



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق - معمل أسمنت كربلاء أنموذجاً

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة

اميره عبود مرزه الاكرع

بإشراف

أستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ
أَنْبَتُ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ
يُضْعَفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلِيمٌ

صدق الله العلي العظيم
البقرة / 261

اقراء المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كركلاء أنموذجاً) دراسة للطالبة أميرة عبود مرزوقة الاكروع جري أعدادها تحت إشرافي في قسم الاقتصاد جامعة كركلاء.

التوقيع :

الاسم : أ.م.د كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

التاريخ :

اقراء مرئيس لجنة الدراسات العليا

□ ناءً على التوصيا □ المقدمة من المشرف و المقوم اللغوي والعلمي أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د حميد عبيد عبد

التاريخ :

اقراءم الخبير اللغوي

أشهد ان الرسالة الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كركلاء أنموذجاً) قد تمّت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي و أصبحت أسلوب علمي سليم خالية من الأخطاء اللغوية إلى حدّ يؤهلها للمناقشة و لأجله وقعت .

التوقيع :

الخبير اللغوي : الدكتور مشكورحنون كاظم

التاريخ :

اقراءم الخبير العلمي :

لقد اطلعت على رسالة الطالبة أميرة عبود مرزة الاكرع الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كركلاء أنموذجاً) و قومتها علميا و أجد أنها صالحة للمناقشة .

التوقيع :

الخبير العلمي : مهدي خليل شديد

التاريخ :

اقرار لجنة المناقشة:

نحن اعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على رسالة الطالبة (اميره عبود مرزه الاكرع) الموسومة (تحليل اقتصادي لفرص الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق - معمل اسمنت كركلاء أنموذجاً) وناقشنا الطالبة في محتوياتها و فيما له علاقة بها و نقر انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وتقدير () .

التوقيع

أ.م.د محمد ناجي محمد الزبيدي
عضواً

التوقيع

أ.د علي درب كسار الحياي
عضواً

التوقيع

أ.د عدنان داوود محمد العذاري
رئيساً

التوقيع

أ.م.د كاظم سعد الاعرجي
عضواً و مشرفاً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة كركلاء على قرار اللجنة .

أ.د عواد الخالدي

عميد كلية الادارة و الاقتصاد/جامعة كركلاء

2016/ /

شكر وتقدير

يقتضي واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم بالشكر والامتنان, الى أستاذي الفاضل الاستاذ المساعد الدكتور كاظم سعد الاعرجي لتفضله بالأشراف على رسالتي و مابذله من جهد علمي خلال مدة أشرافه فقد كان لملاحظاته القيّمة وتوجيهاته العلمية ودعمه المستمر الاثر البالغ في إنجاز هذه الرسالة فجزاه الله خير الجزاء ووفقه الله لما يحب ويرضى
كما اتقدم بالشكر والامتنان , إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء لما أبدته من رعاية أبوية لطلبة الدراسات العليا وكذلك شكري وتقديري إلى رئاسة قسم الاقتصاد.
الشكر الجزيل والامتنان, لأساتذة لجنة المناقشة , رئيساً وأعضاءً لتحملهم عناء السفر وللملاحظات القيّمة التي أبدوها والهدف منها التقييم والإغناء جزاهم الله خير الجزاء...أتقدم بفائق الشكر والثناء الى الدكتور عدنان داود العذاري /جامعة الكوفة , لكرمه العلمي معي وابداء مساعدته لي في تعديل وتقويم الرسالة له اصدق الدعوات بالموفقية والسلامة.

شكري وتقديري, إلى جميع أساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, وفقهم الله ..شكري إلى الخبير اللغوي الدكتور مشكور حنون كاظم, والخبير العلمي الدكتور مهدي خليل شديد/جامعة بابل .

الشكر والتقدير إلى (الدكتور كاظم البطاط والدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي) لتوفيرهم بعض المعلومات التي تخص عينة الدراسة , وجزيل الشكر والامتنان, لمعاون عميد كلية الهندسة/ قسم الهندسة المدني, جامعة كربلاء (الدكتور شاكر فالح شاكر) لتعاونه معي في توفير بعض المصادر التي تخص عينة الدراسة , شكري الجزيل الى الدكتور علاء السماك ممثل الطلبة في مؤسسة الشهداء لبذله الجهد من أجل عوائل الشهداء.....

ولايفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني وقدم لي العون من, مهندسي و موظفي معمل اسمنت كربلاء و اخص بالذكر رئيس مهندسي المعمل ضياء حميد جعفر الطائي و معاون مدير العلاقات العامة في شركة لافارج الفرنسية الاستاذ محمد ناجي محمد ... واتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في شركة الاسمنت الجنوبية - النجف/ الكوفة- وهيئة أستثمار كربلاء لتعاونهم معي

وعرفانا للجميل ,أتقدم بالشكر لوحدة الدراسات العليا, لكل من ألت (نغم , غيداء , رانية).

ولايفوتني, أن أشكر منتسبي مكتبة الدراسات العليا, في جامعة كربلاء, الست (سهاد , اخلاص , نهروان) لما بذلوا من مساعدة و تسهيل مهمة الحصول على المصادر و شكري و تقديري إلى منتسبي مكتبتي العتبتين الحسينية والعباسية ومنتسبي المكتبة العلوية-النجف- لتعاونهم معي لتوفير المصادر التي تخص الدراسة.....

واخيراً ارجو قبول اعتذاري لمن فاتني أن أذكره في هذه السطور ألقيلة

وأن يجزيه الله عني خير الجزاء والحمد لله أولاً وأخيراً.

أميرة



الأهداء

إلى سيد الكونين، محمد (صلى الله عليه و آله وسلم) وأمير المؤمنين علي (عليه السلام) ايماناً.

إلى أغلى ما في الوجود ؛ وطني الجريح العراق

إلى الأرواح البريئة * شهداء * العراق جميعاً....

إلى الروح * التي كانت سبباً في جلوسي في هذا المكان أخي الشهيد

... عباس يرحمه الله....

إلى روح والدي ... أحساناً....

إلى روح الدكتور الفاضل محسن الراجحي... يرحمه الله....

إلى أستاذي الدكتور كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي اعتزازاً و تقديراً

إلى رمز الطيبة أستاذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد , جامعة كربلاء وفاءً و تقديراً

إلى الذي اكرمني بحنانه و بذل جهداً كبيراً لأجلي زوجي

.... عبد المجيد احتراماً

إلى قرة عيني و فلذة كبدي اللتين شاركتاني مرحلة الدراسة و إعداد الرسالة ابنتي

... نور و فرح ... حباً...

.....إلى زملائي في الدراسة وفقهم الله

..... إلى الجميع أهدي ثمرة جهدي.....

أميرة



المستخلص :-

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر, من الظواهر المهمة في الاقتصاد العالمي المعاصر وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد ظهرت منذ أواسط القرن العشرين إلا أنها أخذت حيزاً مهماً في الاقتصاد العالمي خلال أواخر القرن العشرين من حيث طوّر الافكار الرأسمالية وسيطرت بها على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (المعسكر الاشتراكي) وظهر الفكر العولمة و سيطرة هذا الفكر على معظم دول العالم , إنّ هذه الأسباب وغيرها جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر, يتحول إلى حل مناسب لكثير من المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية, فقد عُدّه الوسيلة الأفضل للحصول على التمويل بدلاً من القروض التي شكل عبئاً على الاقتصاد الوطني, يُعتبر الاستثمار الأجنبي في العراق ألدعمية الأساسية لتنمية القطاعات الصناعية , الزراعية , والخدمية إن القطاع الصناعي بحاجة إلى شريعات , وسهيلات , لتطويره عن طريق الوسائل التحفيزية , والتشجيعية , وأن الحركة الصناعية في البلد بحاجة إلى خلق مناخ استثماري ملائم من شأنه المساعدة على جلب الاستثمارات الأجنبية, وأعطاه أهمية لموضوع هذه الاستثمارات لاستغلال الموائد الاقتصادية الغير مستغلة , وتوفير فرص جديدة للعاطلين عن العمل , فضلاً عن نقل التكنولوجيا الحديثة ورفع قدرة القطاعات الإنتاجية كافة من خلال استتباب الامن , والاستقرار السياسي والاقتصادي , وحرية تحويل الاموال المستثمرين الاجانب إلى الداخل , منطلقين من دور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى , عدا النفط , لمعالجة الاقتصاد الأحادي الجانب , الريعي في العراق ؛كونه يعتمد على القطاع النفطي بنسبة 95% إذ إنه من غير المعقول أن يعتمد أي بلد من البلدان على مورد اقتصادي واحد في تمويل نفقاته , ناولت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من جميع الجوانب الايجابية والسلبية وكذلك نظرياً , ايجاباً , سلبيّاً , وهل يمكن الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق بدلاً من القروض في نهوض الواقع الاقتصادي العراقي والقضاء على البطالة التي بدأت نخر في المجتمع العراقي اضافة الى البطالة المقنعة في كل مفاصل الدولة , وناولت الدراسة وضع بعض السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى شجيع دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى العراق واستثمارها في المشاريع الاقتصادية الحيوية التي تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى عدا النفط , وكذلك شجيع القطاع الاقتصادي الوطني من خلال مساهمته وشجيعه وذلك تسهيل التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار والمستثمر.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الاهداء
—	المستخلص
ب- د	المحتويات
هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الاشكال
1-4	المقدمة
13	الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر
13	المبحث الاول : مفاهيم .. رؤى و حقب تاريخية
13	اولاً : مفهوم الاستثمار في الاقتصاد
15	ثانياً : الاتجاه الاستثماري
16	ثالثاً : الانفاق الاستثماري
17	رابعاً: شركات الاستثمار
18	خامساً: اشكال الاستثمار
21	سادساً : انواع الاستثمارات من الجانب النوعي
21	سابعاً : انواع الاستثمارات من الجانب الجغرافي
24	ثامناً : نبذة تاريخية للاستثمار الاجنبي المباشر و اتجاهاته
24	1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى للمدة 1800-1914
25	2- مرحلة ما قبل الحرب العالميتين الاولى و الثانية 1914-1945
25	3- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1969
27	4- الاستثمار الاجنبي المباشر في مرحلة السبعينات
30	5- مرحلة الثمانينات
31	6- مرحلة التسعينات
32	7- المرحلة الحالية (الالفية الثالثة)
34	المبحث الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر , اشكاله , نظرياته
34	اولاً: اوجه الاختلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر
36	ثانياً: مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر
37	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر
39	رابعاً: دوافع و مبررات الاستثمار الاجنبي المباشر
41	خامساً: اشكال الاستثمار الاجنبي تبعا لطبيعة الملكية
44	سادساً: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر
50	المبحث الثالث : اثار و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
50	اولاً : اثار الاستثمار الاجنبي المباشر
56	ثانياً : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
57	ثالثاً : مزايا و عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر
57	أ- المزايا

الصفحة	الموضوع
59	ب- العيوب
61	رابعا : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر
62	خامسا : الشركات المتعدية الجنسية و علاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر
63	سادسا : المناطق السوقية و الحصة السوقية في العالم للشركات المتعدية الجنسية
64	سابعا : سمات الشركات المتعدية الجنسية
66	ثامنا : خصائص الشركات المتعدية الجنسية
68	تاسعا: الاستثمارات الاجنبية المباشرة و العولمة
74	الفصل الثاني : فرص الاستثمار الاجنبي في العراق
74	المبحث الاول : الاستثمار الاجنبي في العراق
74	اولا : الخصخصة
76	ثانيا: العلاقة بين الخصخصة و الاستثمار الاجنبي المباشر
76	ثالثا: الخصخصة في العراق بعد عام 2003
77	رابعا: مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق
77	1- المرحلة الاولى 1970-1980
77	2- المرحلة الثانية 1980-1990
78	3- المرحلة الثالثة 1990-2003
79	4- المرحلة الرابعة 2003-2010
81	خامسا: الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الانتاجية الاخرى عدا النفط
82	سادسا: معوقات الاصلاح الاقتصادي في العراق
83	المبحث الثاني : مسارات الفرص الاستثمارية في العراق
83	اولا : نبذة عن الثروات العراقية
84	ثانيا: سبل تشجيع عودة رؤوس الاموال العراقية المهاجرة
85	ثالثا: جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق
87	رابعا :السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق
94	المبحث الثالث: الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق
94	اولا : طبيعة الفرص الاستثمارية في عراق اليوم
95	ثانيا : المشاريع الاستثمارية التي منحت اجازة من الهيئة الوطنية للاستثمار (محلي - اجنبي)
96	ثالثا:الاهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية للاستثمار
96	رابعا:بعض المزايا والضمانات التي جاءت في قانون الهيئة الوطنية للاستثمار 2014
100	خامسا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في كردستان العراق

الصفحة	الموضوع
105	الفصل الثالث: الاستثمار الاجنبي في محافظة كربلاء - معمل اسمنت كربلاء انموذجا
105	المبحث الاول : تطور صناعة الاسمنت في العراق
105	اولا: نشأة و تطور صناعة الاسمنت في العراق
108	ثانيا: لمحة تاريخية عن نشوء صناعة الاسمنت
110	ثالثا: طرق صناعة الاسمنت
111	رابعا : انواع الاسمنت في العراق
112	خامسا: نبذة مختصرة عن بعض معامل اسمنت العراق
112	1- معمل اسمنت بغداد
112	2- معمل اسمنت الكوفة
113	3- معمل اسمنت كبيسة
114	4- معمل اسمنت ماس - بازيان
115	5- معمل اسمنت كركوك
116	6- معمل الاسمنت الابيض في الفلوجة
117	المبحث الثاني : تطور الاستثمارات الاجنبية في كربلاء
117	اولا : مقدمة عن محافظة كربلاء
119	ثانيا: المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة في كربلاء
120	ثالثا: الاستثمار في مجال الصناعة
121	رابعا : الاستثمار في مجال النقل
125	المبحث الثالث : تطور انتاج الاسمنت في كربلاء - معمل اسمنت كربلاء كأحد الاستثمارات الاجنبية المباشرة
125	اولا : معلومات عن معمل اسمنت كربلاء
126	ثانيا: نبذة عن مراحل تشغيل معمل اسمنت كربلاء
130	ثالثا: الاستثمار الاجنبي في معمل اسمنت كربلاء
131	1- معيار الايدي العاملة
135	2- معيار الطاقة الانتاجية
139	رابعا:أ-حصّة الدولة من الطاقة الانتاجية في شركة لافارج الفرنسية في معمل اسمنت كربلاء - ب- تكاليف الانتاج
140	خامسا: شروط العقد مع شركة لافارج الفرنسية
141	سادسا: المعوقات التي لاقت شركة لافارج الفرنسية
142	سابعا : ايجابيات الاستثمار الاجنبي في معمل اسمنت كربلاء
144	ثامنا : الاسلوب الذي تتبعه شركة لافارج في بيع الاسمنت
145	تاسعا: البيانات الايضاحية عند تعبئة الاسمنت

المجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و الصادرات العالمية للفترة 1971 - 2005	1
33	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و الخارجة لدول مختارة لعام 2012 / مليار دولار	2
48	هيكل التجارة الدولية في الخدمات	3
60	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية /مليون دولار	4
89	الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (2001-2012)	5
91	أستثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر في العراق / مليون دولار (2003-2014)	6
96	بعض الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق لسنة 2013 حسب المحافظات ما عدا اقليم كردستان العراق	7
97	الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء 2015	8
98	اجمالي المشاريع المرخصة موزعة حسب القطاعات للمدة (2006-2011) في اقليم كردستان العراق	9
99	اجمالي عددالمشاريع موزعة حسب المحافظات للفترة (2006-2011)	10
108	معامل الأسمنت في العراق 2010	11
114	الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة 2000-2013	12
116	الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت كركوك للمدة 2000-2013	13
117	الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت الفلوجة للمدة 2000-2013	14
122	الفرص الاستثمارية الاجنبية في محافظة كربلاء	15
124	اهم الاستثمارات الاجنبية والعربية المباشرة في محافظة كربلاء	16
128	انتاج الكلنكروالاسمنت والمبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993-2014	17
133	عدد الايدي العاملة في معمل اسمنت كربلاء قبل و بعد لافارج	18
136	الطاقة الانتاجية بعد استلام لافارج للمعمل (كلنكر-اسمنت-مبيعات)	19

الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	منحني الاستثمار المخطط و الغير مخطط	1
51	اثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية	2
52	اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي	3
63	المناطق السوقية و الحصة السوقية في العالم	4
69	عوامل بروز ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر	5
71	ادوات الاستثمار الأجنبي المباشر .	6
87	خطة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	7
90	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق 2007-2013 (عدد المشاريع و حجم الاستثمارات بضمنها اقليم كردستان العراق)	8
92	التوزيع النسبي للاستثمار في اقليم كردستان العراق 2006-2010	9
129	منحني الكلنكر والاسمنت لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993-2014	10
130	منحني المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993-2014	11
134	الهيكل التنظيمي لمعمل اسمنت كربلاء 2015	12
137	منحني الكلنكر والاسمنت لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 2010-2014	13
138	منحني المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 2010-2014	14

المقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد العوامل المؤثرة في تطور اقتصاديات البلدان و نموها , يساهم هذا النوع من الاستثمارات في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الافراد و تعزيز الموجودات المالية في الدول المضيفة فضلا عن مساهمته في زيادة عوامل الانتاج و نقل التكنولوجيا و رفع مهارة قوة العمل من خلال التدريب و التأهيل كذلك يساهم في زيادة الخبرات الادارية و التنظيمية عبر التدريب على ادارة المشروعات و توليد وظائف جديدة و ربط البلدان بشبكات الانتاج العالمية .

على الرغم من ان العراق بلداً نفطياً, و تشكل فيه الإيرادات النفطية مصدراً مهماً من مصادر التمويل, إلا أنه بسبب الظروف التي مر بها ما يزال يعاني من نقص حاد في مصادر التمويل مما يحتم عليه اللجوء إلى المصادر الخارجية متمثلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة, ولهذه الاستثمارات دور مهم في النهوض بالاقتصاد العراقي و تطوير القطاعات الاقتصادية فيه و تنويعها و عدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط . يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة اذ يتمتع الاقتصاد العراقي بالعديد من الخصائص التي تجذب الاستثمارات من حيث وفرة الموارد الاقتصادية بكل انواعها و حاجة العراق الى اعمار البنى التحتية نظراً لما تعرض له من دمار وخراب خلال سنوات الحرب والحصار الاقتصادي الذي عزل الاقتصاد العراقي عن الاقتصاد العالمي و عدم معاصرته للتغيرات التي حدثت في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا المتطورة , ولا نغفل عن أن هناك آثاراً سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من وجود الآثار الإيجابية ولكن بالإمكان تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وتدنية الخسائر مع وجود إطار تشريعي وتنظيمي يتسم بالدقة والمرونة , وبناءً على ذلك سعت العديد من البلدان النامية إلى جذب هذه الاستثمارات بوصفها أحد الطرق المؤدية إلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية , ومن هنا ظهرت اهمية الدراسة

مشكلة الدراسة

تتعلق مشكلة الدراسة من كون القطاع العام لم يكن فاعلاً في النهوض بالاقتصاد العراقي بالرغم من كل الجهود والإمكانيات التي توفرت له لذا كان من المهم إيجاد السبل والسياسات التي تحقق عملية النهوض المنشودة .

يعتبر موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر من اكثر الموضوعات مثاراً للاهتمام و الجدل في الوقت الحاضر و عليه فان المشكلة التي سوف تركز عليها الدراسة هي هل ان هذا النوع من الاستثمار في البلدان النامية عامة و العراق خاصة اداة للتغيير الهيكلي و هل تكون ايجابية ام سلبية بعد ان توفر الدولة الرعاية و المساندة للقطاع الخاص ؟ و هل يمتلك القطاع الخاص الوطني القدرات و الامكانيات الكافية لنجاح الاستثمارات الوطنية ام سيتم التوجه نحو الاستثمار الاجنبي المباشر؟ و ما هو تأثير دخول هذا الاستثمار في التغيير الهيكلي للبلد و هل يساهم في النهوض بالاقتصاد العراقي ؟ و هل ان محددات هذا النوع من الاستثمار متوفرة في الاقتصاد العراقي ؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :-

- 1- التعريف بالدور التمويلي للاستثمار الاجنبي المباشر الذي طرحته الادبيات الاقتصادية بانه مصدراً للتمويل يسهم في عملية التنمية الاقتصادية .
- 2- ان الاستثمار الاجنبي المباشر عامل مهم في الفعالية الاقتصادية على ان تكون آثاره المباشرة ايجابية على البلد المضيف و خاصة امتصاص جزء من البطالة .
- 3- يمكن تطوير القطاعات الاقتصادية في العراق و تنويعها من خلال مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر مع القطاع الخاص المحلي العراقي .
- 4- ربط الاستثمار الاجنبي المباشر بصناعات محلية مما يسهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات و عدم الاعتماد على الخارج و من ثم زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: هل ان هناك علاقة مؤثرة ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بعض مؤشرات التنمية المستدامة؟ و هل ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و حسن توجيهه و ادارة هذه الاستثمارات من قبل الدولة يساهم في رفع الطاقة الانتاجية في العراق و تنويعها؟ و هل يمكن ان تسهم هذه التدفقات في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية و مساهمتها في اضافة مصادر اخرى للتمويل؟

اسلوب الدراسة:

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة, والتحقق من الفرضية اتبعنا منهج التحليل الاقتصادي الوصفي مستخدمين اسلوباً استقرائياً للوصول الى النتائج المتوقعة و بذلك نعرض الفرضية للبحث و الاستفسار و التحليل النظري الذي يعتمد على النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر مستعينة بالادبيات التي تناولت هذا الموضوع .

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

ان الحدود المكانية التطبيقية للدراسة معمل اسمنت كربلاء كونه استثماراً اجنبياً مباشراً من قبل شركة لافارج الفرنسية .

اما الحدود الزمانية في تحليل البيانات للبحث النظري فانها تمتد للفترة 1993-2014 و تشمل الطاقة الانتاجية لمعمل اسمنت كربلاء قبل و بعد استلام لافارج للمعمل .

هيكلية الدراسة:-

لغرض التوصل إلى هدف الدراسة ؛ قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول سبقتها مقدمة والدراسات والبحوث السابقة , ثم خُتمت بالأسنتاجات و التوصيات :-

خصص الفصل الاول للاطار النظري للاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر

اشتمل الفصل الاول : على ثلاثة مباحث وضح المبحث الاول مفاهيم ... رؤى و حقب تاريخية اما المبحث الثاني فتطرق الى دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر (اشكاله , نظرياته) في حين تناول المبحث الثالث آثار و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر .

اما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان:فرص الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق :تناول المبحث الاول الاستثمار الاجنبي في العراق و تطرقت في المبحث الاول الى معنى الخصخصة و كيفية مسار الخصخصة في العراق بعد 2003 و كذلك تناولت في المبحث مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , اما المبحث الثاني فقد تناول مسارات الفرص الاستثمارية في العراق و جدوى الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد العراقي كذلك ضم معوقات الاصلاح و السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق .

اما المبحث الثالث فقد كان بعنوان الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق و تطرق المبحث الى طبيعة هذه الفرص في الوقت الحاضر و المشاريع الاستراتيجية التي مُنحت اجازة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار و السياسة المتبعة فيها مع بيان عدد الفرص الاستثمارية في محافظات العراق في المجالات الاقتصادية و تطرق المبحث الى الاستثمار الاجنبي في اقليم كردستان العراق.

اما الفصل الثالث كان بعنوان الاستثمار الاجنبي في محافظة كربلاء معمل اسمنت كربلاء انموذجاً ضم المبحث الاول في الفصل تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كربلاء بينما تناول المبحث الثاني تطور معامل الاسمنت في العراق اما المبحث الثالث فقد تطرق الى تطور انتاج الاسمنت في كربلاء - معمل اسمنت كربلاء كأحد الاستثمارات الاجنبية.

مصادر البحث :

اعتمدت الدراسة على الكتب الاقتصادية العربية والاجنبية التي تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وعلى المجلات -الدوريات - البحوث - الرسائل والاطاريح-هيئة استثمار بغداد- هيئة استثمار كربلاء-التقارير والنشرات- مواقع الانترنت - وعلى المقابلات الشخصية التي تخص عينة الدراسة في معمل اسمنت كربلاء وشركة الاسمنت الجنوبية- النجف- الكوفة.

الدراسات والبحوث السابقة:- هناك العديد من الدراسات, والبحوث التي تناولت

الاستثمار الأجنبي المباشر, في البلدان العربية , البلدان الأجنبية ,والعراق خاصة ؛ لما لهذا الموضوع من أهمية و دور في انظار الباحثين و الدارسين في الجامعات, والمراكز العلمية والبنوك و المنظمات الدولية ولغرض تسليط الضوء على تلك الدراسات؛ بوصفها مدخلا مهما لبحثنا . فيما يأتي بعض من هذه الدراسات :-

أولا: الدراسات العراقية :-

1- دراسة الكبيسي (1) : تناولت الدراسة أداة من أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (العولمة) وقد قام بدراسة تأثير العولمة الاقتصادية من خلال فلسفة السوق الحر والخصخصة والتحرير التجاري والمالي على بعض المكونات من التنمية البشرية المستدامة في الدول النامية وحاول تحليل العلاقة التفاعلية بين العولمة الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة من خلال تحرير التجارة, ورفع القيود أمام حركة رأس المال الأجنبي في الدول النامية ,وخلصت الدراسة إلى ان عدم الاعتراف بالحدود الوطنية والقومية وتخطيها لصالح التجارة الحرة ورأس المال ما يعني ذوبان الأمم والدول النامية ضمن حضارة وكيان الأمم المتقدمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي ولاسيما في ظل اتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة في ظل العولمة الاقتصادية .

2- دراسة الوزني (2): أكد في دراسته أن الاقتصاد العراقي كغيره من الاقتصادات المتحولة باتجاه الإصلاح الاقتصادي الشامل والخصخصة , سيوفر بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في ظل تحقيق عنصر الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية عموما والعراق خصوصا والذي يجعل منه منطقة جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر وخلصت الدراسة إلى أملاك العراق للموارد البشرية التي يمكن أن تكون أداة فاعلة ومستقطبة لحركة رأس المال الأجنبي مع تفعيل دور القطاع الخاص و جعله مكتملا و ليس متضاربا مع القطاع العام.

(1) لورنس يحيى صالح الكبيسي - التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - 2005 .

(2) عادل عيسى كاظم الوزني - الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان اسبوية مختارة مع الاشارة الى الفرص المتاحة في العراق - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة كربلاء - 2005 .

3- دراسة الاعرجي(1) : منطلقا من ان الاستثمار الأجنبي المباشر, يختلف من اقتصاد لآخر وفقا للسياسات والتشريعات, والقوانين الخاصة بالدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر, وتناول في دراسته تجربة دول جنوب شرق اسيا, وتأثير دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول في تنمية أقتصادياتها , وخلصت الدراسة إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية تحمل في طياتها أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية يجري أستيعابها ضمن نطاق عالمي بعد ازالة ألحواجز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية , وان هناك عوامل سياسية واقتصادية تقف وراء حركة رؤوس الأموال, وذكر في دراسته أن النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر هو للدول المتقدمة في جذبه إلى بلدانها .

4- دراسة الزبيدي(2): تناولت الدراسة بعض الدول , ومنها العراق من خلال استعراض دراسته انه بين اهمية الاستثمار في المناطق الحرة من خلال تجارب بعض الدول مثل الامارات, والصين حيث بين أسباب نجاح هذه التجارب في تلك الدول, لما تقدمه من تسهيلات, وأعفاءات وحوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية , واستثمارها في المناطق الحرة وأوصى الباحث في دراسته بتخفيف القيود التجارية كليا أو جزئياً لأجل زيادة العائد المتوقع من خلال الاستثمار الحر,في تلك المناطق محققاً لأهدافه التنموية للقطاعات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن العراق في الوقت الحاضر من الصعب تطبيق مثل هذه التجربة, نظرا للظروف السياسية, والاقتصادية, والامنية التي يمر بها البلد .

(1) كاظم سعد الاعرجي - اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسبوية مختارة - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 .

(2) محمد ناجي محمد الزبيدي - فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .

ثانياً: الدراسات العربية :-

1- دراسة بلقاسم(1) : تناولت الدراسة اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر, كأحد الوسائل الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة , من خلال الدور الفعال الذي يمكن ان يؤديه في مواجهة التحديات , التي تواجه التنمية المستدامة, وذكر في دراسته اهم السياسات التي يمكن ان تتبعها الحكومة الجزائرية, في جذب هذه الاستثمارات ,لتحقيق التنمية ,وسلط الضوء على التنمية المستدامة في الجزائر, في المدة التي مرت بها في نهاية الثمانينات عندما بدأت نتائج الاقتراض تظهر من خلال ازمة المديونية , مما اضطرها إلى اعادة النظر في سياستها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة, وخلصت الدراسة إلى ان من الاصلاحات المهمة هي سياسة جذب التدفقات المالية إلى الجزائر, ووفرت الحكومة العديد من الحوافز, والامتيازات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر, وتفعيله على أرض الواقع .

2- دراسة مليانة (2): تناول في بحثه أحد تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وهي التجربة السعودية من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها وأكد في بحثه إلى تشجيع القطاع الخاص في الدولة السعودية والهدف من ذلك خفض اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط وتنويع مصادر الدخل وكذلك تناول البحث كل الوسائل التي تؤدي إلى تطوير مجال المناخ الاستثماري في السعودية وتحسينه وان السعودية تتمتع بمزايا تجعلها مصدر جذب للاستثمار من تلك المزايا أستقرار الوضع السياسي - سوق واسع - موقع ستراتيجي - بنى أساسية تحتية واهتمام بالبنية البشرية وأوصى الباحث بتقليص القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر بما يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي وبين في بحثه ان الحكومة السعودية تبذل الجهود لتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار محلياً وخلصت الدراسة إلى أن من الاصلاحات التي اتبعتها الحكومة السعودية التي شجعت المستثمر الأجنبي في الاستثمار داخل المملكة هو ان يمتلك المستثمر الأجنبي كافة المشروع والمساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي في الضمانات والتسهيلات ويحق للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه ولايجوز نزع الملكية او مصادرتها إلا بتعويض عادل كذلك يسمح للمستثمر الأجنبي أن يحصل على رخص أخرى في المجال نفسه اوغيره والتنسيق والعمل مع الجهات ذات العلاقة بالهيئة الاستثمارية .

(1)مصباح بلقاسم - اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر) - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة الجزائر - 2006 .

(2) د. خميس مليانة - التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - بحث في مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية - العدد 4 - جامعة السعودية - دراسة تحليلية و تقييمية - 2008 .

3- دراسة العيد (1): تناولت الدراسة مدى أفادة دول المغرب العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة, التي استقطبتها و مدى دورها في تحقيق النمو الاقتصادي, والتنمية المستدامة فيها, كذلك تم التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر, إلى هذه الدول وكيفية توزيعها قطاعياً وجغرافياً وإلى قرب هذه الدول من الاتحاد الاوربي وسهول جذب رؤوس الأموال إليها وخلصت الدراسة إلى وضع مناهج مختلفة من التخطيط التنموي لتحسين المناخ الاقتصادي الداخلي وتعديل التوازن الاقتصادي بما يكفل تطوير قدراتها على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأمكانات الذاتية المتاحة لهذه الدول.

(1) بيوض محمد العيد - تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية - دراسة مقارنة (تونس- الجزائر- المغرب)- اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة فرحات سطيف - الجزائر-2011.

ثالثا: الدراسات الأجنبية :-

1- دراسة ليندا كولدبرغ (1) Linda.s.Goldberg-2003

قدمت دراستها بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر و البلدان المضيفة الدروس القديمة و الحديثة .

ذكرت الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر, أكبر مورد للتمويل الخارجي للعديد من البلدان وخاصة النامية وقد ركزت الدراسة على اسباب الاستثمار الأجنبي المباشر, في النشاط الصناعي , والأنتاجي وقد استندت الدراسة على بيانات احصائية أخذت من صناعات في بلدان نامية وليست بلدان متقدمة وخلصت الدراسة إلى ان الشركات المتعدية الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي في اسواق البلدان المضيفة الناشئة له تأثيرات كثيرة منها تتعلق بنقل التقنيات, ودخول التحسينات على اقتصاديات الدول المضيفة ولكن بشكل بطئ إضافة إلى نقل الخبرات والمهارات في كيفية ادارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة , وخاصة المشرفين على هذه الاستثمارات ؛هم بحاجة إلى تطوير خبراتهم في الممارسات الجديدة التي تقوم بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة .

<http://ideas.repec.org/f/pgo256.html>

(1) على الموقع الالكتروني

2- قام الباحث برين شين بنشر بحثه الموسوم International Investment (الاستثمار الدولي) في المجلة الدولية للتجارة في مدرسة شيكاغو للاقتصاديين في عام 2007:

قدم بحثه لصالح التجارة الحرة وفتح الباب أمام حركة رأس المال الأجنبي المباشر للاستثمارو يذكران هناك اسباب سياسية واقتصادية للحكومات للتدخل لتحقيق التجارة الحرة المطلقة في بلدانها وخلص الباحث إلى وضع أدوات خاصة منها التعريفات الكمركية والانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على , اذا كانت الفوائد من الاستثمار تفوق التكاليف بالنسبة للبلد المضيف ودعم التكنولوجيا من خلال شركات متعددة الجنسية فضلا عن خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية ,وشجع الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات في تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدانها من خلال عدة أدوات منها الاعفاء .

3- في عام 2012 نشر الباحث جاك بيركوسكي مقالا بعنوان (الصين تتصدر الاستثمار الأجنبي المباشر) (1):

بان الصين تتصدر المرتبة الاولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, في عام 2003 تجاوزت الصين الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها اكبر متلقي في العالم للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بلغت الاستثمارات الأجنبية في الصين في عام 2003 (59 مليار دولار) وخلص الباحث في بحثه استمرار جاذبية الصين للاستثمار الأجنبي المباشر, وان اقتصادها يشهد تحولا جوهرياً من حيث الاستهلاك المحلي, اصبح احد المحركات الرئيسية للاقتصاد الصيني, وأضاف بان الحكومة الصينية تؤكد بأرتياح المستثمرين الأجانب من خلال العديد من الإجراءات الاقتصاديةية التي أصدرتها الحكومة الصينية .

(1) على الموقع الالكتروني www.forbes.com/foreign-direct-investmen

الفصل الأول

الاطار النظري للاستثمار

والاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد :

تعتبر عملية زيادة الطاقات الانتاجية للدول وتوفير أس المال اللازم للاستثمار الطريق الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلد , والتقدم يتطلب ان يجد المجتمع طريقا لاستخدام موافق هذه الخاصة الاستخدام الأمثل والفعال لكافة القطاعات الاقتصادية توالت الاحداث بشكل سريع أواخر القرن العشرين , واستجدت عوامل , وظواهر عديدة ساعدت على تنامي ظاهرة الاستثمار , بصورة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر , بصورة خاصة .

لقد أخذت دول العالم ولاسيما النامية منها , تؤمن بالنتائج الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر , واخذت تسعى إلى جذبته بطرق مختلفة لتحقيق اهداف التنمية وتنفيذ برامج الاستثمار لذا تم الاستعانة برأس المال الأجنبي كونه يسهم برفع القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي , وتوليد المدخرات اللازمة للاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية فضلا عن كونه مصدرا لنقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية من خلال ما تتيحه الشركات متعددة الجنسية , من امكانية الاندماج في سبكات الانتاج العالمي , ازاء التطورات المعاصرة في عولمة الانتاج , ودورها في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر .

تناول الفصل الاول : ثلاثة مباحث المبحث الاول تطرق الى مفاهيم وتعاريف للاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤيد وحقبة تاريخية , اما المبحث الثاني فقد تناول دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر - كاله ونظرياته والمبحث الثالث اهتم بأثر ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الأول

مفاهيم . . . مروى وحقب تاريخية

أولاً: مفهوم الاستثمار في الاقتصاد:

للاستثمار مفاهيم عدة نورد منها الآتي:

الاستثمار: يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول
□أسمالية (موجودات ثابتة) أي الآلات والمكانن , والمعدات التي تستخدم في إنتاج السلع
والخدمات ولهذا فان تكوين □ اس المال اللازم للإنتاج والذي يتم من خلال الاستثمار □ ينبغي
ان تتوفر لتمويله مدخرات نقدية تمثل جزءا من الدخل القومي , الذي لا يتم انفاقه على
الاستهلاك الذي يتحقق بشكل ادخا □ ات نقدية يتم استخدامها لتمويل الاستثمار □ , اي لتمويل
تكوين الاصول الراسمالية الانتاجية (1) .

والاستثمار □ في الاسلام هو الاستثمار □ الذي يتوافق مع الشريعة الاسلامية في حقيقته
واهدافه واذا كان الاستثمار □ في المعنى اللغوي والاصطلاحي يفيد طلب الحصول على □ بح
المال ونمائه وزيادته بأية طريقة كانت , فانه في المعنى الشرعي مقيد بالطرق الشرعية
والوسائل المباحة ولأهداف مقصودة في الشريعة الاسلامية (2).

كما عُرف أيضا اقتصادياً بأنه توظيف الاموال في مشا □ يع اقتصادية واجتماعية وثقافية
بهدف تراكم □ أس المال الجديد و □ فع القدي □ الانتاجية أو تجديد وتعويض □ أس المال القديم (3)

(1) د. فليح حسن خلف - النظم الاقتصادية - ط1 - عالم الكتب الحديث للنشر - عمان - الإ □ دن - 2008 - ص 349 .

(2) د. نصر محمد السلامي - الضوابط الشرعية للاستثمار □ - د □ اسة و تطبيق - ط1 - د □ الايمان للنشر -
الاسكند □ ية - مصر - 2009 - ص 26 .

(3) د. ماجد احمد عطا الله - اد □ اة الاستثمار □ - ط1 - د □ اسة للنشر - عمان - الإ □ دن - 2011 - ص 12 .

وعرفه باحث آخر بأنه " الانفاق على □ راء وتكوين الاصول الإنتاجية الجديدة وزيادة المخزون من السلع الانتاجية او الاستهلاكية, وبمعنى اخر فإن الاستثمار □ هو انفاق قطاع الاعمال على الالات الجديدة والمباني الجديدة التي يتوقع ان تنتج دخلا في المستقبل وكذلك الزيادة في الطاقة الانتاجية (1).

ذكر قانون الاستثمار □ العراقي □ قم 13 لسنة 2006 : الاستثمار □؛ على انه (توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة للبلد) (2).

كثيرا ما يتردد مصطلح الاستثمار □ على الالسن ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والادارة □ والمالية, وايا كان المجال الذي يُستخدم فيه فإنه كمفهوم لا يخرج عن كونه الا □ افة إلى الطاقة الانتاجية أو إلى □ أس المال ويراد برأس المال ما يملكه الشخص أو أية جهة سواء كانت □ ركة او افراد من قيم □ أسمالية متغيرة او ثابتة في لحظة زمنية معينة (3) .

والاستثمار □ هو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحاضر □ املاً في الحصول على □ بح أكبر في المستقبل ولكن هذا الربح غير مؤكد (4) .

ويعتقد الباحث ان التعريف الاكثر □ مولاً للاستثمار □ هو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي لا يتم انفاقه على الاستهلاك والذي يتحقق بشكل إدخا □ ات نقدية يتم استخدامها لتمويل الاستثمار □ أي لتمويل تكوين الأصول الرأسمالية الانتاجية التي تسهم في □ فع الطاقة الانتاجية للبلاد للقطاعات الاقتصادية كافة.

(1) د. محمود حسين الوادي - مبادئ علم الاقتصاد - ط1 - □ □ المسيرة للنشر - عمان - □ □ دن - 2010, ص281.

(2) www.dorar-aliraq.net

(3) د. طلال كداوي - تقييم القرا □ ات الاستثمار □ ية - ط1 - اليازو □ ي للنشر والتوزيع - عمان - □ □ دن - 2008 - ص13 .

(4) Charles P. Jones - Investment & Manegment - 9TH ED. - New Delthy - India - Replika Press -2004- P.3.

ثانياً: الأتجاه الاستثماري :

هناك من يعتقد بان تخصيص الأموال الاستثمارية يصعب معها التنبؤ بأي من الاستثمارات سوف يحقق أكبر عائد في آخر السنة فدونكون باح او خسارة فلذلك يلجأ المستثمر إلى أن يوجه الأموال إلى أنواع متعددة من الاستثمارات لكي يقلل من الخسارة الكبيرة ولاتسيركل الاستثمارات في أتجاه واحد فبعضها يحقق نتائج وأباح وبعضها يتعرض إلى الخسائر فتقسيم مال المستثمر هي الطريقة السليمة لتشغيل الاموال وتحقيق الربح في مشروع يعو ه عن الخسارة في المشروع الاخر(1).

ان المستثمر في القطاع الخاص يتخذ قراره استناداً إلى توقعاته عن العوائد والمخاطرة وتتكون هذه التوقعات مبنية على دراسات الجدوى و معلومات تستند على منهج صين , تتأثر توقعات المستثمر حول العائد بالمستويات المتحققة فعلا على أس المال في الانشطة الاقتصادية القائمة والتي تماثل ما تؤدي اليه الفرص الاستثمارية المعروفة امامه , فهو لا يقدم على إقامة معامل صناعية جديدة يوجد من صنفها ماهو معطل عن التشغيل او يشتغل بكفاءة واطئة ويتكبد خسائر (2).

يتطلب تحقيق العائد المطلوب تحليل واستقراء لمجموعة من المفاهيم الاقتصادية التي تلعب دوراً في الاستثمار وهي :-

- 1- الدخل
- 2- الادخال
- 3- الاستهلاك
- 4- الاقتراض

وتشكل العلاقة بين هذه العناصر الاساس الذي يركز عليه الاستثمار فضلا عن العلوم الأخرى التي تعين ادائة الاستثمار على اتخاذ القرارات الصائبة (3).

(1) د. طلال كداوي - مصدر سابق - ص38 .

(2) د.احمد بريهي علي - الاستثمار الأجنبي و النمو و سياسات الاستقرار الاقتصادي - ط1 - د الكتب للنشر- العراق - كربلاء -2014 ص238.

(3) مايكل ابدجمان - الاقتصاد الكلي - ترجمة محمد ابراهيم منصور - د المريخ للنشر والتوزيع - السعودية - الرياض -1999- ص173-179 .

ثالثاً: الأتفاق الاستثماري :

يمكن القول ان الاتفاق الاستثماري ما هو الا ذلك النوع من الاتفاق على السلع الرأسمالية التي تتمثل بالمكائن والآلات , كما يتضمن الاتفاق على المباني الجديدة والأتافات إلى المباني القديمة, والتغير في المخزون السلعي , ان الاتفاق الاستثماري له اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأسباب منها ما يأتي : (1).

1- الاتفاق هو أهم العوامل المحددة للطاقة الانتاجية وهذا ما اثبتته أكثر الدراسات الاقتصادية لذا يُعدّ من العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- يعتبر من المكونات الرئيسية للطلب الكلي أو الاتفاق الحكومي .

3- يتميز الاتفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للاتفاق بأنه ديد التقلب (عدم الأستقرار) نظراً لأن التغييرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغييرات التي تحدث في قطاع السلع الأستهلاكية والخدمات .

4- أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار والمحددة له هي التقدم التكنولوجي و سعر الفائدة والسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة و توقعات جال الأعمال للنشاط الاقتصادي الزيادة في عدد السكان و صيد كبير من السلع الرأسمالية والكفاية الحدية لرأس المال .

5- إن الزيادة في عدد السكان يقابله العناية بالمواد البشرية ولاسيما الكفاءة منها إذ نلاحظ هجرة ذوي الخبرة من بلدان العالم الثالث إلى البلدان الأخرى (المتقدمة) إذ يتم إحتوائها و صرف المبالغ الكبيرة لتطويرها والأفادة من كفاءتها (2).

(1) د. احمد عارف العساف - د. محمود حسين الوادي - د. وليد احمد صافي - الاقتصاد الكلي - ط 3 - دار المسيرة للنشر و التوزيع - عمان - الاردن - 2013 - ص 123 .

(2) Irvin B. Tucker- Economics for today`s world -5th Ed-Thomson-south wistern Press -2008,P.752.

مراجعة: شركات الاستثمار: Investment companies

هناك □ كال متعددة لشركات الاستثمار □ منها (1) :

أ- □ شركات الاستثمار □ ذات النهاية المغلقة :

هي تلك الشركات ذات □ أس المال الثابت بمعنى بعد الأصد □ الأولي للشركة لا يجوز بيع □ هادات استثمار □ ا □ افية من الشركة, كما انها لا تعيد الحصص إلى المساهمين إلا بعد مرو □ مدة معينة وتمتلك عددا ثابتا من الاسهم .

ب - □ شركات الاستثمار □ ذات النهاية المفتوحة :

هي تلك الشركات التي تسمح ببيع □ هادات استثمار □ بعد الأصد □ الأولي للشركة أي تسمح ببيع □ هادات استثمار □ ا □ افية في أي وقت يرغب به المستثمر ويكون التعامل بين الصندوق والمستثمر بشكل مبل □ ر .

عندما يقوم الافراد أو الحكومات بالاستثمار □ فإنهم يتحملون التكاليف اليوم على أمل تحقيق □ الاح في المستقبل وهذا يعني إن الربح لا يمكن التأكد من حدوثه , يقوم الافراد والشركات بمراجعة توقعاتهم المستقبلية بصو □ ة مستمرة نتيجة لعدم التأكد ففي بعض الاحيان يكون المستثمرون متفائلين ويقر □ ون زيادة انفاقهم الاستثمار □ ي وفي أحيان أخرى يصابون بالتشاؤم ويقر □ ون تخفيض نفقاتهم الاستثمار □ ية , وفي محاولة لتوقع أحداث المستقبل تقوم الشركات بالمراقبة الجيدة للأداء الاقتصادي الحالي فإذا كان النمو الاقتصادي متباطئاً في الوقت الحالي فإنهم يتوقعون انه سيكون متباطئاً في المستقبل ايضاً وبالتالي يخفضون من انفاقهم الاستثمار □ ي أما إذا كان النمو الاقتصادي قوياً فإنهم يتوقعون استمرار □ ه كذلك ويرفعون من حجم نفقاتهم الاستثمار □ ية أو بعلاً □ ة أخرى فإن الانفاق الأستثمار □ ي يميل إلى □ تباط بالاداء الحالي للاقتصاد(2).

(1) David Colander , Middlebury collage , Macro economics , sixth Edition , printed In McGraw-Hill IRWIN , U.S.A , 2009 , P.1001 .

(2) □ ثر أوسيلفان- ستيفن أم □ فرين , ستيفن ج بيريذ - الاقتصاد الكلي , ترجمة صائغ عالمية □ ن □ رون بالتعاون مع بيرسون ادويكاشن - ط. العربية- مكتبة لبنان □ ن □ رون -لبنان, 2014- ص 330 .

خامساً: أشكال الاستثمار:

قبل ان ندخل إلى مووع كالم الاستثمار يجد بنا الأة إلى التفريق بين الاستثمار و المضاة (1):

أ - المضاة :

تتمثل في بيع أو راء لا حاجة اهنة وانما بهدف الأفادة من التقلبات في الاسعا السوقية للأواق المالية للحصول على عائد في صوة باح أسمالية في مدة قصيرة الاجل تبعاً للطلب في السوق وجهاز الاسعا. فالمضاة يشتري عندما تهبط الاسعا لزيادة العرض ويبيع عندما ترتفع الاسعا لزيادة الطلب فالمضاة على استعداد لتحمل دجات عالية من المخاطرة .

ب- الاستثمار Investment

الاستثمار هنا هو التوظيف المنتج لرأس المال أو بعبارة أخرى هو توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى باع حاجة أو حاجات اقتصادية فالمستثمر يهتم بالاستثمار طويل الأجل وتحقيق أكبر عائد سنوي منه لمدة طويلة من الزمن باقل دجة من المخاطرة.

(1) د.محمد الوطيان - المدخل إلى اساسيات الاستثمار - ط1 - مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع - الكويت - 1990 - ص 14-15 .

ويتخذ الاستثمار الاشكال التالية (1):

1- الاستثمار الثابت (تكوين أس المال الثابت) : fixed Investmen

يتكون من الأصول المعمرة (يطلق عليها أحيانا السلع الرأسمالية) التي صممت لتدعم القدرة الإنتاجية للبلد من الأبنية والأنشاءات (عدا الأنشاءات العسكرية) في المستقبل.

2- الاستثمار في المخزون أو التغيير في المخزون : Inventory Investment

يتكون من الاضافات إلى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تبغ بعد, إذ إن المنشآت تحتفظ بشكل عام خلال وقت بمخزون من المواد أو السلع تامة الصنع و بمرور الزمن المنشآت تضيف إلى هذا المخزون أو تسحب منه والتغيير في المخزون خلال مدة ما يشكل عناصر الاستثمار في المخزون .

3- ومن تقسيمات الاستثمار أيضا (2) :

أ) الاستثمار العام :

هو ما تقوم به الدولة من استثمارات تقوم بتمويلها أما من فائض الإيرادات أو من خلال القروض التي تحصل عليها من الافراد أو دول أو المساعدات التي تحصل عليها الدولة من جهات أخرى.

ب) الاستثمار الخاص :

هو ذلك الاستثمار الذي يقوم على أس المال الذي يملكه فرد أو شركة مساهمة.

(1) جيمس جوتيني - الاقتصاد الكلي - ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن - د. المريخ للنشر- الرياض - السعودية - 1999 , ص 252.

(2) د. خزعل جاسم البيرماني- د. كريم مهدي الحسناوي - مبادئ الاقتصاد - ط7, العراق- وزنة التربية - 2008 - ص 79 .

4) انواع اخرى للاستثمار تدعى (1) :-

1- الاستثمار المخطط : Intended Investment

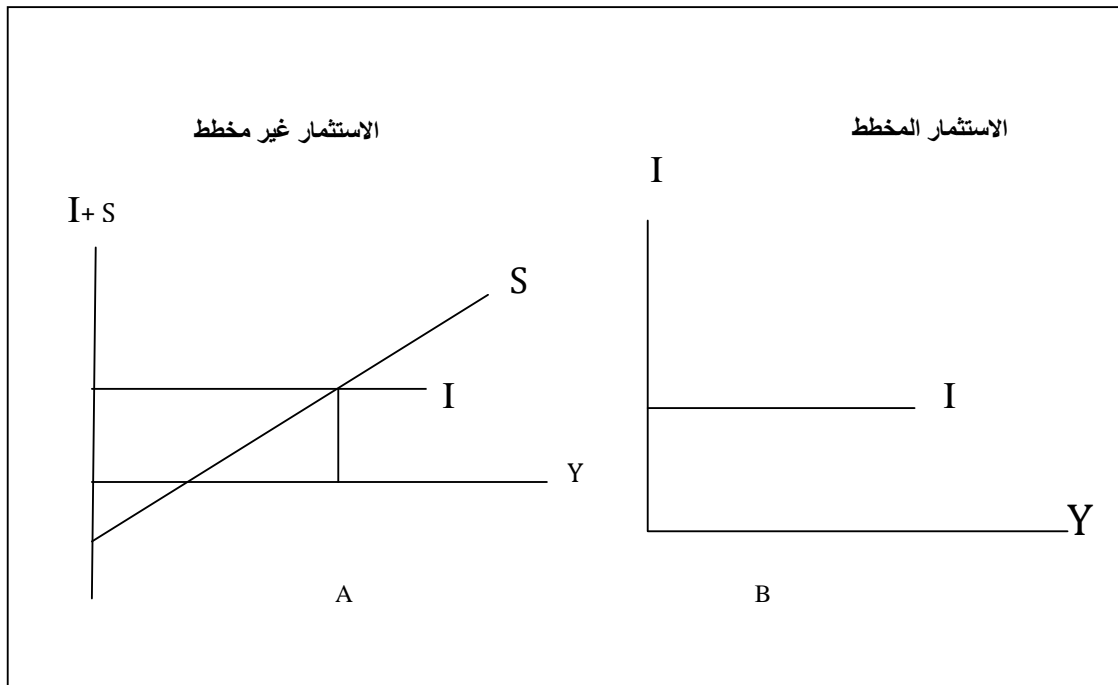
هو مقدّم الاستثمار الذي تنوي المنشآت استثماره أو تخطط لاستثماره.

2- الاستثمار غير المخطط : Un intended Investment

عبارة عن التغيير في المخزون السلعي بسبب التباين بين العرض والطلب ويعتمد على الأدخالات.

كل (1)

منحنيات الاستثمار المخطط وغير مخطط



المصدر : مايكل أبديمان , الاقتصاد الكلي , ترجمة محمد ابراهيم منصور , د. المريخ للنشر , السعودية، الرياض , 1999 , ص 88

(1) مايكل ابدجمان - مصدر سابق - ص 88 .

سادسا : هناك من يربط الاستثمارات من جانب المعيار النوعي :

يأخذ هذا المعيار نوع الموجود محل الاستثمار معيارا للتصنيف وبموجبه تصنف الاستثمارات إلى (1) :

1- الاستثمارات الحقيقية : هي تلك الاستثمارات التي توفر الحق للمستثمر في حيازة أصل حقيقي كالمشروع الانتاجية وماتحتوي من الآلات والمكائن وبصورة عامة فان جميع معاملات الاستثمار المتعارف عليها ما عدا الاستثمار بالاولاق المالية هي (استثمارات حقيقية) .

2- الاستثمارات المالية : وهي تلك الاستثمارات التي تنحصر في اوراق وبيع الاولاق المالية كالأسهم والسندات واهدات الايداع إلخ

سابعا: المعيار الجغرافي في اشكال الاستثمار :

1- الاستثمار المحلي Local investment

وتشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الاستثمارات التي تتكون داخل الحدود الاقليمية للبلد مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات وكذلك تُعرف بأنها الاستثمارات التي تقوم بأدائها ومصدر تمويلها محليا ويستوي في ذلك أن يكون الممول عن طريق القطاع العام أو الخاص ويقوم بأدائه وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات (2) .

2- الاستثمار الدولي International Investment

تتمثل الاستثمارات الدولية بالفرص المتاحة للاستثمار في الاسواق الأجنبية وتوفر الاستثمارات الأجنبية للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات استثمارية ذات عائد مرتفع كما أن تعدد هذه الادوات تهيء له توزيع مخاطر الاستثمارات (3) .

(1) د. حاكم محسن محمد - اثر تنوع الاستثمارات الدولية في قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية في مصارف دولية - دنيا - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - جامعة كربلاء - المجلد 3 - العدد 12 - 2006 - ص 11-12.

(2) د.عبدالكريم جابر العيسوي - التمويل الدولي - مدخل حديث - ط1 - داء صفاء للنشر والتوزيع - عمان-الاردن 2010,ص60-61.

(3) د . حاكم محسن - مصدر سابق -ص13.

(3) يقسم الاستثمار الدولي إلى :

أولاً- الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

هناك مفاهيم عدة للاستثمار الأجنبي المباشر منها :

أ- ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على تصدير رأس المال من بلد ويسمى البلد المصدر أو البلد الام إلى بلد آخر يسمى البلد المستود أو المضيف (1) .

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف لاموال غير وطنية في موجودات اسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي يكون فردا أو شركة أو مؤسسة الذي له الحق في أدوة موجوداته من بلده أو بلد الأقامة الذي هو فيه (2) .

ت- أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) اصولاً انتاجية في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادائها وجني الأرباح منها(3).

ث - وهناك من عرفه بأنه الاستثمار في رؤوس الاموال المنتقلة عبر الحدود التي تبحث عن أيدي عاملة منخفضة الاجور ومواد خام متوافرة وأسواق لتصريف السلع في الدولة المضيفة للاستثمار(4).

والاستثمار الأجنبي المباشر هو تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة من حدود دولة أخرى ,وهناك خاصية هامة للاستثمار الأجنبي المباشر هي ان المستثمرين لا يحتفظون في حق ملكية هذه المنشأة الأجنبية فحسب , لكنهم يحتفظون أيضا بحق الادارة والتحكم في كل عمليات المنشأة الأجنبية (5) .

(1) د.امام محمد سعيد - البترو دولا والاستثمار الأجنبي - ط1 - المكتب العربي للمعاف-مصر- القاهرة - 2013- ص 87 .

(2) محمد ناجي محمد الزبيدي - فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 - ص7.

(3) د. عبد الرزق حمد حسين الجبوري - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية - ط1 - دال الحامد للنشر والتوزيع - الادن - 2014 - ص33 .

(4) Philip Kotler - Gary Armstrong- Principles OF Markiting- 12TH ED. -PearsonPress - Newyork -2008-P.555.

(5) جون هدسون - مالك هرنند - العلاقات الاقتصادية الدولية - ترجمة د. محمد عبد الصبور محمد علي - دال المريخ للنشر-السعودية - الرياض - 1987 -ص700.

وكدت الكثير من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر ويعتقد الباحث ان المفهوم الأكثر
ممولاً للاستثمار الأجنبي المباشر هو:

بناء منشأة أعمال جديدة أي(انشاء مشروع انتاجي على الأراض في الأجل الطويل) أو
توسيع مشايع انتاجية قائمة ؛ وذلك عن طريق مستثمري البلد الأم من حدود دولة
أخرى (البلد المضيف) بهدف زيادة الطاقة الانتاجية للبلد المضيف , وجني الأرباح وان
المنافع والعوائد تكون للطرفين (البلد الأم والبلد المضيف) وتربطهما علاقة ومصلة
مشتركة , وبالنسبة للبلد المضيف فإن أستيراد التكنولوجيا والخبرات الفنية من الخارج
سوف تؤدي إلى تنمية المهارات المحلية , وخلق فرص عمل جديدة , وكل هذا يتوقف على
السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر, وكيفية جذب
ومعالجة سلبياته بسياسات اقتصادية معينة ترعى الطرفين.

ثانياً) الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) : Portfolio Investment

هو الاستثمار الأجنبي في الاسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد
المضاربة والافادة من فروقات الاسعار أو الحصول على عوائد تدفها السندات ذات الفائدة
الثابتة أو الأسهم بشرط ألا يحوز المستثمرون الاجانب من الأسهم ما يخولهم حق اداة
المشروع ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الاجل (1).

ان بعض الشركات الأجنبية لا ترغب في الاستثمار في الخارج إلا إذا كانت حصتها
أكثر من 50% من اسهم المشروع الانتاجي (2) .

(1) د.حسن حنتوش - يد- وعقيل كريم زغير - الاستثمار الأجنبي بين القانون والاقتصاد- مجلة -سالة الحقوق -
جامعة كربلاء - كلية القانون - العدد3 - 2013 - ص17.

(2) Dennis R.Appleyard - Davidson College - International Economics 7TH Ed. -
McGraw – Hill IRWIN - U.S.A-2010 - p.223

ثامنا: نبذة تاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته:

يعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن الثامن عشر أذ كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية وقد ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الاموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار وكان يقوم بهذا ركاز تابعة للدول الكبرى (1).

وبالرغم من ان بدء ظهور الاستثمارات الأجنبية كانت قبل هذا الوقت فشركة الهند الشرقية التي أجزع عقدها في لندن في العام 1600 م كانت بداية ظهور الشركات المتعدية الجنسية (العابرة القومية) ولقد مهد اتساع التجارة الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا وهد الاستثمار الأجنبي المباشر مراحل تاريخية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية اثرت بالتالي في حجمه وطبيعته وهيكلته (2).

وقد مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية ويمكن ان نذكرها كما يأتي:

(1) مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى للمدة 1800-1914 م:-

تعتبر هذه الحقبة العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانت الظروف السياسية والاقتصادية ملائمة كإندعام الاخطأ المرافقة لتدفقات رؤوس الاموال إلى الخارج وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الاوروبية بواسطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها وكانت الدول الكبرى تقدم الحماية لهذه الشركات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص وفي مدة قل فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية, أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه المدة الزمنية فإن المملكة المتحدة كانت تحتل المركز الأول في التفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به (3).

(1) د.علي عبد الفتاح ابو راق - الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات - ط2 - دار المسيرة للنشر - عمان - الاردن - 2010-ص224.

(2) د. باسم حمادي الحسن - الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان - 2014 - ص47.

(3) د.علي عبد الفتاح ابو راق - مصدر سابق - ص 224.

ونمت الاستثمارات البريطانية بين الاعوام 1875- 1913 م بنحو 25% وذلك بسبب سنوات الازدهار الاقتصادي اثر الثورة الصناعية من جهة وارتفاع عوائد هذه الاستثمارات من جهة اخرى إذ قُدِّرت حصص وأرباح الشركات البريطانية بـ (100) مليون جنيه استرليني وكانت نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات تأخذ كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات الكبرى (1).

(2) مرحلة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية (1914-1945) م : أدت الحروب العالمية إلى استنزاف الموارد المالية الدولية، فلجأت بعض الدول المتحاربة إلى تصفية قسم من استثماراتها في الخارج وأثر هذا على حجم الاستثمار الأجنبي الدولي وقد أثر كثيرا على الاستثمارات المحفظية مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وذلك بسبب طبيعة الاستثمارات طويلة الاجل وبقاء الشركات النفطية تعمل في البلدان النامية لتأمين المواد الخام للصناعة وكان لظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الازمة الاقتصادية الكبرى (ازمة الكساد العالمي) في العام 1929 – 1933 م كلها كان لها دور في انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض حجم الاقتراض الخاص، كما بدأت الدول المتضررة من ظروف الكساد، وانكماش التجارة، والحرب التجارية، بتصفية استثماراتها المملوكة في بعض المستعمرات، وانصب اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر، على الاستثمارات النفطية من (الشركات النفطية الكبرى) وافق ذلك تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال (2).

(3) مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945- 1969 م : تُعدّ هذه الحقبة حقبة انتعاش وازدهار للاستثمارات الأجنبية رغم وجود عدد من الاخفاقات في مسيرة نموها وتطورها ويعود السبب إلى تداد الحاجة إلى الرساميل بعد الحرب العالمية الثانية لاغراض الاعمال كذلك زادت الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن البترول والمعادن بشكل هائل من الدول الغنية أذ تضاعفت الاستثمارات البترولية الامريكية بست مرات في فنزويلا و 30 مرة في الشرق الاوسط (3).

(1) د. باسم حمادي الحسن- مصدر سابق - ص 29 .

(2) د. عميروش محند لغوم - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - مكتبة حسن العصرية بيروت - لبنان - 2012- ص 28 .

(3) د. باسم حمادي الحسن - مصدر سابق - ص 50-51 .

وقد تبوأ أس المال العام مكان الصدارة سواء أكان على هيئة قروض بين الحكومات أم هبات مالية أو اعانات ومساعدات حكومية مالية وفنية واقتصادية او قروض تقدمها هيئات مالية دولية كان الهدف منها هو اعماق الدول الاوروبية، التي دمرتها الحرب عبر مشروع ماينال*، وقد كانت اغلب الاستثمارات ذات منشأ ثنائي عام أو متعدد الاطراف ان اهم ما كان في هذه المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية هو انشاء ثلاث منظمات دولية جاءت من اتفاقية بريتون وودز عام 1945 وهي:

اتفاقية التجارة والتعريف الكمركية المعروفة بأسم الجات GATT التي عرفت في ما بعد بمنظمة التجارة العالمية (W.T.O) World Trade organization وصندوق النقد الدولي (I.M.F) International monetary fund والبنك الدولي للانشاء والاعمال.

International Bank for Reconstruction and Development

وقد تميزت هذه الحقبة بتزايد عدد الشركات وتزايد فروعها إلا أن أهم ما واجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك منذ الستينات عدد من الحقائق اهمها السيطرة الامريكية على الاقتصاد العالمي وكل التجارة و السيطرة الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المبرور و سيطرة الشركات الامريكية على الاعمال و سيطرة العالم الغربي الرأسمالي وبالنتيجة فقد بدأت في نهاية الستينات عملية نقل بعض الصناعات إلى البلدان النامية وكانت عبارة عن الصناعات غير الحيوية اي الصناعات القديمة ومع ان هدف البلدان الصناعية المتقدمة كان هدفها تزويدها بالخامات من البلدان النامية الا ان الهدف اصبح تصنيع السلع محليا للاستفادة من خص العمل مع وفرة الموارد الاولية وكانت النتيجة ان إتجهت صادرات أس المال الأجنبي الخاص ليقيم استثماراته المبرورة في بلدان اخرى (1).

مشروع ماينال* اخذ اسمه من جورج ماينال وزير خارجية امريكا الغرض منه مساعدة الدول الاوروبية في الاعمال بعد ان دمرتها الحرب العالمية الثانية .

(1) جليلية عبد اللطيف علي- دور الاستثمارات الأجنبية المبرورة تصحيح في الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد -الجامعة المستنصرية -2007, ص61-63.

4) الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة السبعينات :

هدت هذه المدة كود في الاستثمارات المباشرة لاسيما في العامين (1975 و1976) حيث انخفضت الاستثمارات المباشرة , من 18,4 مليا دولارا في العام 1974 إلى 14 مليا دولارا في العام 1976 وبنسبة انخفاض سنوي يقدر ب (12%) وهذا عائد إلى الازمة النفطية التي عصفت بالعالم في أعقاب حرب تشرين الاول عام 1973 بين العرب واسرائيل وفي منتصف السبعينات احتلت القروض الخاصة مركز الصدارة ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط عام 1973 وتراكم العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط التي قامت بإيداعها في المصارف الأجنبية مما دفع هذه المصارف إلى اقراؤها إلى دول وهيئات خارجية تشكو من عجز في موازين المدفوعات وتعرض إلى ازمات نقدية طائلة , واستمرت الامور على هذا الحال إلى ان عجزت بعض الدول المدينة عن تسديد الديون المستحقة عليها وهذا ما أوجد ازمة المديونية عام 1982 (1).

لقد أمتازت فترة السبعينات بجملة من الظواهر الاقتصادية التي يمكن اجمالها بالاتي (2):

- 1- توسع عمليات الشركات عابرة القومية نتيجة لتزايد الطابع العالمي للانتاج وتزايد الانتاج بين اقتصاديات السوق .
- 2- أزمة النظام النقدي الدولي وأثره في انخفاض معدل النمو التجاري العالمي ومضاعفة القيود الحمائية في البلدان النامية .
- 3- انتشار أزمة الدولار الأمريكي في بدء السبعينات وانتقالها إلى دول أخرى صاحبها ارتفاع مستوى البطالة و التضخم .

(1) د. باسم حمادي الحسن- مصدر سابق - ص53.

(2) كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسبوية مختارة- اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007- ص34.

ومع انتشار أزمة الدولار امتد الكساد من امريكا إلى أوروبا الغربية وافضى إلى ما يمكن أن يكون أزمة اقتصادية عالمية منذ بداية السبعينات هبط الانتاج الصناعي أو كد في أربع من الدول الخمس القائدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الرأسمالي وهي: اليابان - ألمانيا الغربية - بريطانيا - فرنسا - إيطاليا (1).

اما الموجة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثمانينات والتسعينات أي التدفقات على بلدان أوروبا وجنوب أوروبا فقد كان هدفها في المقام الاول الافادة من السوق الواسعة وغيرها من الامور المرتبطة بتلك الاسواق وقد عُدت كل من عوامل الجذب والطرردو أهمها في عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان (2).

خلال مدة السبعينات من القرن الماضي تطورت الآليات الأخرى لحركة رؤوس الاموال بين الدول وبالذات المتجه إلى الدول النامية على حساب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتطويع المساعدات الرسمية والاقتراض الخاص وبالذات الاقتراض من المصارف التجارية الذي تطويع بشكل ملموس منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات كرد فعل من الدول النامية على السلبيات التي ترى انها تتحقق نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم توجيهها نحو السماح له بالاستثمار فيها , لا بل ان الاتجاه فيها يتمثل بالنضال من اجل التحرر من استغلاله وسيطرته وكنتيجة لكون ان نشاط المصارف التجارية الدولية نشاط مكمل لنشاط الاستثمار الأجنبي في تصدير رؤوس الاموال الخاصة التي تبحث عن معدلات ربح أعلى وسعي هذه المصارف لحل مشكلة استخدام فائض رؤوس الاموال في الدول المتقدمة نتيجة كود اقتصاداتها ولأن معدلات العائد التي يحققها الاقتراض المالي أصبحت تفوق معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في مجالات الانتاج فضلا عن قدرة البنوك على توليد النقود التي يمكن أن تقوم باقراضها والتعامل بها إضافة إلى تزايد الإئحة النقدية لديها والناجمة عن الودائع النفطية نتيجة زيادة انتاج النفط وارتفاع أسعاره في السبعينات وهو ما زاد قدرتها على الاقتراض (3).

(1) د. فؤاد مرسي - الرأسمالية تجدد نفسها - ط1 - عالم المعرفة للنشر و التوزيع - الكويت - 1990 - ص131 .

(2) د.هنا عبد الغفار السامرائي - الاستثمار الأجنبي و التجارة الدولية - بيت الحكمة - العراق- بغداد- 2002 - ص 155 .

(3) د.فليح حسن خلف - العولمة الاقتصادية - ط1- عالم الكتب الحديث - الإندون - 2010- ص112.

فيما يلي جدول يبين معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1971-2005) :

جدول (1)

معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و الصادرات العالمية للمدة (1971-2005) .%

الفترة الزمنية	دفع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول	دفع الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج	الصادرات العالمية
1971 - 1975	18,9	17,3	24,0
1976 - 1980	18,5	17,3	18,1
1981 - 1985	2,1	2,4	0,6
1986 - 1990	31,5	34,6	14,5
1991 - 1995	20,0	15,7	8,3
1996 - 2000	31,9	27,0	5,6
2001 - 2005	8,9	6,2	2,7

المصدر: جوزيف دانيالز - ديفيد فانهوزر, اقتصاديات النقود والتمويل الدولي, تعريب د.محمود حسن حسني,مراجعة د.ونيس فرج عبد العال,د.المريخ للنشر,2012,ص298.

يبين الجدول (1) معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نرى ان هناك تذبذبا في نسب الزيادة والنقصان في او قاع الاسواق المال العالمية ويعرض أجدول معدلات النمو السنوي المركب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل وللخارج وكذلك الصادرات العالمية للمدة 1971-2005 حيث نلاحظ نمو التدفق الخارج للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17% أو أكثر خلال سبعينات القرن الماضي وفي النصف الاول من عقد الثمانينات اتجهت معدلات النمو إلى الانخفاض كما تراجعت الصادرات العالمية بسبب ظهور أزمة الدين في الاقتصادات الصاعدة أما بعد منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينات ازداد صيد الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج ولكن بعد ذلك عاد لينخفض في عام 2001-2005 بسبب احداث الحادي عشر من سبتمبر في 2001.

5-مرحلة الثمانينات :

حدث في هذه المدة منعطفان رئيسان في تطور الاستثمار الأجنبي المباشر راولهما هو التحول من الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص , اما المنعطف الثاني فهو التحول من القروض المصرفية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وظهرت في هذه المرحلة حركة توسع في الشركات الأجنبية مبنية على أساليب جديدة من الاستثمار لا تهدف إلى تأمين المواد الأولية كما في السابق وإنما إلى الاستثمار في الاسواق المربحة وتحت ظل آلية السوق وازالة القيود التجارية وحركة التجارة وؤوس الأموال الأجنبية (1) .

لقد تسارع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة أكثر من النمو في التجارة العالمية فقد ازداد التدفق الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل الدول بنسبة أكبر من 100% بينما التجارة العالمية نمت بنسبة 91% والانتاج العالمي نما بنسبة 27% (2) .

وفي عقد الثمانينات وتحديدا من عام 1984 بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر, إذ أصبح التدفق السلبي للاستثمار الأجنبي غير المباشر مع النمو غير المستقر للاستثمار الأجنبي المباشر ابتداءً من 1984 وحتى نهاية عقد الثمانينات , وبحلول عقد التسعينات توقف التدفق السلبي للاستثمار الأجنبي غير المباشر وبدأ التدفق المستقر في النمو للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك نتيجة ازدياد الاتجاه للعمل بآليات السوق واتساع وانتشار العولمة (3) .

(1) د.علي عبد الفتاح ابو ر - مصدح سابق - ص226.

(2) د.محمد صالح القريشي - المالية العامة - ط1 - الوفاق للنشر والتوزيع , الإ-دن - 2008 - ص172.

(3) د.منصوحي محمد الزين - تشجيع الاستثمار واثاره على التنمية الاقتصادية - ط1- د1 - الراية للنشر والتوزيع - عمان - الإ-دن - 2012 - ص40 .

6- مرحلة التسعينات :

بعد هذا النمو الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أصيب بانكماش في العامين (1991-1992) اذ إنخفضت الاستثمارات إلى حوالي 167 ملياً دولاراً بعد ان كانت في المدة (1989-1990) 202 ملياً دولاراً وهذا يعود إلى إنخفاض معدلات النمو والدخل في الدول المتقدمة لأنها تمثل المصدر الهام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغت معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي للدول المتقدمة في العامين (1990) (1992) نحو 5,7% و 1,6% على التعاقب , وتبعاً للدورات المتعاقبة (الانكماش والرواج في النظام الرأسمالي عاد الازدهار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 1995 وبنسبة تقارب 29,3% وقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 331 ملياً دولاراً في العام 1995 وتابعت هذه التدفقات الاستثمارية نموها حتى نهاية القرن العشرين فوصل حجمها في العام 1998 (693) ملياً دولاراً بنسبة نموسنوي تقارب 45% ثم إلى (1075) ملياً دولاراً في العام 1999 ثم تقعت إلى أعلى مستوياتها في العام 2000 اذ بلغت (1270) ملياً دولاراً و بمعدل نمو سنوية نحو 55% (1).

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكبر جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل العولمة والتجارة الدولية ولاسيما الشركات اليابانية لصناعة السيارات ويستند سدس الاقتصاد الأمريكي على التجارة الدولية , إن كل من البيئة الاقتصادية لأمريكا والأدلة التجريبية تثبت بان الاقتصاد الأمريكي سوف يكون أفضل حالاً بعد لانها تملك معلومات عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مبوبة كلها في جداول , إن أكبر مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الخارج هي في القطاعات المالية والتأمين والعقارات والتصنيع (2) .

(1) د. باسم حمادي الحسن- مصدر سابق - ص24-25.

(2) Roger Leroy Miller – Daniel K. Benjamin - Douglass C. North -The economics of public Issues - 16th Ed.- pearson Press-Newyork -2010 -p.188 .

7- المرحلة الحالية (الالفية الثالثة):-

وبعد هذا الاستعراض السريع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المبرر بالمبالغ والنسب المثوية يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم عن الاسباب والعوامل التي تقف وراء هذا التسارع في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المبرر من اواسط الثمانينات إلى ما قبل احداث الحادي عشر من سبتمبر في العالم 2001 , في الحقيقة هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المبرر عالمياً إلى عام 2004 فبالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة إنخفضت التدفقات الدولية لها من (1135.1) ملياً دولاراً في العام 2000 إلى (596.3) ملياً دولاراً في العام 2001 واستمر هذا الانخفاض إلى العام 2004 والتي بلغت فيه التدفقات (380.4) ملياً دولاراً, أما الأسباب والعوامل هي ؛ تزايد ظاهرة تحرير التدفقات الدولية وترك اسعار الصرف حرة معومة, كذلك الغاء القيود على التدفقات الرأسمالية - خاصة الداخلة الى الدول المتقدمة, وبعض الدول النامية (جنوب شرق اسيا - امريكا اللاتينية) والتخفيضات من هذه القيود أذ اخذت معظم الدول تحدث تغييرات في نظم الاستثمار من اجل التحرير وجذب الاستثمارات الأجنبية المبررة , كذلك قيام الدول الصناعية ودول اوروبا الشرقية خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بإتباع نهج الخصخصة دعماً لسياساتها والحد من تدخل الدولة أو فإلى ذلك تزايد عمليات الاندماج بين الشركات متعددة الجنسية اما تدفقات الاستثمار الأجنبي المبرر الخارجة من الاقتصادات المتقدمة فقد شهدت هي الاخرى انخفاً حاداً أذ انخفضت من (1094.1) ملياً دولاراً في العام 2000 إلى (662.7) ملياً دولاراً في العام 2001 واستمر هذا الانخفاض حتى نهاية العام 2003 التي بلغت عندها (577.3) ملياً دولاراً إلا أن هذه التدفقات الاستثمارية الخارجة من الدول المتقدمة بدأت بالتزايد منذ عام 2004 حتى نهاية 2006 التي بلغت فيها (931.9) ملياً دولاراً, والحال نفسه بالنسبة للاقتصادات النامية التي انخفضت فيها التدفقات لكن ليس بشكل حاد (1).

(1) د. محمد عبد العزيز عبد الله - الاستثمار الأجنبي المبرر - ط1- داء النفائس للنشر والتوزيع- الإنا - 2005- ص55- 57.

والجدول 2 يوـجـ نـدـفـقـاتـ الـاـسـتـثـمـاـ الـاـجـنـبـيـ الـداـخـلـةـ وـالـخـاـجـةـ لـدـولـ مـخـتـلـةـ (مـلـيـاـ دـولـاـ) :

جدول (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و الخارجة لدول مختلفة لعام 2012 (ملياً دولاراً) .

الدولة	[دفع FDI الداخل	[دفع FDI الخارج
الولايات المتحدة الاميريكية	147,7	351,4
المملكة المتحدة	62,7	71,8
فرنسا	62,2	62,2
استراليا	56,7	16,1
تركيا	12,3	4,1
الصين	253,4	62,4
السويد	13,7	33,5
اليابان	2,1	122,5
المانيا	6,6	66,8
روسيا	31	31,3

SOURCE :UNCTAD- WORLD INVESTMENT REPORT 2012- P. 8

نلاحظ من الجدول (2) ان الصين تتصدر المرتبة الاولى لعام 2012 في الاستثمارات الداخلة فقد بلغت 253,4 ملياً دولاراً تليها في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الاميريكية فقد بلغت 147,4 ملياً دولاراً, اما الاستثمارات الخارجة فإن الولايات المتحدة الاميريكية اكبر من بقية الدول فقد بلغت 351,4 ملياً دولاراً تليها اليابان فقد بلغت الاستثمارات الخارجة منها 122,5 ملياً دولاراً في الوقت نفسه فإن اقل الدول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل هي اليابان فقد بلغت 2,1 ملياً دولاراً اما الاستثمار الأجنبي الخارج فإن اقل دولة هي تركيا فقد بلغت 4,1 ملياً دولاراً لعام 2012 لذا نلاحظ ان الدول الرائدة في الاستثمارات الداخلة تكون نفسها في الاستثمارات الخارجة.

المبحث الثاني

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر - أشكاله - نظرياته

أولاً: أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:-

يُفهم من خلال التعريف السابقة إن هناك اختلافاً بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، إن الاستثمار غير المباشر يتضمن تحويلاً لرأس المال فقط خلاف الاستثمار المباشر الذي هو مجموعة من الأصول (يشمل في الغالب على التكنولوجيا، الخبرات الإدارية والتنظيمية)، والاستثمار المباشر طويل الأجل يحقق للمستثمر الأجنبي وابطدائمة مع استثماره في الخارج عكس الاستثمار غير المباشر فهو قصير الأجل الغرض منه تحقيق باح سريعة كما لا يخرج الاستثمار غير المباشر عن نطاق السوق المالية في كل توظيفات مالية وفي الاستثمار المباشر تعطى كل الصلاحيات للمستثمر الأجنبي في المشروع أي السلطة المطلقة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرارات الفعلية على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر، لكن هناك بعض الحالات التي يفقد فيها هذا المعيار القدر على التمييز فشاء مستثمر أجنبي لكل اسهم شركة محلية تعد استثماراً غير مباشراً، لكنها تتيح له المساهمة في الإدارة الفعلية لهذه الشركة فتتحول بذلك إلى استثمار مباشر، تكون الأرباح أكبر للاستثمار غير المباشر في المدى القصير بينما تكون أكبر للاستثمار المباشر في المدى الطويل (1).

(1) د. عمير وش محند لغوم- مصدق سابق - ص 20.

تولي دول العالم كافة اهتماماً واسعاً بمو◻وع الاستثمار◻الأجنبي المب◻ر في ظل العولمة الاقتصادية , إذ أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذاب الاستثمار◻الأجنبي المب◻ر من خلال السياسات والبرامج الترويجية وتوفير السبل والوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة على◻ا◻يها ؛ لماله من أهمية نسبية كمصد◻لرؤوس الأموال الاستثمارية بوصفه محفزاً ومحركاً للتنمية الاقتصادية فيها , فضلاً عن توفيره لأصول غير ملموسة كالمعرفة التكنولوجية والمهات التنظيمية والاداية◻وكبات التسويق (1) .

إن الاستثمارات طويلة الاجل بلغت (168,7) ملياد◻دولاً مثلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو(46,5) ملياد◻دولاً وحصة بريطانيا والبلدان الصناعية الأخرى في حدود (61,4) ملياد◻دولاً , بينما لم تحصل البلدان النامية في مجموعها إلا على(46,4) ملياد◻دولاً , في الوقت الذي حصلت المؤسسات الاقتصادية العالمية على (14,4) ملياد◻دولاً والتي اعادت اقرا◻ها إلى البلدان النامية إلى جانب بقية الاموال التي استثمرت في المصاف العالمية الخاصة (2).

ويأخذ الاستثمار◻الأجنبي المحفظي◻كل استثمار◻اجنبي مب◻را إذا تم◻راء جميع الاسهم من الشركة وهذا الاستثمار◻يعطي المستثمر◻جة من السيطرة على الكيانات التي يتم◻راؤها (3).

لولايات المتحدة الأمريكية انماط للتجارة الدولية إلى حد كبير في اسواق المنتجات الزراعية والمواد, إذ يتم بيع أكثر من◻بع انتاجها في الاسواق الخارجية مثل ماكدونالدز- ركة لبيع الاكلات السريعة - تباع إلى ما يقرب ل60 مليون◻خص يومياً في 128 دولة في جميع انحاء العالم , أذ تصد◻الولايات المتحدة الأمريكية1,3 تريليون دولار◻من السلع الزراعية (القمح و الذرة و فول الصويا والتبغ) فضلاً عن , اجهزة الكمبيوتر والطائرات وقطع غيار◻السيارات و المواد الكيماوية (4) .

(1) د. حسن كريم حمزة- العولمة و النمو الاقتصادي - ط1 - د◻صفا للنشر- عمان - الإ◻دن, -2011- ص69 .

(2) د.عدنان حسين يونس - التمويل الخا◻جي و سياسيات الاصلاح الاقتصادي- ط1- د◻المناهج للنشر و التوزيع - عمان- الإ◻دن -2011- ص49 .

(3) سي بول هالوود -◻ونالد ماكدونالد - النقود والتمويل الدولي - ترجمة د.ونيس فرج-د◻المريخ للنشر-الرياض-السعودية-2007- ص587.

(4)Bradley R. Schiller-The Micro Economy Today-12th Ed,McGraw-Hill -IRWIN-2010 p.420.

ثانياً: مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مصادر متعددة لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر منها :

1- أس المال المساهم به : Equity capital

وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الام) و يتضمن أس المال المساهم به بناء اصول جديدة أو راء اصول قائمة بالالاف إلى الحيازة والاندماج , ومن الجدير بالذكر ان حجم أس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي ففي التسعينات , بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر , اما حصة أشكلين الاخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط (23%) للقروض داخل الشركة و (12%) للاسواق المعاد استثمارها (1) .

2- الاسواق المعاد استثمارها : Reinvested Earnings

ينشأ هذا التمويل من داخل المشروع أو الشركات (بنسبة تراكم المساهم في المشروع مع مراعاة لرغبات المساهمين) ويسمى تمويل ذاتي من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة كأسواق الفروع ويعامل هذا التمويل كعائد استثماري كما لو كانت تدفقات نقدية (اسواق محتجزة) (2) .

3- القروض داخل الشركة : Intra-company Loans

تتضمن هذه القروض بين الشركة الام وفروعها و تشمل معاملات الدين داخل الشركة , وتشير إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الاجل من الدول والشركات الاخرى في غير البلد المضيف فضلا عن اقتراض اسواق ووس الاموال بين المستثمرين الاجانب وغالبا ما تكون بين الشركة الأم والشركات التابعة لها (3).

(1) د. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري - ي - دول الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية - بلدان مختارة للمدة (1990-2005) - ط1 - د. الحامد للنشر - عمان - الاردن - 2014 - ص35 .

(2) د. هاني صالح - الاقتصاد اليوم - كيف يعمل , ط1 - مكتبة العبيكان للنشر - الرياض - السعودية - 2008 - ص444

(3) د. محمد علي ابراهيم العامري - الادارة المالية المتقدمة - ط1 - اثناء للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - 2010 - ص774 .

ثالثا: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عوامل عديدة و□ نيسة تؤثر في الاستثمار □ الأجنبي منها :-

1- العامل السياسي و الامني :

تعتبر الظروف السياسية والأمنية المستقرة لبلد ما عاملا مشجعا لحركة □ أس المال ولا يمكن لاي بلد كسب ثقة المستثمرين الاجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار □ حا □ را ومستقبلا وتضاءلت مخاطره المختلفة إلى حدها الأدنى كحالات الفو □ ي والانفلات الامني (1).

ويعتقد الباحث ان المناخ الاستثمار □ ي في العراق يعتبر □ دا للاستثمار □ الاجنبي المب □ ر نظرا لعدم الاستقرار □ الامني .

2- العوامل التشريعية والقانونية : ان القوانين والتشريعات مهما بلغت من التطو □ , والشمولية في الضمانات, التي تعطيها للشركات الأجنبية ,فانها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الاجانب, وجذبهم للاستثمار □ في البلد المضيف , ذلك ان هذه القوانين هي بمثابة اعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية , وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف, ومن ثم فانها ع □ ة للتغيير, أو حتى الالغاء من الدولة وبأ □ ادة منفردة مما يضع المستثمر الأجنبي في و □ مع حرج وتخضع استثمار □ اته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له سيطرة عليها ؛ لذا تسعى الشركات الأجنبية , إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية , لحماية وتشجيع الاستثمار □ ات الأجنبية , ومن هذه التشريعات , هي حوافز وأعفاءات كمركية , و □ ريبية , وتجنب فرض □ رائب مزدوجة , وتسهيلات دخول التكنولوجيا للمستثمر الأجنبي (2) .

(1) د.ابراهيم توهامي- د.عاكف الزيات - قضايا اقتصادية وأد □ ية معاصرة - ط- مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع-عمان- الإ □ دن -2009- ص458.

(2) د. عبد الرزاق حمد حسين الجبو □ ي - مصدر □ سابق- ص70 .

3- الاستقرار الاقتصادي: هناك عوامل عديدة تتعلق بالسياسات الاقتصادية للبلد منها (1) :-

أ- سياسات الاقتصاد الكلي واهمها السياسات التجارية المحلية والخاصة بالشركاء التجاريين للبلد المضيف (التعرفة الكمركية) , الانظمة الكمركية , حماية حقوق المالكين والمستثمرين الاجانب .

ب- السياسة المالية واهمها السياسات الضريبية (تسهيلات وامتيازات وغيرها) إذ تُعدّ كفاءة التشريعات القانونية من أهم أسس مناخ الاستثمار للمستثمر الأجنبي .

ج - سياسة سوق العمل هل هو يتبع الحرية الاقتصادية ام تدخل الدولة والقوانين والانظمة المتعلقة بها, وهيكل الاسواق (المنافسة , التملك , الاحتكك.... إلخ).

د- هناك سياسة تتبعها الدولة في كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, وذلك من خلال إعفاء السلع , وعوامل الانتاج الداخلة إلى البلد المضيف من الرسوم الكمركية وتسهيلات دخول الخبراء والعاملين الأجانب إلى البلد المضيف, وألغاء القيود الكمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد , إضافة إلى ذلك اتباع سياسة الخصخصة من الدولة اصبحت روية من أجل تحسين مناخ الاستثمار ككل وفع كفاءة المؤسسات وتحقيق المزيد من الكفاءة الاجتماعية , وفع معدلات النمو الاقتصادي وجعل الاقتصادات الوطنية اكثر تمايا مع الاقتصاديات العالمية (2).

(1) د . عامر اسماعيل حديد - آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية - مجلة نوووز - المجلد الخامس - العدد الخاص بمؤتمر الجامعة - 2010 - كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الموصل - ص378.

(2) د. احمد عارف العساف- محمود حسين الوادي - مصدر سابق - ص149-150.

مراجعة: دوافع ومبررات الاستثمار الأجنبي المباشر :

ان دوافع الاستثمار الأجنبي المبرر ومبرراته، مشتركة بين الشركات المستثمرة والبلد المضيف ، فان المرء يستطيع ان يميز بين دوافع ومبررات مختلفة لانتقال الاستثمار الأجنبي المبرر، وهي ما تسمى برباعية (المورد والسوق والكفاءة والمهارة الفكرية)، فالبحث عن هذه العناصر والسعي لإيجادها يهدف إلى توجيه استثمارات الشركات متعددة الجنسية اتجاهاً تسعى إلى تحقيق أهدافها الأساسية في تعظيم الأرباح والسيطرة في أي مكان في العالم ، ويمكن توخي هذه الدوافع كما يلي :

1- الاستثمار الباحث عن المورد الطبيعية : الاستثمار الأجنبي الباحث عن المورد الطبيعية، هو أشكل الاقدم منذ فترة الخمسينات وهو الاستثمار الذي اتبعته الشركات المتعدية الجنسية في البلدان النامية، وخاصة في مجال النفط والغاز ذات الربحية العالية والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ، ويعتمد هذا النوع على تشجيع الصادرات من المواد الخام وزيادة الاستيرادات من السلع (الاستهلاكية والراسمالية) والسلع نصف المصنعة في العملية الانتاجية (1) .

2- سعي الشركات الأجنبية العابرة للقومية للوصول إلى خفض التكاليف في أجور العمال نتيجة لوفرة الايدي العاملة في البلد المضيف وخاصة اذا كانت تنتج سلع كثيفة العمل وهذا ما تحصل عليه في الدول النامية مثل الصين، الهند، رفق اسيا (2).

3- الاستثمار الباحث عن خفض الضرائب: ان قوانين الضرائب المعتدلة في البلدان المضيفة تشجع الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار الأجنبي المبرر في هذه البلدان وخاصة دخول التكنولوجيا الخاصة بهذه الشركات واعفاءها من الرسوم الكمركية والضرائب (3).

(1) د. عرفان تقي الحسني - التمويل الدولي - ط2- دمج مجلدي للنشر- عمان - الإ- دن - 2002 - ص56 .

(2) د. علي عبد الفتاح ابو ر- مصدر سابق - ص293.

(3) د. فليح حسن خلف - مصدر سابق - ص100-101.

إن الشركات الأجنبية تسعى إلى الاستثمار في الدول المضيفة من أجل تحقيق الربح الناتج من بعض العوامل والمزايا التي تتمتع بها هذه الشركات, وهي المعرفة الخاصة في الأصول التكنولوجية والمالية التي تعطي الشركات القدرة على تحقيق انجازات مختلفة لم تقدر عليها الشركات المحلية في الدول المضيفة, زد على ذلك المهاتات الادارية المتفوقة (1).

4- الاستثمار الباحث عن الاسواق Market-seeking

تستطيع الشركات متعددة الجنسية ان تؤثر على البلدان النامية عن طريق الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية, وهذا الأسلوب الذي ساد خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي وكان هذا النوع ايضا هو الشائع في الاستثمارات الأمريكية في اوهايو في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية والاستثمار الياباني في الولايات المتحدة الأمريكية في اوائل عقد الثمانينات و احيانا تستثمر الشركات الأجنبية في اسواق تتميز بانخفاض المستوى التكنولوجي والايدي العاملة, ويعتمد هذا الاستثمار على حجم السوق ومدى نموه في البلدان المضيفة (2).

5- الاستثمار الباحث عن الاستراتيجية :

يحدث هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المبرر عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة و ذلك بسبب رغبتها في تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الانتاج والاستهلاك وبعده تصديراً للعمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات (3).

(1) د.علي عبد الفتاح ابو راق - مصدر سابق - ص 23 .

(2) د.نزيه عبد المقصود - الاثنا الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية - ط 1 - داء الفكر الجامعي- مصر - الاسكندرية - 2013 - ص 442.

(3) د. موفق احمد - الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية - مجلة الادارة والاقتصاد-كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العدد 80 - 2010 - ص 142.

خامساً: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لطبيعة الملكية:

تمّ يا مع تشعب المعايير الادارية والفنية في طرق الاستثمار وتطوّها فإن قيام المؤسسات والشركات الكبرى بالاستثمار في بلاد مختلفة , لم يقتصر على صوّة واحدة بل اخذ كالتعدّد كما ذكرنا سابقاً بان الاستثمار الأجنبي يقسم إلى المبرر وغير المبرر إذ ان الاستثمار غير المبرر تكون ملكيته محافظ استثماراً لأسهم وسندات ومن ثم تكون ملكيته مبررة لأصول مالية والحصول على اعوائد ,

اما المبرر فهو يمتاز بالملكية لأصول انتاجية من المستثمر وعلى هذا الاساس هناك كالتستثمار الأجنبي المبرر منها :

(1) الاستثمار المملوك بالكامل :

يعتبر هذا الاستثمار من اكثر الاكالت أهمية بالنسبة للشركات متعدية الجنسية وأكثرها تفضيلاً لانه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في الادارة والتحكم في النشاط الانتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الانتاجية, والتسويقية والمالية وغيرها التي اصبحت اكثر اهمية لدى معظم المستثمرين ولكن هذا النوع من الاكالت تخشاه الدول المضيفة لأنه تعميق للتبعية الاقتصادية وبرز الاحتكالاقتصادي الذي يمكن ان تمّسه الشركات المستثمرة في البلد المضيف (1) .

ويعتقد الباحث ان هذا النوع من الاستثمار يأخذ كالتحتكالا وسيطرة المستثمر الاجنبي على كل مايتعلق بالعملية الانتاجية والتحكم بتشغيل الايدي العاملة والاجور لذا لا جمع على هذا النوع من الاستثمار.

(1) د. هناء عبد الحسين الطائي - دور الاستثمار الأجنبي المبرر في مجال الصناعة النفطية في العراق - مجلة الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء - المجلد 1 - العدد 4 - 2012 - ص 96 .

(2) الاستثمار المشاكك :

إن الاستثمار المشاكك هو احد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه أو يشاكك به طرفان أو خصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفين بصفة دائمة والمشاككة هنا لا تقتصر على الحصر في أس المال بل تمتد أيضا إلى الأدوة, والخبرة, وبراءة الاختراع أو العلامات التجلية, ومن مبررات إقامة المشاكك مع المشتركة هي الكلفة المرتفعة التي يتطلبها إنشاء بعض المشروعات الكبيرة التي لا تستطيع البلدان النامية وحدها تحملها فضلاً عن القيود التي تفرض من قبل البلدان النامية على الملكية الأجنبية للمشاكك مع المحلية, وهذا يجعل الاستثمار المشترك من أكثر الأنواع قبلاً لدى البلدان المضيفة, وخاصة النامية بسبب المزايا التي يتمتع بها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, إذ يسهم في زيادة تدفق رؤوس الاموال الأجنبية والتنمية والتكنولوجية وخلق فرص عمل وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد وكذلك تنمية قدرات المدراء الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية أسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة (1).

ويعتقد الباحث إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشري يعتبر هو الأفضل لأنه هناك علاقة مشتركة تربط الطرفين تعود الفائدة إلى الدول المستثمرة والدول المضيفة للاستثمار.

(3) الاستثمار في المناطق الحرة :

يقصد بالمنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة الجغرافية ولكنها خارج النظام الكمركي لتلك الدولة إذ يسمح بدخول البضائيات وخروج الصادات دون رسوم كمركية والهدف من إقامة المناطق الحرة هو تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمار المباشري وتقديم التسهيلات والحوافز التي لا تتوفر في المناطق الأخرى ومن هذه التسهيلات عدم فرض رسوم كمركية على المواد المستوددة, وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج وتسهيل إقامة العاملين الأجانب ومن فوائدها تساعد في توفير النقد الأجنبي وزيادة الصادات وخلق فرص عمل للعاطلين في الدولة المضيفة (2).

(1) د. عميروش محند لغوم - مصدر سابق - ص 23.

(2) د. فاضل محمد العبيدي - البيئة الاستثمارية - ط 1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع - الأردن - عمان -

4- مشروعات أو عمليات التجميع :

تكون هذه المشروعات على كل اتفاقية بين الدول الأجنبية والدول المضيفة يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا , وفي معظم الاحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة , والمعرفة الخاصة بتصميم المصنع , وطرق التخزين والصيانة , وغيرها مقابل عائد مادي يُتفق عليه (1) .

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالملكية ومنها :

5- عمليات تسليم المفاتيح : يأخذ هذا الشكل من الاستثمار قيام المستثمر الاجنبي ببناء اي مشروع يتفق عليه البلد المضيف مع المستثمر الاجنبي وتسليم مفاتيحه بعد الانتهاء منه, كما هو الحال في قطاع الانشاءات والمباني وأنشاء المصانع ومحطات الكهرباء والفنادق وغيرها وقد يتم تغطية النفقات الاستثمارية هنا وقت تسليم المشروع أو جدولة المدفوعات وفق خطة محددة لاحقة حسب العقود المبرمة بين الاطراف المعنية (2) .

6- عقود التراخيص والادارة :

إن عقود التراخيص عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكاراتها تكنولوجية مسجلة أو علامة تجارية أو براءة اختراع مقابل عائد مادي , وتجدد الاستثمار إلى بعض الحالات المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار هي مايسمى بالتراخيص الاقليمية ويسود هذا النوع في بعض البلدان النامية التي ترفض التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار , اما عقود الادارة عبارة عن عقد بين البلد المضيف والشركات متعددة الجنسية بأدلة كل أو جزء من العملية الانتاجية بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاكلة في الاستثمار (3) .

(1) د. هناء عبد الحسين الطائي- مصدر سابق - ص 48 .

(2) د. فريد النجلى - الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي - ط 1- مؤسسة باب الجامعة للنشر - الاسكندرية - مصر- 2000 - ص 27 .

(3) د. عبد الحميد الشوبكي - موسوعة الشركات التجارية- شركات الاقليم خاص والاموال والاستثمار - الجزء الثاني - منشأة المعارف للنشر - الاسكندرية - مصر- 2003 - ص 1003 .

سادسا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد الحرب العالمية الثانية توسع حجم الانتاج الدولي و كان ذلك عبر الاستثمار الاجنبي المبكر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية و من هنا دخل الاستثمار الاجنبي المبرر مرحلة جديدة اذ ازدهرت اهميته في الاقتصاد العالمي الامر الذي ادى الى اعادة هذا النوع من الاستثمار و هذا دفع بالكثير من الاقتصاديين الى تطوير نظرية تشرح هذه الظاهرة المتزايدة الاهمية و من هؤلاء الذين ايدوا هذه النظريات ستيفن هايمر و فيرنون في الولايات المتحدة الامريكية و جون دنينغ في بريطانيا و كوجيما في اليابان. و من ابرز هذه النظريات هي النظريات الكلاسيكية و الحديثة :

1- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية : اعتمدت هذه النظرية على مجموعة من العوامل و هي الدعوة الى الحرية و عدم تدخل الدولة , و المنافسة التامة في السوق و عدم وجود اي عوائق في حركة رؤوس الاموال و عناصر الانتاج و يعتبر ديفيد ريكاردو الذي اسس في عام 1817 نظرية الميزة النسبية و التي تنص على ان انتقال رأس المال الذي يتميز بانتاجية رأس المال العالية الى البلد الذي يتميز بانتاجية رأس مال واطنة و ان السبب الرئيسي لانتقال رؤوس الاموال هو لغرض الربح و هكذا تفعل استثمارية الحركة لرأس المال الى ان تصل الى حد تصبح الانتاجية الحدية من رأس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في العوائد, ان هذا التفاوت بين البلدان يسمح لاصحاب رؤوس الاموال بالاستثمار في الخارج اما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول اي انتقال لرأس المال عبر الدول فحركة رأس المال تأتي استجابة للفروق في الانتاجية الحدية لرأس المال, الا ان هذه النظرية تتناقض مع واقع ان الجزء الاكبر من الاستثمارات المبررة يتحرك داخل اسواق المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي (1).

(1) د.عدنان داوود العذابي - اثر الاستثمار الاجنبي المبكر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية - ط1 - داء غيداء للنشر و التوزيع - عمان - الاقطن - 2016 - ص61-62 .

2- النظرية الحديثة : وهذه النظرية مبنية على افتراض أساسي مفاده ان طرفي الاستثمار (الشركة المستثمرة و البلد المضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة فكلاهما يعتمد ويستفيد من الاخر لتحقيق الاهداف التي يحددها هو, إذ أن حجم العوائد التي يحصل عليها كل طرف يتوقف على حد كبير على سياسات, و استراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة بالاستثمار, ويرى اصحاب هذه النظرية ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تساعد على تحقيق الآتي (1) :

أ- الاستغلال الأمثل والافادة من الموانع المالية والبشرية المحلية المتاحة في الدول المضيفة.

ب- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة مما يسهم في وجود تكامل اقتصادي .

ج – ايجاد اسواق للتصدير تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى .

3- نظرية هكشر اولين : اعتبر هكشر اولين ان الاختلاف في النفقات النسبية ليس رطبا كافيا لقيام التبادل الدولي اذ ان هناك عاملين هما عامل اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين الدول و عامل اختلاف في اسعار عوامل الانتاج بين الدول و من هنا فان هكشر اولين يرى ان التباين في التكاليف يرجع في اساسه الى اختلاف الدول فيما يخص مدى توفر الموانع الطبيعية فالدولة المعنية تقوم بتصدير بعض عوامل الانتاج المتوفرة لديها و تستورد تلك العوامل التي تعاني ندرة فيها و تفسر هذه النظرية الاستثمار الاجنبي المباشري بالاعتماد على مبدأ التخصص اذ ان كل بلد يتخصص في انتاج و تصدير المنتجات التي يتميز فيها بوفرة نسبية من عوامل الانتاج و يستورد السلع التي لا يتمتع بوفرة نسبية من عوامل الانتاج فيها و قد اخفقت هذه النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات اولين لقيت قبولا في الحقبين اللاحقين في ظهورها و لكن بعد 20 عاما اصبحت هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشري (2) .

(1) د. عامر اسماعيل حديد- مصدري سابق - ص 378 .

(2) د. عدنان داوود العذابي - مصدري سابق - ص 62-63 .

(4) من النظريات التي عالجت وابط الاستثما الأجنبي المب ر والتجاة من اطا موحدا على مستوى الاقتصاد الكلي مما يتيح تعميم النتائج, ماعت (نظرية الأوز الطائر) لتبين العلاقة بين الاستثما الأجنبي المب ر والتجاة وما تلاه من نسخ معدلة اهمها نظرية كوجيما* نظرية الأوز الطائر لنمط العلاقة بين الاستثما الأجنبي المب ر والتجاة: تقدم هذه النظرية وصفاً لدوة حياة الصناعات المختلفة خلال مراحل التنمية الاقتصادية وتتضمن إعادة توطين الصناعات بتبديل موقعها من بلد إلى آخر من خلال التجاة والاستثما الأجنبي المب ر وذلك استجابة للتحويلات في قدة البلدان التنافسية, وعت الصيغة الاصلية لنظرية الأوز الطائر في أواخر عقد الثلاثينات عندما كانت اليابان ما تزال بلداً فقيراً مقانة ببلدان أو با وأمريكا وتسعى إلى الوصول إلى مصافها, يصف هذا النموذج التغير في الهيكل الصناعي خلال الزمن مبتدءاً بالتركيز على صناعة النسيج كثيفة العمل ومنقلاً بشكل تدريجي إلى النشاطات التي يرتفع عليها الطلب مثل الصناعات الكيماوية, صناعة الصلب, والسيات.... إلخ, وهكذا يتم وصف المراحل المتعاقبة على كل حرف V مقلوب, ومن هنا جاء التشبيه بسرب الأوز الطائر, الشكل نفسه يصف انتقال الصناعات من بلد إلى آخر مما يمثل تطو الصناعة نفسها في بلدان مختلفة عبر الزمن على وفق هذه النظرية أسهمت الشركات عابرة القوميات اليابانية من خلال نقل مواقع الأصول التي لم تعد تستخدم محليا إلى البلدان النامية المضيفة المجاوة التي تتمتع بميزة نسبية تستند إلى وفرة اليد العاملة الرخيصة وبعض المهات فقد قامت بوجه خاص بتحويل صناعات موجهة نحو الاستهلاك الداخلي إلى صناعات موجهة نحو التصدير وقادة على المنافسة دوليا, تُعد نظرية التجاة المحرك الأكثر أهمية في نظرية الأوز الطائر اذ يتم نقل السلع الجديدة والتكنولوجيا الجديدة عبر الدول ويحقق هذا النموذج علاقة تكاملية لعملية التطو الصناعي بين الدول المبدعة المتقدمة والبلدان التابعة (1).

(1) د. هناء عبد الغف السامرائي - مصد سابق - ص 63-64.

*كوجيما: اقتصادي ياباني يعمل في ركة كونامي اليابانية كمنتج لالعب الفيديو و ليس كمصمم فقط فهو يخرج عن مجرد الحديث عن مجال الالعب إلى موايع مثل البحث عن الابداع و الطب ويذكر بان في يوما ما فان تكنولوجيا الالعب سيتم استخدامها في مجالات اخرى.

5 - نظرية كوجيما :

قام كوجيما بتطوير افكـ متعددة عن نظرية الاوز الطائر في عدد من مقالاته لا سيما بحثه عن آثـ النمو في الاستثمار الأجنبي المبـر على الصناعة المحلية والقـدات الأخرى للبلد المضيف من جهة وفيما لو ان الاستثمار الأجنبي المبـر، يتضمن مزايا الصناعات المعاد توطينها في الخـج استجابة للتحويلات الهيكلية في القـدة التنافسية من جهة اخرى ، هذان التفسيران البديلان يناظران التفسيرات الخاصة باستثمـات الولايات المتحدة الامريكية واليابان كما طرحت نظرية كوجيما . يؤكد كوجيما على دوـ الاستثمار الأجنبي المبـر كأداة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان التابعة ويعتقد كذلك بوجود تعاون بين الشركات عابرة القوميات وحكومات البلدان في سبيل مصالحهم المتبادلة ففي حالة ان يفقد البلد القائد ميزته النسبية تقوم الشركات عابرة القومية بأعادة توظيف الانتاج في البلد التابع المنخفض الاجـو وعادة بمساعدة حكومات البلدين معا، يقوم البلد القائد بدوـه بتطوير صناعات تكون اكثر تقدما فترتفع مستويات المعيشة وتتوفر فرص العمل للقوى العاملة بدل الصناعات التي هاجرت إلى البلدان التابعة وعموما تهتم فرـية كوجيما بالعلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية (1) .

(6) نظرية الموقع : تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب تلك العوامل التي تؤثر على الانشطة الانتاجية أوالتسويقية التي تدفع هذه الشركات للمفاـلة في الاستثمار بين دولة واخرى وكذلك عوامل مناخ الاستثمار الأجنبي وتمثل في القيود المفروـة على ملكية الاجانب الكاملة للمشروعات الاستثمارية ومدى قبول الوجود الأجنبي، والاستقرـ السياسي، والاعفاءات الضريبية ، والمزايا الممنوحة وكذلك تؤكد هذه النظرية على العوامل ذات الصلة بتكاليف الانتاج والادـة أـف إلى ذلك العوامل المرتبطة بالسوق او العوامل التسويقية (2) .

(1) د.هناء عبد الغفـ السامرائي - مصدر سابق - ص65 .

(2) د.منصوـي محمد الزين - مصدر سابق - ص251.

(7) نظرية احتكاك القلة : ترى هذه النظرية ان دوافع الاستثمار الأجنبي المبكر تكمن في طبيعة اسواق احتكاك القلة التي تقسم بين قلة من الشركات الكبرى, وهذا ما يجعل من الصعب على اي شركة ان تنمو بواسطة المضاربة السعرية فشرركات الاستثمار الأجنبي المبكر تعمل على تعزيز فرص نموها عن طريق الاستيلاء على الاسواق الخالية من المنافسة للانتاج فيها وبما يساعد على زيادة مستوى الرغبة لديها ففي حالة تحرك احدى الشركات لاستغلال ميزة احتكاك القلة لديها تعمل سائر الشركات الاجنبية المنافسة للقيام برد فعل معاكس وان لم تفعل ذلك فإنها تتعرض لخطر فقدان مواقعها ومكانتها في السوق الدولي (1) .

سعت هذه الشركات إلى صنع سلع منخفضة التكاليف (التكنولوجية الجديدة) التي تسمى (تكنولوجيا الجيب) مثل الهاتف النقال والحوايب المحمولة وخدمات السفر والنقل والفيديو وكذلك الموسيقى الرقمية (2) .

وفيما يأتي جدول يوضح هيكل التجارة الدولية للخدمات:

جدول (3)

هيكل التجارة الدولية للخدمات %

2012		2006		2000		البيان
صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	
27,9	26	27,3	24,7	26,9	322	النقل
24,4	21	52	22,4	29,3	18	السفر
2,1	2,4	2,2	2,5	2,1	2,1	خدمات وسائل الاتصال
2,4	5,5	2,5	4,5	2	3	خدمات المعلومات والكمبيوتر
4,2	1,6	5,6	2,2	2,7	1,8	خدمات التأمين
1	7	1,1	8	1,3	1	خدمات الثقافة والاستجمام الشخصي
3,2	7,2	3,7	7,7	2,7	5,5	الخدمات المالية
2,6	1,6	3,4	2,2	3,7	2	الخدمات الحكومية الأخرى

المصدر: عبد الكريم جابر نجلاء العيساوي - التكامل الاقتصادي العربي - ط 1 - داء صفاء للنشر و التوزيع - الإصدار - 2014 - ص 65.

(1) د. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري - مصدر سابق - ص 59-60 .

(2)Bradley R. Schiller - The Economy Today , 11TH ED. -McGraw-Hill - IRWIN - U.S.A - 2008 - P.177 .

أجدول يبين الدول الرائدة في صادرات الخدمات هي ايضا نفسها الدول الرائدة في الواردات الخدمية اذ تستحوذ كل من امريكا , بريطانيا , المانيا , فرنسا , اليابان , اسبانيا , هولندا , الصين وسنغافورة على 57% من التجارة الدولية في الخدمات عام 2012 ويعود سبب تفوقها إلى التجارة الداخلية للشركات متعددة الجنسية العائدة لهذه الدول فمثلا أجزاء السيارات والكمبيوتر يتم تصنيعها في دول متعددة ويتم تجميعها في بلد اخر وقد ساعد ذلك الانخفاض في تكاليف الاتصالات والنقل يلاحظ من الجدول أن خدمات النقل والسفر وخدمات الاعمال الاخرى تشكل المراتب الثلاث الاولى في العالم من حيث الصادات والواردات للسنوات المشتملة اليها في الجدول اذ تمثل خدمات النقل (البحري , الجوي , الاقمار الصناعية , النقل في المجال الجوي النهريه الداخلية) التي يقوم بها المقيمون في اقتصاد ما لأولئك المقيمين في بلد اخر ويشمل نقل المسافرين ونقل السلع (الشحن) وتأجير الناقلات مع اطاقمها والخدمات المعاونة والثانوية المرتبطة بذلك (1).

(1) د. عبد الكريم جابر نجلاء العيساوي -مصنّف سابق- ص 66.

المبحث الثالث

آثار ومحددات - مزاياء-عيوب وأدوات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

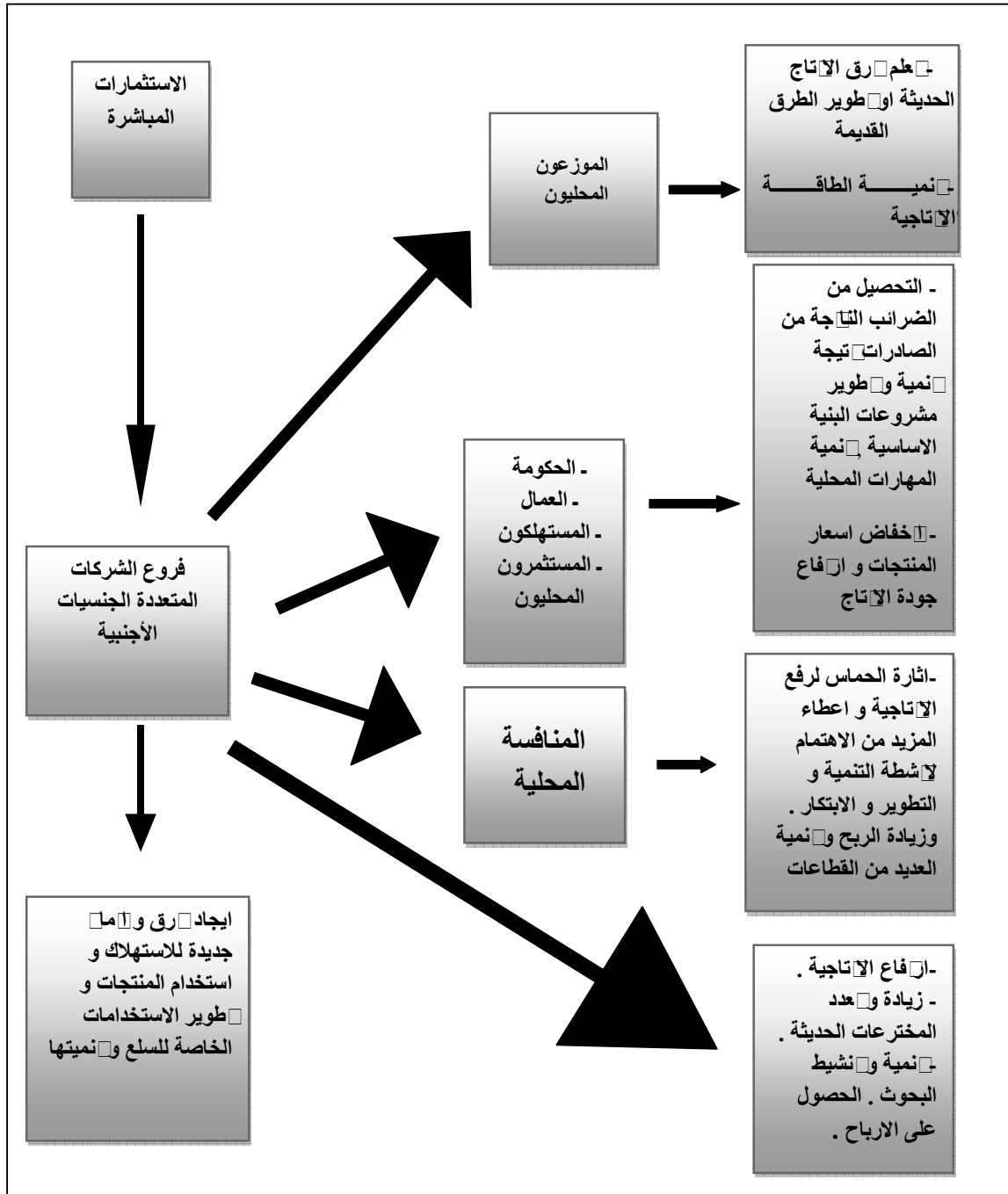
1- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية : يقوم هذا النوع من الاستثمار بجلب مصاد مالية للبلدان النامية إذ يقوم الاستثمار الأجنبي بتوفير الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول المضيفة الذي يفى بمتطلبات التنمية المنشودة وتنفيذ برامج خطط التنمية الاقتصادية القومية كبديل عن مصاد التمويل التقليدية المتمثلة في المدخرات التي قد تكون عيفة , لذا يتم الاستعانة برأس المال الأجنبي للوصول إلى سد فجوة المود المحلية والمخصصة للاستثمار بهدف رفع مستوى معيشة سكانها من خلال زيادة حجم الدخل ومعدله الذي يعدّ واحداً من أهم أهداف التنمية ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية عن طريق القيام ببرامج تنمية طويلة الاجل مثل الانفاق على مشروعات قطاعات المرافق العامة والبنى التحتية مثل مشروعات الطرق , وبناء الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومشروعات المياه والصرف والمشروعات العمرانية كذلك فتح المجال امام المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية فضلا عن المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي في القطاعات الخدمية كالسياحة , والانتاجية كالصناعة, والزراعة والتعليم والصحة (1) .

و فيما يلي كل يوم يح اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية :

(1) د.يد محمود السامرائي - الاستثمار الأجنبي المباشر - المعوقات والضمانات - ط - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان -2006- ص87-88.

كل (2)

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية



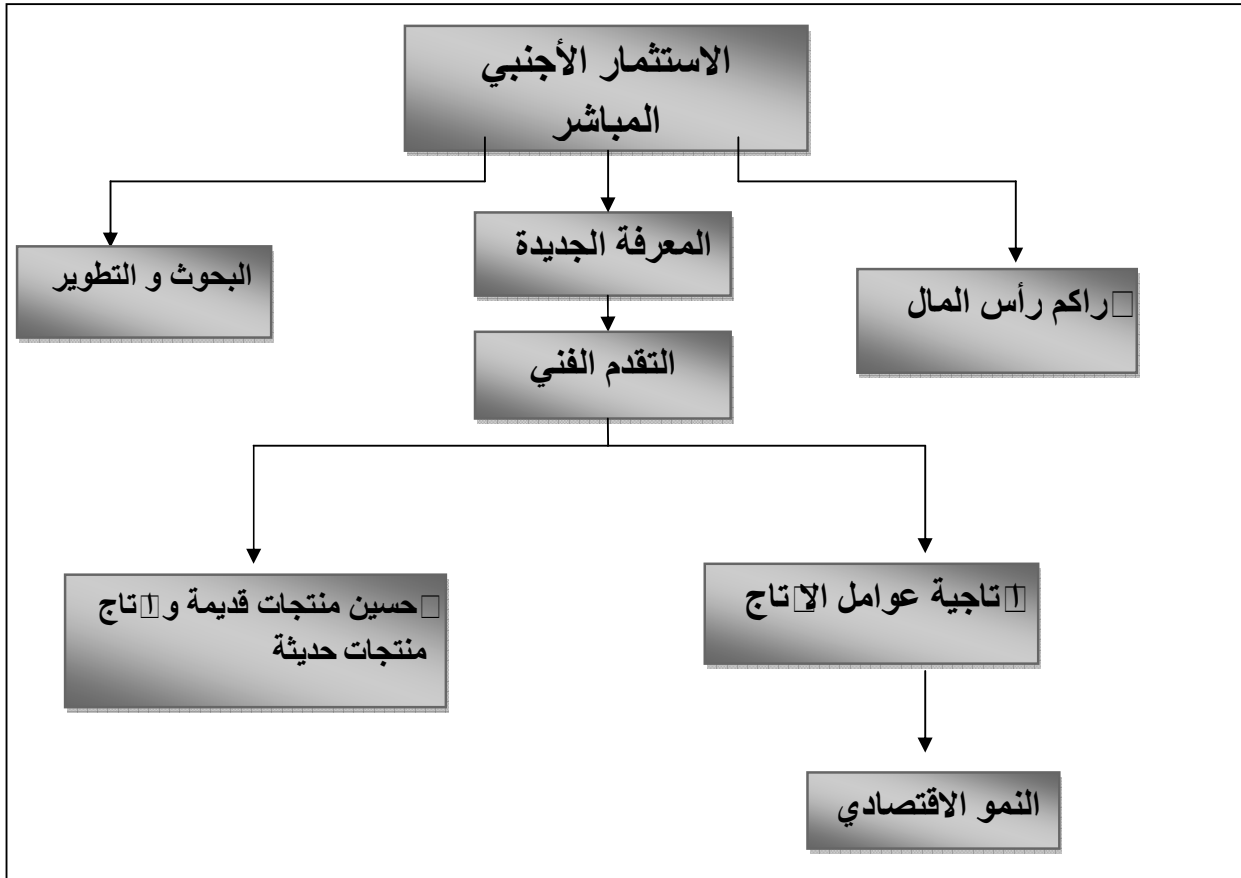
من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د.عامر عبد الامير - مكر - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية تجارب دول مختلة مع العراق - مجلة جامعة نوز - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الاول - 2012 - ص 50 .

نستنتج مما تقدم إن هناك روية ملححة لأعتماد مجموعة من الوسائل والأجراءات التي من أنصالح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة لاجتذاب أس المال الأجنبي من خلال برامج النهوض بالاقتصاد العراقي ودمجه بالاقتصاد العالمي .

إن مشايخ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة الذي ينطوي على مستويات عالية من البحث والتطوير تساهم بفعالية في تدعيم وتطوير قدراتها التكنولوجية، فالاستثمارات المشتركة تسمح بخلق احتكاك بين شركات الدول المضيفة والشركات الأجنبية مما يسمح باستيعاب واستخدام التقنيات الحديثة ومن ثم تطوير مهاراتهم الدول المضيفة وتوليد معرفة تكنولوجية ذاتية كما يساعد على خلق منافسة بين فروع الشركات المتعدية الجنسية والشركات المحلية مما يشجع الأخيرة على زيادة أنشطة البحث والتطوير الخاصة بها مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة والشكل الآتي يوضح الآثار الإيجابية لاستيراد التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر (1) :-

كل (3)

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي عامة



من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د. عميروش محند لغوم - دول المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر - ط 1, مكتبة حسن العصرية للنشر - بيروت - 2012 - ص 70-71.

(1) د. عميروش محند لغوم - مصدر سابق - ص 70-71.

2- اثر الاستثمار الأجنبي على العمالة :

تسعى بلدان العالم ولاسيما النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المبرر لحظ حاله في اياها املاً في تحقيق عوائد كثيرة منها القضاء على مشكلة البطالة او الحد منها فقامت بفتح الباب امام هذه الاستثمارات من خلال ما انتهجته من قوانين وسياسات مشجعة للمستثمرين والاستثمار على امل خلق فرص جديدة ومنتزيدة للعمل اذ ف إلى ذلك كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب (1) .

ويأخذ نوع النشاط الذي يتجه اليه الاستثمار الأجنبي المبرر , دوراً في التأثير على العمالة فهناك أنشطة تتطلب عمالة اكثر مثل صناعات النسيج والملابس وبالتالي سيكون تأثير الاستثمار الأجنبي المبرر وادوارها على العمالة في حين نجد ان هناك تركيز للاستثمار الأجنبي المبرر في الازمنة الاخيرة في قطاع الخدمات لما يتميز به عن القطاعات الاخرى وأنشأت استثمارات مختلفة المجالات بهذا القطاع (البنوك - الخدمات العامة - الشركات الاستثمارية... إلخ) وكان للاستثمار الأجنبي المبرر اثره في استيعاب جزء كبير من القوى العاملة في الدول المضيفة وبذلك يكون له دور في الحد من البطالة (2) .

3- اثر الاستثمار الأجنبي المبرر في ميزان المدفوعات :

بالنسبة لميزان المدفوعات للدول المضيفة سيكون أثر الاستثمار الأجنبي المبرر عليه ايجابيا لانه نتيجة لزيادة اؤوس الاموال الداخلة وخاصة بالنقد الأجنبي , وبذلك يستطيع البلد المضيف زيادة استيراداته من دون الحاجة لزياده الصادرات كما ان الشركات الأجنبية بفعل معرفتها وخبرتها بالاسواق الدولية وسمعتها المرتبطة بعلاماتها التجارية تفتح الباب أمام منتجات البلدان المضيفة للنفاذ إلى الاسواق العالمية وزيادة حصيلة صادراتها (3) .

(1) د.محمد عبد العزيز عبد الله - الاستثمار الأجنبي المبرر - ط1 - داف النفاس للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - 2005 - ص104.

(2) د. حسن كريم حمزة - مصدر سابق - ص142 .

(3) د.محمد صالح القرشي مصدر سابق - ص148 .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى (1):

أ - خلق فرص جديدة للعمالة المحلية ومن ثم الإرتفاع في مستوى التوظيف مما يجعلها تسهم في الحد من مشكلة البطالة .

ب - يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي نتيجة لما تقوم به هذه الشركات من صرف بعض الطرق الخاصة بالمشروع الانتاجي المستثمر من قبل الاجنبي ومدد الكهرباء والمياه والاتصالات إلخ

ج- تحد من هجرة العقول ذات الكفاءة العالية في الدول النامية حيث تجد العمالة الماهرة والخبرات والكفاءات الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات بدلا من الهجرة اليها في خارج البلاد .

د- تُخفض من تكلفة الإنتاج بالمشروعات المحلية نظرا لما توفره من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات لمثل هذه الصناعات المحلية بدلا من استيرادها .

إن أول من صدق رأس المال وسيطر على حركة رؤوس الأموال هي بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية وهولندا وبلجيكا وسويسر والسويد (2) .

4- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا : تُعرف التكنولوجيا بانها فن الإنتاج اي هي مختلف الوسائل المستخدمة في عملية الإنتاج أو هي مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج معين وبالتالي امتلاك الآلية اللازمة لإنتاجه واذا كان حجم الإنتاج يتحدد بعوامل العمل ورأس المال فان عامل التكنولوجيا محدد مهم لنجاح أو فشل الاستراتيجيات التنموية (3) .

(1) د . محمد عبد العزيز عجمية - التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق - ط1 - الدار الجامعية للنشر - الاسكندرية - مصر - 2007 - ص350 .

(2)Dr.H.L.ALHUJA , Modern economic - 15th Edition - S.CHAND-COMPANY LTD. - DELHI - 2010 - PAG.104

(3) د. عميروش محند لغوم - مصدر سابق - ص70-71 .

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:-

ان عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلد المضيف تعتمد على الكثير من المحددات التي تحدد القرارة الاستثمارية ، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر وان المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال تؤثر سلباً أو إيجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا إنه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات ، وهذا يعني ان التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات اخرى تؤثر على نوع هذه التدفقات (1) .

ومن اهم هذه المحددات هي :

1- المحددات السياسية (استقرار النظام السياسي) :- للاستقرار السياسي في اي بلد تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارة بقبول أو رفض المشروع إضافة الى الاستقرار السياسي في البلد يكون العائد بالدرجة الاولى ويفرق المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدول النامية، فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة اما النظم الاخرى فهي عرضة للتغيير واثارة القلاقل داخل الدولة ويضيف المستثمرون في الدول النامية ان هناك نوعين من النظم السياسية الاول يكون جاذبا للاستثمار اما النوع الثاني فهو طاردا للاستثمار فالأخير يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار مثل الرسوم ، الضرائب ، القيود الادارية والفنية ، كما قد يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياساته باستمرار مثل تغيير الدعم وفرض القيود على تحويل الاموال والاباح إلى الخارج ؛ لذلك يفضل المستثمرون نظاماً سياسية مستقرة مثل الانظمة الديمقراطية (2)

(1) د. نزيه عبد المقصود-مصدر سابق - ص 86.

(2) د. علي عباس - اداة الاعمال الدولية الاطراف العام - ط1 - د. الحامد للنشر-عمان-الاردن، 200- ص175.

2- المحددات الاقتصادية (الاستقرار الاقتصادي) : يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي فهو يهيئ المناخ الملائم لعمل هذه الاستثمارات داخل البلد المضيف , ان بعض الدول تتبع سياسة الترحيب بالاستثمار الأجنبي المبرر اي تشجيع كامل لتدفق الاموال الأجنبية والسماح للشركات الأجنبية للعمل دون وقيود أو روط أمام حركة الاستثمارات ولكن بعض الدول خلاف ذلك تتبع سياسة من أ لمنع الجزئي اي انها ترحب بتدفق رؤوس الاموال الأجنبية حصريا إلى قطاعات اقتصادية معينة مع عدم السماح بالاستثمار في قطاعات اخرى , ان هذا الاختلاف ينبع اساسا من الفلسفة الاقتصادية التي تتبعها الدولة والسياسات التنموية الموعودة من جهتها, مثلا السياسة المالية تتمثل بالغاء أو تخفيض العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي وغالبا تمنح الاعفاءات الضريبية لمدة زمنية تبلغ خمس سنوات بعد بدء الاستثمار ويمكن ان تصل إلى (25) سنة (1) .

هناك بعض الدول تضع قيودا على حركة رؤوس الاموال إلى داخل بلدانها والمساهمة في العملية الانتاجية فتضع قيودا على هذه الاموال والبعض الاخر من البلدان تكون هناك حاجة ملحة لدخول هذه الاموال على كل استثمارات مثل ماليزيا في 1998 بعد الازمة الاسيوية وكذلك تشيلي وبعثت وابط لتدفقات رؤوس الاموال على نطاق واسع في المدة 1998-1991 (2).

ان استقرار السياسة النقدية يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ويتمثل باستقرار سعر الصرف الذي يعطي درجة عالية للمستثمر الأجنبي واستقرار معدلات التضخم بدرجة معقولة تساهم في استقرار اسعار المنتجات والحصول على الإباح المتوقعة وتطو الأسواق يعكس كفاءة النظام المالي الذي يساهم في حماية حقوق المستثمرين (3) .

(1) سامي فالح الساعدي - واقع الاستثمار الأجنبي المبرر ومحدداته في دول مجلس التعاون الخليجي - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة - 2003 - ص16 .

(2) Stephen D. Williamson - Macroeconomics - 4th ED. - pearson Press-Newyork- 2011- p.560.

(3) د. فاضل محمد العبيدي- البيئة الاستثمارية - ط1- مكتبة المجتمع العربي للنشر - الاردن - عمان 2012 , ص60-61 .

ثالثاً: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:-

أ- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف الدول النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وأدوية إذ إن بعض البلدان النامية قد تتوافد فيها الاموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا إن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات .

وهناك العديد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر منها⁽¹⁾:

1- تدفدّيب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص عمل بفروع الشركات الأجنبية واكسابها المهلات التكنولوجية الحديثة ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهلاتهم ومعرفة العلمية والفنية والادوية إلى الشركات الوطنية عند الالتحاق للعمل بها .

2- اقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

3- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تدفقات رؤوس الاموال الوافدة وزيادة الصادات من المشروعات الأجنبية المقامة وارتفاع انتاجية الاقتصاد الوطني نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وبحث وح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب ذلك من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكاك وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات (2).

لمزيد من المعلومات انظر إلى :

(1) تغريد سعيد حسن - دور الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع السياحي تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية -2013 - ص30-31

(2) د. عميروش محند لغوم- مصدر سابق - ص 37.

4- قد يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تقليص حدة التضخم اذا ما اسهم في توفير السلع الأساسية اللازمة لسد الطلب المتزايد في السوق المحلية , وقد تستفيد بعض الدول من زيادة مود الضرائب التي تفرها على الاستثمار الأجنبي المباشر (الشركات الأجنبية) ويقوم المستثمر الأجنبي بأقامة بعض مشروعات البنى التحتية لتكازية للاقتصاد مما يعود بالفائدة على البلد المضيف من هذا الاستثمار , إن القطاع الخاص في الدول النامية لا زال قاصرا غير متمكن للدخول في بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة كالصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة عالية التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بمثل هذه المشروعات ويحقق للبلد فوائد كبيرة (1) .

ويعتقد الباحث ان تشجع الدول (وخاصة العراق) التي بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة , وان يُنظر إلى ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر والافادة منها في تطوير وتنمية اقتصادها خاصة اذا كان هناك نقص في تمويل رؤوس الاموال للمشروع التي تخدم اقتصاد البلد, وفي نفس الوقت ايجاد الحلول الممكنة والمناسبة من ذوي الشأن قد المستطاع لسلبات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجنبها , لمصلحة الاقتصاد الوطني .

(1) د.حبيب نعمة بخيت- م. عبد الوهاب الموسوي - الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الاوسط -

المجلة العراقية للعلوم الادبية - جامعة كربلاء - مجلد 6 - عدد 22 - 2008 - ص 189.

ب- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

1- ان الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المبر تحول دون افادة البلد المضيف من التكنولوجيا المنقولة ففي الغالب تقوم هذه الشركات بأستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العديد من البلدان المضيفة التي لا تتناسب مع عامل الكفاءة والخبرة في البلد المضيف , الامر الذي يقلل من فرص العمل المنتظرة فضلا عن ذلك يعرقل امكانية اكتساب الايدي العاملة المحلية للمهاجرين التكنولوجية الحديثة(1).

2- منافسة المشايخ الوطنية (هذه المنافسة غير متكافئة بين المشروعات المحلية والأجنبية) اضافة إلى سيطرتها على الشركات الوطنية والتدخل في القطاعات الاقتصادية واصبح اليوم ان لا أحد يستطيع تجاهل دور الشركات المتعدية الجنسية والاندماج في الاقتصاد العالمي و احيانا تتوجه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التي لا تسهم في زيادة الصادرات فتصبح عبئا على اقتصاد الدولة المضيفة من دون ان تزيدها وخاصة اذا قامت بأكتساب ملكية مشروع قائم في البلد المضيف بحيث لا تقوم في زيادة صيد رأس المال ولا تسهم بانشاء مشايخ جديدة (2) .

3- ان مشروعات الاستثمار الأجنبي المبر تؤدي إلى استغلال الدول النامية واستنزاف فائضها الاقتصادي من خلال حصولها على باح مرتفعة وتحويل معظم هذه الارباح إلى الخارج وبذلك تنخفض الموارد التي يمكن ان تتاح للنهوض بالاقتصاد وتضعف ادائه ونموه(3) .

(1) عمر عبد الله محمد هجيج - آليات تحفيز وتنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المبر العالمي إلى البلدان العربية الجزائر انموذجا- رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة تكريت -2013 - ص 30 .

(2) تغريد سعيد حسن - مصدر سابق - ص33.

(3) د . فليح حسن خلف - العولمة الاقتصادية - ط1- عالم الكتب الحديث للنشر - الإا-دن- أب-د- 2010 - ص98

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
البحرين	329,3	179,5	453,7	358	91,8	218
مصر	889,9	1065,3	2919,4	1235,4	509,9	647
العراق	1,1	7,1	6,9	3,1	1	—
الاردن	360,9	310	158	39,2	169,1	56
المغرب	1079,3	333,1	849,5	201,3	2657,8	428
الكويت	20	59,1	72,3	16,3	39,5	7
عُمان	65	101,4	20,8	23,4	48,6	40
قطر	418,3	347,3	113,3	251,6	237,4	326
السعودية	3043,5	4289,2	780	1883,6	19,8	350
الامارات	232,4	257,7	984,9	260,5	155,6	95
□□س	365,3	668,1	367,9	778,8	486,4	821

والجدول □□قم 4 يو □□ج تدفقات الاستثمار □□ الاجنبي الى بعض الدول العربية والعراق :

جدول (4)

225	205	270	263	82	80	سوريا
-----	-----	-----	-----	----	----	-------

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية (مليون دولار)

د. عيسى محمد الغزالي , الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاليف وقضايا , 2004 . source :

www.arabapi.org/images/puplication/2004

على الموقع الإلكتروني :

نلاحظ من الجدول (4) ان العراق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قليلة مقارنة الى الدول العربية الاخرى وخاصة في سنة 2002 تكاد تكون معدومة للظروف السياسية والامنية والاقتصادية التي مر بها العراق وهذه الاستثمارات القليلة الموجودة معظمها يكون في القطاع النفطي , اما في الدول العربية الاخرى , سنة 2001 تمثل اكبر تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب حيث بلغت 2657,8 مليون دولار وفي سنة 1998 بلغت في السعودية 4289.2 مليون دولار وكذلك بلغت في سنة 1997 في السعودية أيضاً 3043,5 مليون دولار وهكذا بالنسبة الدول العربية الاخرى فإن بعضها تعمل جاهدة على جذب رؤس الاموال إلى بلدانها .

مربعاً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك معوقات عديدة لطرد لاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي (1) :-

- 1- النقص في كفاءة الاجراءات الادارية والمؤسساتية المصاحبة للنشاط الاستثماري .
 - 2- وجود قيود واسعة في بعض من الدول العربية فيما يتعلق بالتملك وفي دخول الاستثمار الخاص إلى نشاطات و قطاعات معينة .
 - 3- عدم كفاية البنى التحتية والنقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الانشطة الاستثمارية .
 - 4- ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل المنازعات .
 - 5- هناك دول عربية ما زالت تفرض قيوداً على تحويل وانتقال رؤس الاموال واسعا
- الصرف والنقص في الشفافية المرتبطة بالاحكام والقوانين والاجراءات لدى العديد من الدول

العربية فضلا عن ذلك تُبين لنا حركة □ وُوس الاموال الأجنبية المبارة اما ان تكون نحو الدول كثيفة عنصر العمل مثل الصين أو الدول غنية بالمواد الأولية مثل الدول العربية الغنية بالنفط والمواد الاخرى وحركة □ وُوس الاموال الأجنبية عن طريق الشركات اول □يء يخطر في بالها هو كيف يكون العائد او الربح من هذا الاستثمار □ وقد سمحت الخصخصة في بعض الدول على حركة □ أس المال نحو هذه البلدان (2) .

فحركة □ أس المال في أو □با الغربية تستخدم خبراتها و □ وُوس أموالها للاستثمار □ في بلدان أو □با الشرقية للاستفادة من القوى العاملة عالية المهارة وغير المكلفة اي هناك تحرك لرؤوس الأموال من البلدان ذات الأجور □ المرتفعة إلى البلدان ذات الاجور □ المنخفضة (3) .

(1) د.نزيه عبدالمقصود-مصطفى سابق - ص87-88.

(2) د.عبد الكريم جابر العيساوي - التمويل الدولي - ط1 - الناشر (المؤلف) - بغداد -2008- ص71.

(3) Robert C.Feenstra Alan M.Taylor-International Economic- 2nd ED. -McGraw-Hill IRWIN-USA-2008-p.161-162 .

خامسا: الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر :

الشركات متعددة الجنسية : وهي الشركات التي لها أمكانيات انتاجية كبيرة في عدد من الدول و يوجد في العالم نحو 64 ألف □ ركة □ رئيسية و 866 ألف □ ركة فرعية (1) .

تعتبر الشركات المتعدية الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر و □ائها الاستثمار □ الأجنبي المبارة نحو دول العالم المختلفة أذ انها مسؤولة عن اكثر من 80 ٪ من الاستثمارات الأجنبية المبارة على مستوى العالم ككل وقد تعددت التعريف الخاصة بالشركات المتعدية الجنسية نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها , فبعضهم يطلق عليها الشركات الأجنبية - Foreign companies- او الشركات الدولية - International Companies - او الشركات متعددة الجنسية او الشركات عبر القومية - وهو المصطلح الذي تستخدمه الامم المتحدة لتو □يح انها ليست □ركات تمتلك □ وُوس اموالا في دولة وانما هي □ركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق ستراتيجية تحدها الشركة الام (2) .

وهناك من عرف الشركات متعددة الجنسية بأنها مؤسسة اقتصادية □ خمة تمتلك
اعمالا ووسائل انتاج في اكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس اداة
يتخذ من الوطن الأم مركزا □ نيسيا لها (3) .

ان حركة □ ووس الاموال الأجنبية تسعى إلى الاستثمار □ في الدول المضيفة من اجل
تحقيق الربح الناتج عن نقل التكنولوجيا والمعرفة التي تمتلكها هذه الشركات التي لم تستطع
الشركات المحلية في الدول المضيفة على توفيرها بسبب قلة □ ووس الاموال في هذه البلدان
واستغلال اسواق البلدان المضيفة لتصريف السلع والخدمات للشركات الأجنبية (4) .

(1) مو □ دخاي كريانين - الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات - تعريب د. محمد ابراهيم منصور □ - د □ المريخ
للنشر-الرياض- السعودية - 2010 - ص214 .

(2) د. □ رف السيد حامد اقبال-الاستثمار □ الأجنبي المب □ ر- ط1- د □ الفكر الجامعي للنشر-الاسكندرية □ - مصر-
2013ص39-40.

(3) د. موسى سعيد مطر- التمويل الدولي - ط1- د □ صفاء للنشر - عمان- الإ □ دن -2008 - ص179 .

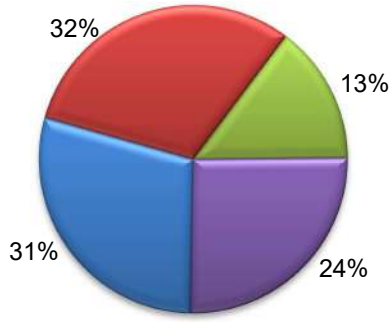
(4) Paul R. krugman - Maurice Obstfeld - International economics - Theory and policy -
5th Edition -New Delli -India-2009-p.589 .

سادسا: المناطق السوقية والمحصة السوقية في العالم للشركات متعددة الجنسية :

لقد نتج عن التغيرات الاقليمية والدولية والتحولت الاقتصادية والاجتماعية نظام
عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني
على اقتصاد السوق وتقليص دور □ الدولة الاقتصادي وتنامي دور □ الشركات متعددة الجنسية أذ
أصبحت الشركات تسيطر فيما بينها على معظم الانتاج العالمي وقد أكسبت الثورة العلمية
والتكنولوجية الحديثة قوة أ □ افية لهذه الشركات وقد □ على الانفاق على البحث العلمي ولقد
تجسدت ممة □ هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دور □ ها في تدويل
الاستثمار □ والانتاج والخدمات والتجارة □ والمساهمة في تشكيل نظام تجارة □ دولية حرة
والتسريع في نمو أكبر للاستثمار □ الأجنبي المب □ ر العالمي وتنامي التأثير على السياسات
الاقتصادية للدول (1) .

شكل (4)

المناطق السوقية و الحصة السوقية في العالم



المصدر: د. زكريا مطلق الدوي - د. احمد علي صالح - اداة الاعمال الدولية - ط1 - اليازوي للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - 2009 - ص50 .

نلاحظ من الشكل (4) ان الحصة التسويقية موزعة كالاتي ان الاتحاد الاوروبي يشكل النسبة الاكبر إذ يبلغ 32% تليها الولايات المتحدة الامريكية 31% ثم بقية الدول الاخرى 24% وبعدها اليابان 13% .

(1) د. زكريا مطلق الدوي - د. احمد علي صالح - اداة الاعمال الدولية , ط1 - اليازوي للنشر و التوزيع - الاردن - 2009 - ص50 .

سابعاً: اسباب اتجاه الشركات متعددة

الجنسية الى العالمية:

الولايات المتحدة الامريكية	31%	
الاتحاد الاوربي	32%	
اليابان	13%	
دول اخرى	24%	
المجموع	100%	

لهذه الشركات قوة أساسية في

انتشار عولمة التجارة العالمية إن أكبر 350

شركة تتحكم في أكثر من 40% من هذه التجارة وتسيطر على الإنتاج , التوزيع , والبيع. لعدد كبير من السلع في الدول النامية مثل (التبغ, الالكترونيات , الأحذية , والملابس وغيرها) فان نحو ربع المبادلات الدولية تتضمن مبيعات فيما بين فروع الشركات متعددة الجنسية من السلع الوسيطة أو معدات من فرع في دولة إلى فرع في دولة اخرى. ولقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية تبحث عن الفرص الاستثمارية في أي مكان في العالم

تتحكم شركات الشركات المتعدية الجنسية في حصة كبيرة ومتزايدة من مود العالم التقنية والتسويقية والمنتجة في عمليات متكاملة عن طريق الإستثمارات المبررة فأتجهت الشركات الأجنبية إلى العالمية لستة أسباب:-

1- لتوسيع اسواقها بعد باع السوق المحلي للشركة عادة تكون فرص النمو افضل في الاسواق الاخرى لذلك توسعت الشركات التي نمت محليا مثل كوكا كولا وماكدونالدز في الاسواق عبر البحار .

2 - للسعي إلى المواد الخام : للكثير من شركات النفط في الولايات المتحدة مثل أكسون موبيل شركات تابعة في جميع انحاء العالم لتأمين الاتصال بالمواد الاساسية اللازمة للحفاظ على خط الاعمال الاولي للشركات.

3- للسعي إلى التقنية الجديدة : لا توجد دولة واحدة متميزة في كل التقنيات , لذلك تستعين الشركات بالمصادر الخارجية في العالم بحثا عن الريادة العلمية وافكار التصميم مثال ذلك قدمت شركة زيروكس أكثر من 80 آلة تصوير طبق الاصل مختلفة للمكاتب في الولايات المتحدة التي تمت هندستها وبنائها بمغامرتها المشتركة مع الشركة اليابانية فوجي زيروكس (1).

(1) اوجين بريجهام - ميشيل ابرهاد - الادارة المالية النظرية والتطبيق - تعريب د. سمير علي ابراهيم - الكتاب الثاني - د. المريخ للنشر - الرياض -السعودية- 2009 - ص1248-1250

4- للسعي إلى كفاءة الانتاج : تنقل الشركات الموجودة في الدول مرتفعة التكلفة انتاجها إلى مناطق منخفضة التكلفة .

5- لتجنب العوائق السياسية والتنظيمية : كان السبب الأولي لنقل شركات السيارات اليابانية انتاجها إلى الولايات المتحدة للتحايل على حصص استيراد الولايات المتحدة والان تقوم كل من هوندا ونيسان وتويوتا ومازدا و ميتسوبيسي كلها بتجميع مركباتها في الولايات المتحدة وكان أحد العوامل الذي أدى إلى اندماج شركة الصناعات الدوائية سميثكلاين (Smithkline) و بيشام (Beecham) هو أنهما أدتا أن يتجنبتا التأخيرات التنظيمية في الحصول على التصاريح في أكبر اسواقهما في اوستراليا الغربية والولايات المتحدة الامريكية .

6- للتنوع بتشديد تسهيلات وأسواق عالمية تستطيع الشركات أن تمتص تأثير الاتجاهات الاقتصادية المناوئة في اي دولة مثال ذلك قللت جنرال موتورز من آثام مبيعاتها في الولايات المتحدة اثناء الكساد بمبيعاتها للشركات التابعة لها في اوهايو , لقد اصبح في العقود الاخيرة ان النشاط الاقتصادي على مستوى العالم وفي عدد مهم من الصناعات الاساسية والكبيرة يتم بين عدد محدود من الشركات متعددة الجنسية الكبيرة وان جزءا مهما من حركة السلع والخدمات ووس الاموال دوليا تحكمه عوامل غير تلك التي افترقها الفكر الاقتصادي التقليدي في الكلف النسبية ووفرة عناصر الانتاج وندرتها وغير ذلك , كما ان تدفق ووس الاموال (الاستثمار الأجنبي المباشر) والسلع والخدمات قد نمت على المستوى الدولي بوتائر تفوق الناتج العالمي وبذلك اصبحت الشركات متعددة الجنسية منفذا لتسريب المودع عالميا وسيطرت على معظم حركة التجارة الدولية تعينها في ذلك بكة محكمة من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للامم المتحدة والتنمية و منظمة التجارة العالمية) (1) .

(1) د. اسعد عبد المجيد - العولمة و أبعادها الاقتصادية - ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع -عمان- الاادن -2011- ص44 .

ثامنا: خصائص الشركات المتعدية الجنسية : ان لهذه الشركات خصائص متعددة نذكر منها ما يأتي:

1- خامة وكبر حجم الشركات :

تتميز الشركات متعددة الجنسية بضخامة وكبر حجم المشايع الاقتصادية للدول الام وتعتبر هذه الخاصية من اهم هذه الخصائص التي تميزت بها هذه الشركات التي تمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومن المؤشرات التي تدل على ذلك هو خامة أس المال وحجم استثماراتها وتنوع انتاجها وقام المبيعات والايرادات التي تحققها ومن هذه الشركات , العاملة في مجال النفط وصناعة السيارات والاتصالات (الهاتف النقال , الانترنت) قد جاءت بالمرتبة الاولى (1).

2- المزايا الاحتكافية:

من مزايا هذه الشركات تمتعها بالمزايا الاحتكافية وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق التي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ كل سوق احتكافية القلة في الاعم الاغلب وتتحدد المزايا الاحتكافية في ثلاث مجالات هي التمويل , الادارة , التكنولوجيا وهذا الواقع يتيح لها الفرصة بزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم زيادة عوائدها من الارباح والايادات (2) .

3- التفوق التكنولوجي :

لقد عمل الحجم الاقتصادي الضخم للشركات متعددة الجنسية والانتاج الهائل التي حققتة على توفير الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية ؛ ولهذا يلاحظ ان معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية هي في حوزة تلك الشركات , ولا شك ان امتلاك هذا التقدم التكنولوجي على كافة المنافسين ما هو إلا سلاح لفرض سيطرتها عليهم حيث تلجأ هذه الشركات إلى الاتفاقات الخاصة بمنح واستخدام البراءات , التي غالبا ما تتضمن غوطا اقتصادية وتجارية على المؤسسات والشركات الوطنية بما يعيق حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة اذ ف إلى ذلك فأن الشركات متعددة الجنسية تؤدي دورا في جذب العقول العلمية والفكرية واصحاب الخبرات المختلفة من بلدان العالم النامي إلى الدول التي توجد فيها المقام الرئيسية لهذه الشركات (3) .

- (1) د.احمد عباس عبد الله - (دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي) - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - عدد 29 - 2012 - ص 59 .
- (2) د.عادل احمد حشيش- د.مجدى هاب- العلاقات الاقتصادية الدولية - ط1 - د الجامعة الجديدة-مصر- الاسكندرية - 2005- ص 370-371 .
- (3) د.محمد عبد العزيز عبد الله - مصدر سابق - ص 52 .

4- التنوع في النشاطات :

تشير الكثير من الدراسات والبحوث إلى ان الشركات المتعدية الجنسية تتميز بالتنوع الكبير في انشطتها فسياساتها الانتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة عديدة ويرجع هذا التنوع إلى غبة الادارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث انها اذا خسرت في نشاط يمكن ان تربح من أنشطة اخرى (1) .

5- تركيز الادارة العليا :

اخذت الشركات المتعدية الجنسية تمس سيطرة مركزية تامة في البلد الاصلي على فروعها المنتشرة في كل أنحاء العالم حيث تعمل جميع الفروع تحت نظام

وقوانين دقيقة في اطلـ ستراتيجية وسيطرة عالمية مشتركة , فالمركز الرئيس لهذه الفروع هو وحده الذي يقوم برسم الستراتيجيات, وتقرير المواقع التي يوجه اليها الاستثمار عن طريق استخدام الحاسبات الالكترونية ويعمل على تحديد اسواق التصدير, وسم برامج الابحاث لكافة فروع (2) .

ان الشركات المتعدية الجنسية التي لديها استثمار في عدد من الدول تكون لها فرص في تنويع الاستثمار على سبيل المثال شركات النفط الكبرى لديها استثمار من نوع الادلاء بالبيانات وعمليات في جميع انحاء العالم ونفس الشيء يقال عن الشركات المركزية المصنعة للكمبيوتر وشركة كوكا كولا الامريكية لديها أكثر من 50 دولة وكمية كبيرة من الاباح وتستطيع هذه الشركات ان تؤثر اقتصاديا من خلال راء الاسهم في شركات يعتبر هذا الطريق هو الاسهل لها (3).

(1) ميشيل تود و- التنمية الاقتصادية- ترجمة د.محمود حسن حسين - د المريخ للنشر -السعودية -الرياض- 2009- ص662.

(2) د.سمير كرم - الشركات متعددة الجنسية (بحث عام) -التقارير الاقتصادية - ط1- معهد الانماء العربي - بيروت - لبنان -1976- ص45.

(3) Geoffrey A. Hirt - Investment & Management- 10TH ED. -Mc-Graw Hill- IRWIN- U.S.A - 2010 - P.513

تاسعا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعولمة :- ان العولمة تعبر عن عملية

الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والافراد والتكنولوجيا التي جاءت كنتائج لتزايد موجات التحرير الاقتصادي وإعادة توزيع الانتاج على المستوى الكوني عبر الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات المتعدية الجنسية أذ يتوقع أن تكون الاقتصادات الأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي هي الاقوى على المنافسة العالمية والأقوى على النفاذ لأسواق الدول الاخرى (1) .

شهد العالم ثلاث فترات من العولمة الفترة الاولى (1870-1914) الثورة الصناعية) تميزت هذه المدة في البحث عن المواد الاولية الخام والثانية (1945-1980) ركزت على تطور التكنولوجيا الحديثة والثالثة (1980- إلى الوقت الحاضر) تشغيل ووس الاموال الضخمة والبحث عن الاسواق والمورد الاقتصادية المنخفضة كالايدي العاملة مثلا في البلدان الاخرى (2).

والعولمة في اللغة مأخوذة من التعولم , العالمية , العالمي وفي الاصطلاح يعني اصطباغ عالم الاقاص بصبغة واحدة -املة لجميع اقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والفكرية ومن غير أعتب لاختلاف الاديان والثقافات والجنسيات والاعراق وقد أسماها البعض الكونية والاسم الانكليزي لها Globalization (3) .

تعرف العولمة بأنها عملية مستمرة تسعى إلى تسهيل حركة الايدي العاملة ووس الاموال والخدمات والسلع دوليا عبر الحدود وألغاء الحواجز التجارية من خلال تسهيل اجراءات التجارة العالمية (4) .

(1) د . محمد توفيق عبد المجيد - العولمة و التكتلات الاقتصادية - ط1 , د الفكر الجامعي للنشر- مصر - الاسكندرية - 2013- ص69 .

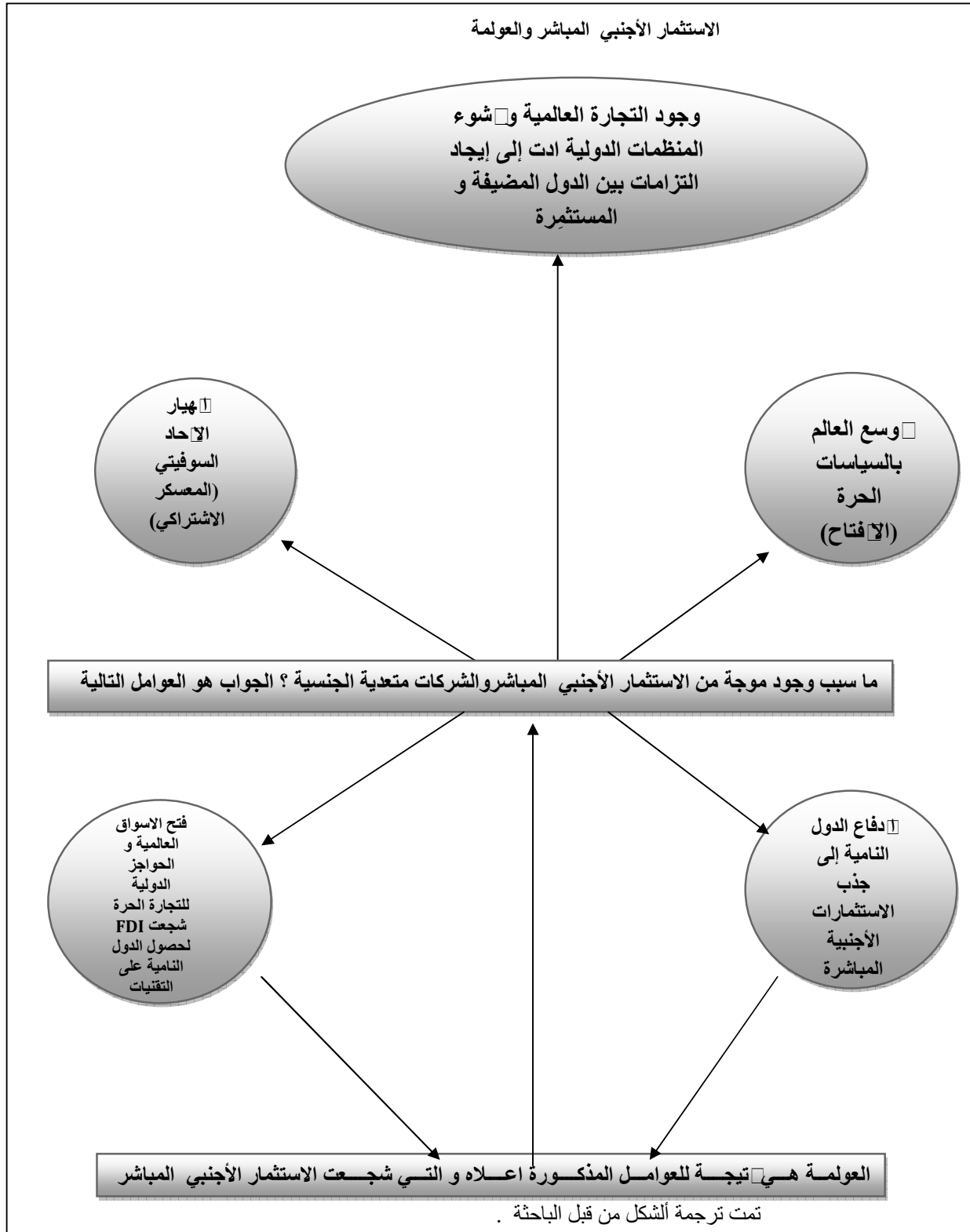
(2)Dominick Salvatore , International Economics - Trade and Financ-,10th ED.- John Wiley&Sons-IN-2011 - p.2

(3) د. عثمان ابو حرب - الاقتصاد الدولي - ط1 - د اسامة للنشر والتوزيع- الا دن - 2008 - ص63 .

(4) Frank Fabozzi- Capital Market - 2nd ED. -Mc- Graw-Hill - IRWIN - U.S.A -1996. p.85

فيما يلي كل يو ح علاقة الإستثمنا الاجنبي المبارة و العولمة و العوامل التي ادت الى انتشار الإستثمنا الاجنبي المبارة:

كل (5)



من عمل الباحثة استنادا الى المصدر: د. م. عبد السلام, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة, ط2, المكتبة العصرية للنشر, مصر, 2010, ص104.

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملاً أساسياً في تمويل الاستثمارات الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة في عمليات التنمية ولا يزال الجدل قائماً حول أثرها في الدول الأقل نمواً والمستقبلية لها حول ما إذا كان التأثير الصافي لها في التنمية إيجابياً أو سلبياً، ولم يحسم الجدل نهائياً على نحو قاطع لصالح هذا الرأي أو ذاك المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر، يذكرون إن الاستثمارات تجلب معها العديد من الفوائد منها المعرفة التكنولوجية، الكفاءة الإدارية وؤوس الاموال وخلق فرص عمل والقضاء على البطالة (1).

ان هناك حرية حركة في وؤوس الاموال في القرن الحادي والعشرين حيث أن المستثمرين يملكون القدرة على عبو الحدود باستمرار؛ لأيجاد أفضل العوائد في عدد متزايد من الاسواق المالية الشفافة المدققة بصوفة جيدة كما أنهم يملكون حرية الخروج من تلك الاسواق عندما ينهال النظام والأنضباط المالي، أو عندما تصبح منطقة أخرى أكثر جاذبية بالمقارنة بتلك الاسواق والمفارقة أنها تعني ايضاً إن أفضل العوائد يمكن أن تتحقق عن طريق حركة أس المال من مكان إلى آخر (2).

تعدّ الشركات المتعدية الجنسية أداة من أدوات العولمة وهي ركاز أغلبها غربية وبالتحديد اكثرها امريكية وتتكون هذه الشركات من عدة فروع تتوزع في انحاء العالم وتنتج الشركة الواحدة منتجات متنوعة من الابرة إلى الطائرة وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الانتاج في مكان واحد وإنما توزع العملية الإنتاجية على مناطق متعددة ومختلفة وبالتالي فهي تسوق انتاجها في جميع انحاء العالم فنجدها تستخرج المادة الخام من بلد معين وتحوله إلى مادة وسيطة في بلد آخر ثم تنتجها في كل مادة نهائية في بلد ثالث وتبيعه في بلدان متعددة (3).

(1) لويس يحيى صالح الكبيسي - التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد - 2005 - ص152 .

(2) ميريل لينش وكابجيميني - الثروة ، ط1 - ترجمة علا احمد صلاح - مجموعة النيل العربية للنشر - القاهرة - مصر- 2009 - ص104 .

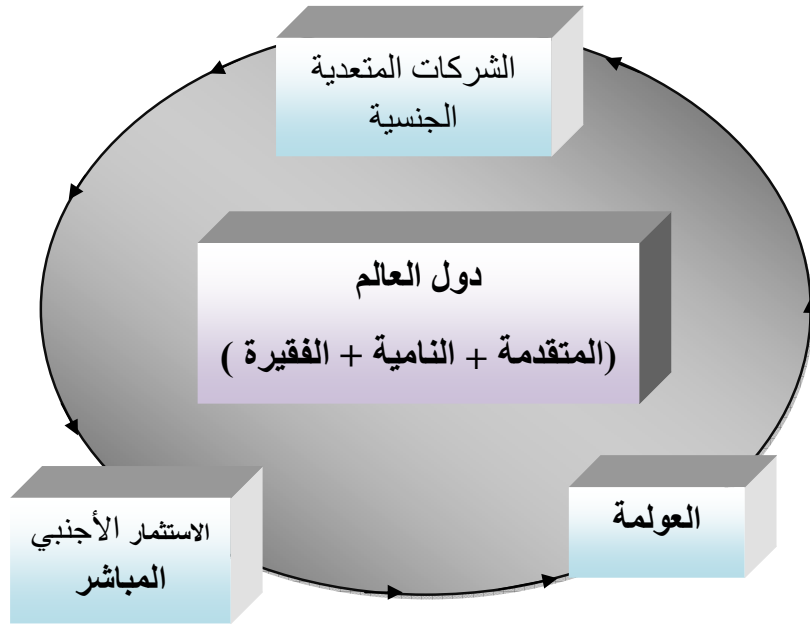
(3) سمير اللقمانى - منظمة التجارة العالمية اثباتها السلبية والايجابية على اعمالنا العالمية والمالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية - ط1 - المكتبة الوطنية للنشر - السعودية - 2003 - ص66 .

إن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التوجهات نحو العولمة حيث أدت العديد من العوامل الى التطور والزيادة , من هذه العوامل تحرير اقتصاديات الدول بشكل عام واقتصاديات الدول النامية بشكل خاص, تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف , فضلا عن أسهام الشركات المتعدية الجنسية من خلال مما ساتها ونشاطاتها في التوجه نحو العولمة وفي القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم في إطارها (1).

ويمكن إن نمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعدية الجنسية والعولمة بالشكل الآتي :-

كل (6)

أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر : من عمل الباحثة استنادا على ما سبق ذكره من معلومات.

ان الشكل يوضح الحلقة المتكاملة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة و الشركات متعددة الجنسية بشكل دائرة متكاملة متصل احدهما بالآخر .

(1) د. فليح حسن خلف - مصدر سابق - ص 104 .

الفصل الثاني

فرص الأستثمار الأجنبي

المباشرة في العراق

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً جديداً للموارد العراقية لتحسين الظروف الاقتصادية للبلد نظراً لما مر على العراق من ظروف الحروب والحصار الدولي في مدة التسعينات وما يعيشه حالياً من أوضاع كان لها الأثر الواضح على حركة الاستثمار في العراق محلياً أو اجنبياً .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر, أحد العوامل التي تؤثر في تطور الدول , سواء كانت متقدمة أو نامية وكذلك أحد عوامل الانفتاح الاقتصادي , نحو العالم وقدرة العراق على التكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسات الخصخصة, وأعطاء الدور الهام للقطاع الخاص, ومسيرته في التحول نحو آلية السوق , إن هذا النوع من الاستثمار يُسهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال تأثيراته لتطوير قدرات الافراد , وتعزيز الموجودات في البلدان المضيفة فضلاً عن مساهمته في زيادة كفاءة عوامل الانتاج وخاصة الأيدي العاملة حيث يعمل على زيادة المهارات من خلال التدريب , والتأهيل لهذه الأيدي العاملة , أضف إلى ذلك يعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة , وزيادة الخبرات الادارية, والتنظيمية لأدارة المشروعات, وأدخال البرامج المتنوعة قد لا تستطيع القدرات المحلية على توفيرها وسوف يكون حلقة وصل بين اقتصاد البلد المضيف مع شبكات الإنتاج العالمي يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ألدعامة الاساسية لتنمية القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وبسبب ضعف الامكانيات المالية للعراق كونه اقتصاداً أحادي الجانب (ريعي) فإنه يحتاج لتحقيق تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى , تناول الفصل الثاني المباحث التالية, المبحث الاول الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , اما المبحث الثاني فقد تطرق الى مسارات الفرص الاستثمارية في العراق , وتناول المبحث الثالث الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق مع اقليم كردستان العراق .

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أولاً: المخصصة ان موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يتعلق

بدور المخصصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث هناك محاولات الى تحول الاقتصاد العراقي في الآونة الأخيرة بعد 2003 إلى اقتصاد السوق (المخصصة) , هناك تفسيرات مختلفة لمفهوم المخصصة منها :-

ان المخصصة تشمل كافة الأساليب والوسائل التي تنهي ملكية الدولة كلياً أو جزئياً وكذلك ملكية الأصول للقطاع العام , والمخصصة تنصف بالشمولية وتهدف إلى جذب وسائل القطاع الخاص لإدارة القطاع العام, وإنّ المخصصة عبارة عن علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص تأخذ شكل عقود الإدارة أو عقود الإيجار أو عقود الأمتياز(1).

وعرف صندوق النقد الدولي المخصصة بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتمتلكها, وتقسّم المخصصة إلى المخصصة الكلية - المخصصة الجزئية - مخصصة الملكية - مخصصة الإدارة - المخصصة التلقائية , وهذه الأخيرة تتم عن طريق تشجيع القطاع الخاص إلى تحويل ملكية المؤسسات العامة إليه من قبل الدولة (2)

(1) د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي - د. شوكت كاظم طالب الطالقاني - الاستثمار في محافظة النجف - ط1, دار نيبور للنشر و التوزيع - بغداد - العراق - بغداد - ص60 .

(3) د. منصورى الزين - مصدر سابق - ص133-134 .

وتُعرف الخصخصة أيضا: هي بيع شركة تمتلكها الحكومة أو الدولة إلى القطاع الخاص , ففي السنوات الاخيرة قامت الكثير من الحكومات بخصخصة العديد من المشاريع العامة

وفيما يأتي بعض أمثلة من الخصخصة :

- أ - خصخصة تايلاند الخطوط الجوية التايلندية في 2003.
- ب - خصخصة باكستان غالبية نصيبها في بنك حبيب 2004 .
- ت - باعت اليابان شركة خطوط السكك الحديدية لشركة غرب اليابان في 2004 .
- ث - باعت الهند حصتها في شركة استكشاف النفط و انتاجه في 2004.
- ج - بدأت تركيا عملية بيع حصتها في تورك للاتصالات المبرقة في 2004 .
- ح - أعلنت الحكومة الفرنسية عن خططها لخصخصة شركة كهرباء فرنسا في 2004 .
- خ - خصصت المانيا اكبر بنك تجزئة (بنك البريد) في 2004 .
- د - باعت اوكرانيا شركة الصلب كريفور يزستال في 2005. (1)

(1) ريتشارد بيرلي - فرانكلين لين - اساسيات تمويل المنشأة - الكتاب الثاني - تعريب سرور علي ابراهيم سرور - دار المريخ للنشر - السعودية-الريا □ - 2011,ص1209-1210 .

ثانياً- العلاقة بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر: - لا يعد تحقيق النمو

الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين مهمة سهلة للحكومات في مختلف الدول , وتحقيق ذلك الامر يتطلب عوامل متعددة عن طريق الشركات الخاصة المحلية وبتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن العديد من الدول في أنحاء العالم بدأت بإتباع نهج جديد نحو النمو يقوم على التحرير الاقتصادي وعلى إدراك ان الاندماج في الاقتصاد العالمي هو أهم تحدٍ امامها منذ ستينات القرن الماضي , ولقد تخلت العديد من الدول عن السياسات التي تقضي بسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام وإعطاء دور للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات نمو الاستثمار في قطاع الخدمات الاجتماعية والموارد البشرية والبنى الأساسية اي إحداث قدر من التغيير في الاطار المؤسسي والقانوني فيها بهدف تحقيق نموها الاقتصادي المطلوب والمعتمد على آلية السوق وتوفير البيئة السياسية الملائمة والمناخ الاستثماري الملائم من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1) .

ثالثاً- الخصخصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ - - : كانت مسيرة عملية

الخصخصة في العراق توصف بخصوصيتها المتميزة عن تجارب الدول بعد عام 2003 قامت سلطة الادارة المدنية الامريكية بأصدار مشروع قانون الاستثمار الأجنبي رقم 39 لسنة 2003 الذي يُعدّ الأساس الذي يسمح للشركات متعددة الجنسية بالعمل في العراق ضمن مشروع إعادة اعمار العراق , بقيت برامج الخصخصة محصورة في مجالات محدودة بعد عام 2003 فتضمنت النواحي الآتية :-

- 1- افتتاح العديد من البنوك الاهلية لتشجيع الاستثمار.
- 2- الدعوة إلى اشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة اعمار العراق .
- 3- ظهور العديد من الشركات الخاصة المحلية الكبرى التي تسهم في إعادة اعمار العراق من خلال التعاقد مع الهيئات الحكومية (2) .

(1) د.انمار أمين حاجي- الخصخصة و اثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - مجلة تنمية الرافدين - كلية

الادارة و الاقتصاد - جامعة الموصل - العدد97 - المجلد 32 - 2010 - ص338-339 .

(2) د. باسمه علي احسان داود - الخصخصة (كتاب) - ط1 - مطبعة الزمان للنشر و التوزيع - العراق - بغداد 2009- ص146.

مربعاً: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي :

إنّ تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق وإخفاقاتها منذ أكثر من ثلاثة عقود يتطلب الوقوف على أساس المشكلة التنموية في البلد والأسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلد, و المراحل التي مر بها الاقتصاد العراقي هي (1) :-

1-المرحلة الاولى 1970-1980: تمكن العراق خلال عقد السبعينات من القرن

الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت إنجازات ملحوظة في مجال البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الانتاجية الصناعية والزراعية فضلا عن قطاع الخدمات , سجل الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي خلال هذه المرحلة إرتفاعا في معدل نموسنوي مركب 12,1 ٪ فقد ارتفع من 619,72 مليون دينار عام 1970 ليصل إلى 194,166 مليون دينار في عام 1980 وارتبط ذلك بوفرة عوائد النفط أذ ارتفعت اسعار النفط عالميا من 1,3 دولار للبرميل عام 1970 إلى 11,29 دولار للبرميل عام 1974 نتيجة لاندلاع حرب عام 1973 مع اسرائيل , وارتفعت قيمة النفط الخام المصدر بعد استكمال عمليات تأميم النفط لتصل إلى 121,078 مليون دولار عام 1978 وإلى 262,455 مليون دولار عام 1980.

2- المرحلة الثانية 1980-1990: انخفض معدل النمو السنوي المركب في الناتج المحلي الاجمالي

الحقيقي خلال هذه المدة ليبلغ 5٪ وذلك يعود إلى توقف صادرات النفط ولمدد زمنية متعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع ايران , إذ انخفضت قيمة النفط الخام المصدر من 262,455 مليون دولار عام 1980 إلى 900,85 مليون دولار عام 1985 لتبلغ 993,28 مليون دولار عام 1990 اما خطة التنمية للمدة 1981- 1985 فقد انخفضت فحققت معدل نموسنوي مركب سالبا بلغ 16,7٪ بسبب استنزاف الموارد المالية لصالح الحرب وتراجع عدد المشتغلين في القطاعات الاخرى عدا قطاع النفط والصناعة. مما دفع بالدولة إلى استيراد المشروعات الكثيفة رأس المال زد على ذلك استخدام العمالة العربية الامر الذي شكل عبئاً على ميزان المدفوعات العراقي

(2).

- (1) سحر قاسم محمد - الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث - قسم الاقتصاد الكلي و السياسة النقدية - كانون الأول -2011 - ص4-5 .
- (2) عماد عبد اللطيف سالم - الدولة و القطاع الخاص في العراق - ط1 - المطبعة العربية - بغداد-العراق-2000 - ص262 .

3-المرحلة الثالثة 1990-2003 : لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء

العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن الذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي (السلعي) وإنخفا □ معدلات النمو في الناتج المحلي الأجمالي إلى مستويات دون مستوى نمو السكان السنوي و انتهجت الدولة منهجا جديداً وذلك بأصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي , وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة , وأطلقت الاسعار لعدد كبير من السلع الامر الذي انعكس في ارتفاع الاسعار, وتدهور القوة الشرائية للمواطنين , وإنخفا □ المستوى المعاشي وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته , ونتيجة لغزو العراق للكويت فقد إنقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال التسعينات نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على أثر فر □ الحصار الاقتصادي وكانت خسارة العراق كبيرة آنذاك فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدر عام 1991ب (2,763) مليون دولار (1).

وبسبب تطبيق قرار الأمم المتحدة الغذاء مقابل الدواء عام 1996 وعودة تصدير النفط بشكل جزئي شهد نوعاً من إارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي إاجمالي أرتفعت قيمة النفط الخام المصدر إلى 460,83 مليون دولار عام 1997 فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي) ارتفاعا ملحوظا بعد عام 1997 وذلك لأنتعاش القطاعات غير النفطية (القطاع الخاص) أذ بلغ الناتج المحلي الأجمالي باستثناء القطاع النفطي 143,625 مليون دينار عام 1990 ليصل إلى 167,051 مليون دينار عام 2000 أي بمعدل زيادة معدل نمو سنوي مركب نحو 1,3% (2).

(1) سحر قاسم محمد- مصدر سابق - ص5-6.

(2) د. اديب قاسم شندي - واقع الاقتصاد العراقي و الاستثمار الأجنبي - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة واسط - عدد1 - مجلد 1 - 2009 - ص31 .

4- المرحلة الرابعة 2003-2010:

شهدت المدة 2003-2010 مستويات منخفضة بالنسبة للمؤشرات الكلية كالبطالة التي بلغت 18٪ عام 2005 فيما سجلت نسبة 17,5 ٪ الفترة 2006 , ثم تراجعت لتسجل ما نسبته 15,3 ٪ عام 2008 وانحصر النشاط الاقتصادي على القطاعات التوزيعية والاستهلاكية غير الانتاجية فيما بدأ بعض التحسن عام 2005 في إعادة تشغيل المرافق الخدمية والسلعية العامة في مجالات الماء والكهرباء والاتصالات لم تلبث ان تراجعت إلى الحدود الدنيا في تغطية الاحتياجات المحلية وانخفضت إلى مستويات دنيا طوال عام 2008 فيما بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في عامي 2003 و2007 ليسجل ما نسبته 53,2 ٪ و 30,8 ٪ على التوالي ؛ وذلك نتيجة لتدهور الوضع الامني والأختلال الهيكلي فيما بين القطاعات (1) .

من أهم العقبات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 (2) :

1- ان أولى هذه العقبات هو الاختلال الامني الذي تعرضت له البلاد بسبب الاحتلال حيث بلغ اوجه خلال السنوات 2005,2006,2007 مما أدى إلى تفويت فرصة إعادة الاعمار, هجرة رؤؤس الاموال إلى الخارج , هجرة بعض الكوادر العلمية المتخصصة إلى الخارج.

2- ضعف التراكم الرأسمالي وسببها (الفجوة الادخارية) وإرتفاع مستوى الاستهلاك ؛ وهذه بدورها تؤدي إلى ضعف التراكم الرأسمالي.

3- النمو غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة وضعف عملية التشابك بين القطاعات وسيما بين الصناعة والزراعة , مع اعطاء أولوية إلى القطاع الصناعي في قيادة الاقتصاد الوطني , كون إن الصناعة تسهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر وخاصة مشكلة البطالة وتنمية البرامج الصناعية والزراعية واعطاء أولوية لمصانع الاسمنت ومصانع البتروكيمياويات والزجاج والنسيج والصناعات التحويلية والمواد الأنشائية (3) .

(1) د.احمد عمر الراوي - دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, ط1- دار الدكتور للعلوم للنشر-العراق 2010- ص357.

- (2) د. منعم دحام العطية - العقوبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 - مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني عشر (93) المجلد الاول 2012, ص359.
- (3) د.مظهر محمد صالح - الاقتصاد الريعي المركزي - ط1- بيت الحكمة - العراق - بغداد -2012- ص117.

لم يشهد العراق نموا في الصناعة خلال الربع الاخير من القرن الماضي بل تراجعت الصناعة في زمن الحصار وقد تدهورت امكانيات الانتاج الزراعي وبعد عام 2003 واجه العراق تركة المديونية والعقوبات الدولية , ولقد تخلت الدولة عن القطاع العام في سياق التحول نحو نظام الاقتصاد الحر وكانت النتيجة ان تحولت المنشآت العامة إلى عبء اضافي على موازنة الدولة ولم يتمكن القطاع الخاص العراقي من ملء الفراغ (تمثل هذه المنشآت فرصة استثمارية جيدة للقطاع الخاص العراقي والأجنبي) لحد الآن, إن الضعف الشديد للمحور الانتاجي في العراق يفسر الكثير من مشاكله وكلما تأخر تصنيع العراق والتنمية الزراعية تتفاقم المشاكل التي يعجز مورد النفط عن حلها ومن هذه الحقيقة تتبع اهمية التاكيد على الاستثمار غير النفطي , وتوزيع القوى العاملة في العراق الان بين قطاع حكومي لا أنتاجي وسط فوضى من الأنشطة الفردية الصغيرة وبين التحليل الاقتصادي ان مشكلة التشغيل في العراق هي أكبر من مشكلة البطالة فلقد عمق التشغيل السائد الطابع اللأنتاجي للاقتصاد العراقي ولهذا فان حل مشاكل التشغيل والبطالة يعتمد على مسار الاستثمار سواء أكان محلياً أم اجنبياً للسنوات القادمة ان مستقبل العراق رهن بمدى النجاح في بناء اقتصاد مغاير وخلال مدة زمنية قصيرة واذا لم ينجح في التحول نحو دولة صناعية في العشرين سنة القادمة نتوقع تفاقم المشاكل والمعاناة الانسانية , التحدي الحقيقي هو كيف يمكن تشغيل ثلثي السكان في سن العمل بأنتاجية عالية ونامية تسمح بمستوى معيشة لائق وهذا لا يكون دون أستهداف مستويات مرتفعة من الاستثمار تقترب من 35% من الدخل الوطني مما يتطلب تخصيص اكثر من 50% من موارد النفط للاستثمار وتغيير الاسلوب الحالي الذي يكرس التوجه الاستهلاكي عبر تخصيص موارد النفط نحو بناء المشاريع الانتاجية (1).

إن السير في إصلاح منظومة رأس المال يتطلب في جوهره إصلاح السياسة الاقتصادية بأركانها كافة بما يتوافق مع الظروف الموضوعية للاقتصاد الوطني في الانتقال الشامل إلى اقتصاد السوق الحر المنضبط و الموجه بحيث يحافظ على المسار الصحيح لسفينة العراق القوية وضبط الأستقرار ومكافحة التضخم وتحقيق التنمية وأستهدافها بخطوط متوازية ومتكافئة (2) .

(1) د. احمد بريهي علي- مصدر سابق- ص228- 229 .

(2) د. مظهر محمد صالح - مصدر سابق- ص122.

خامساً - الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الانتاجية الأخرى عدا قطاع النفط: ويتم

ذلك من خلال (1) :-

1- ضمان انسجام آليات عمل الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تخصيص ما يزيد عن 30% من الناتج الوطني للاستثمار الثابت في الامد البعيد لينمو الناتج الوطني غير النفطي بما يزيد على 8% سنويا .

2- الارتقاء بقطاع الاعمال والادارة الحكومية لرفع كفاءة الاستثمار العام في مراحل اعداد المشاريع والتنفيذ و التشغيل .

3- متابعة التطور التكنولوجي والتقدم التقني بمعناه الواسع كي تنمو أنتاجية العمل بشكل افضل.

4- ألوصول باكبرنسبة ممكنة من السكان النشيطين اقتصادياً من سكان العراق بغضون عشر سنوات وذلك بفتح المشاريع المنتجة عن طريق الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية.

5 - إيصال مجموع العاملين في القطاعات السلعية إلى ما يقل عن نصف مجموع عدد السكان النشيطين اقتصادياً .

6- زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع القاعدة الانتاجية , وأصلاح تشوهات جهاز الاسعار وإيجاد الارضية اللازمة لعمل آليات اقتصاد السوق والتخلي عن الدعم الحكومي, وتحرير التجارة الخارجية , والمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي من اجل استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء أجهزة شفافة وخاضعة للمسالة مهمتها إدارة موارد النفط وغيره من الموارد العامة (2) .

(1) د. احمد بريهي علي - مصدر سابق - ص230.

- (2) د. عبد الحسين محمد العنكي - الاصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق - ط1 - مركز العراق للدراسات - دار الصنوبر للطباعة- العراق - 2008 - ص 27-28 .

سادساً- معوقات الاصلاح الاقتصادي في العراق:-

يُعتبر الاصلاح الاقتصادي في العراق من التجارب الجديدة التي لم يألفها العراق من قبل فمن الطبيعي ان تلاقي هذه التجربة نظراً لحداتها كثير من المعوقات والاشكاليات في التطبيق و يمكن ايجازها بالآتي (1):-

- 1- غياب الأمن واستنزاف الإيرادات العامة في بناء القدرات العسكرية للجيش والقوات الأمنية للشرطة لمواجهة العنف والارهاب والتخفيف من آثاره بدلا من الاعمار والتنمية .
- 2- غياب المساواة في الظروف والفرص بين العاملين في القطاعات المختلفة .
- 3- عدم وجود سوق في العراق تنطبق عليه شروط المنافسة ويمكن ان تعمل بكفاءة في توجيه الموارد .
- 4- وجود تشوهات هيكلية في الاسعار والانتاج والانفاق والتشغيل والاستثمار والاستيراد والتصدير, مع غياب الشفافية وتفاقم الفساد الاداري والمالي .
- 5- مشكلة التمويل وتخصيص الموارد من قبل مصارف القطاع العام (الدولة) حيث لم يتمكن النظام المصرفي في العراق من تمويل استثمارات كبيرة لعدم قدرته وظل نشاطه محصوراً في القرو □ القصيرة والمتوسطة مما حال دون إمكانية قيام استثمارات كبيرة من قبل القطاع الخاص , فضلا عن ذلك تفاقمت المديونية الخارجية على العراق نتيجة لما حدث من حروب وحصار اقتصادي شمل كافة القطاعات , اضافة لما تعر □ له بعد عام 2003 من دمار شامل وتخريب للبنى التحتية وبناءً على ذلك أصبح من الضروري على واضعي السياسة وأصحاب القرار الاقتصادي تنويع مصادر الثروة (2) .

(1) د . سعيد علي محمد - د. علي احمد درج -الاصلاح الاقتصادي في العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم

الاقتصادية و الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - العدد4 - مجلد 2 - 2010 - ص75.

(2)د.احمد عمر الراوي -مصدر سابق- ص330.

المبحث الثاني

مسارات الفرص الاستثمارية في العراق

أولاً: نبذة عن الثروات العراقية : يمتلك العراق ثروات وموارد طبيعية متنوعة قسم

منهامستغل والقسم الاكبر لا يزال غير مستغل , إذ إن هناك امكانات كبيرة معطلة بحاجة إلى تشغيل وتفعيل كما إن للعراق موارد بشرية تضم مستويات مختلفة من المهارات منها نسبة كبيرة عاطلة عن العمل , وتبحث عن فرص عمل , كما يعد موقع العراق المتميز هدفاً لجذب الاستثمارات الأجنبية , والتجارة وسوقاً متميزاً تبحث عنه الكثير من الشركات العربية والأجنبية , أصبح من الضروري دراسة متطلبات النهو □ من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية من خلال رسم خارطة تبين عدد الفرص الاستثمارية حسب أهميتها وتكاليفها وشمولها لكافة محافظات العراق كذلك طرق وأساليب تمويلها من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وجود ايدي عاملة كفوءة فنياً في الأنشطة التنفيذية والاستثمارية والخدمية ووجود مصارف محلية خاصة ولديها التوجهات والرؤى والمرونة في الدخول بشراكات وتحالفات استثمارية مع الشركات وبيوت المال الأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في العراق ويعد حجم الأئتمان الممنوح من الجهاز المصرفي من اهم وسائل التأثير على ارتفاع مستوى الاستثمار وزيادة الطلب الاستثماري والاستهلاكي (1)

(1) د. عدنان سالم الاعرجي - تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق و خيارات التمويل - المجلة العراقية

للعلوم - الجامعة المستنصرية - كلية الادارة و الاقتصاد - العدد 32 - 2012 - ص114 .

ثانياً- سبل تشجيع عودة الأموال العراقية المهاجرة :-

إن معظم العراقيين في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي هربوا أموالاً تزيد قيمتها عن 20 مليار دولار إلى حيث هاجروا إذ قاموا بتأسيس مشاريع يقدر حجمها بأكثر من ثلث مدخرات الاسر العراقية والسبب في ذلك يعود إلى سوء التخطيط والادارة و هناك خطط توضع لعودة رؤوس الاموال المحلية المهاجرة ومن هذه الخطط وضع آليات مناسبة لجذب هذه الاموال بشكل منظم و تدريجي و يتمثل بما يأتي (1) :

1- توفير المناخ الاستثماري الملائم بما في ذلك تحسين معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى كفاءة الادارة لجميع فروع النشاط الاقتصادي .

2- الحد من العجز في الموازنة العامة عن طريق التشديد في الانفاق مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم التخفيض الحاد في الانفاق العام ؛ لانه يؤدي إلى التأثير سلباً على حجم الاستثمار الخاص وبالتالي يقلل الانفاق على البنية الاساسية والقطاعات العامة الانتاجية .

3- التركيز على الدور الرقابي للبنوك والمؤسسات المالية التي تشمل مراقبة الحد الأدنى لكفاية رؤوس الاموال بالبنوك ووضع حدود لأقرا □ المساهمين وتحديد نسبة السيولة وتفعيل القوانين الأساسية لمكافحة غسل الأموال .

4- الاهتمام بالجوانب السياسية والتشريعية وتوفير الحوافز لتوطين بعض الاستثمارات المهاجرة , كأنشاء صناديق استثمارية كبيرة متخصصة بالاستثمار في مشروعات مدروسة ومحددة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(1) د. عيبر محمد جاسم - هروب رؤوس الاموال من الدول العربية مع اشارة خاصة إلى العراق - مجلة الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية - كلية الادارة و الاقتصاد - العدد 94 - 2013 - ص 60-61

ثالثاً- جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق:

تعددت الآراء حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهناك من يراها تأخذ أكثر مما تعطي وهناك من يراها من انجح الوسائل للتنمية , النظرية الحديثة في الاستثمارات الأجنبية ترى إن هناك مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار (الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسية) و لكل طرف منهما عدد وأنواع معينة من العوائد والفوائد , إن المؤيدين لجدوى الاستثمار الأجنبي في التنمية الشاملة في الدول النامية يرى إن قبول الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يعني وجود اعتقاد مشترك بين الطرفين بان كثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار وذلك بانتقال وأستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة والمملوكة للمستثمر الأجنبي كذلك إن الدول المضيفة تحصل على منافع اضافية أهمها خلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل , بينما تتمثل عوائد المستثمرين الأجانب في الحصول على الارباح , تقوم الدول المضيفة بإنشاء هيئات واجهزة الاستثمار الأجنبي وهي هيئات حكومية مهمتها الاساسية هي تخطيط وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج ويمكن تلخيص الانشطة الرئيسة لهذه الهيئات في :-

- 1- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة .
- 2- تنظيم مشروعات الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في المجالات المختلفة .
- 3- المتابعة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات الأجنبية .
- 4- تقديم المساعدات اللازمة لأجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات .
- 5- اختيار مستويات التكنولوجيا ووضع الضوابط اللازمة بحيث تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة للدولة (1).

(1) د. محمد العربي ساكر - محاضرات في الاقتصاد الكلي - ط1- دار الفجر للنشر - مصر - القاهرة - 2006 - ص229-235 .

6- رسم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الاجانب الى العراق.

7- توفير قاعدة بيانات مختلفة للمستثمرين الاجانب وكذلك اعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة وتقديم دراسات الجدوى التمهيديّة لهذه المشروعات والمساهمة في إعدادها .

8- وضع الضوابط والأجراءات والحوافز اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم اهداف الطرفين .

عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة هناك بعض التأثيرات في الاجل القصير مثلا سحب الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي مما يؤثر في الاجور, لأن زيادة العمال في القطاع الصناعي سوف يقلل من الاجور, كذلك من التأثيرات الاخرى ستزيد السلع الصناعية أما السلع التي تعتمد في تجهيزها على القطاع الزراعي سوف يكون هناك إنخفا □ في انتاجها بسبب هجرة الأيدي العاملة إلى الصناعة وترك الاراضي الزراعية والارياف (1) .

(1) Robert C.Feenstra - Alan M . Taylor - International Economics - 2nd ED.- Pearson press -newyork - 2008 - P. 161-162 .

مربعاً- السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق: -هناك بعض

السياسات التي تؤدي الى جذب الاستثمار الى العراق منها مايلي:

ا- توفر الارادة السياسية والتشريعية والتنفيذية بتنفيذ ومراقبة الاستراتيجية الوطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

ان توفر الارادة هو العامل لنجاح هذه الاستراتيجية شرط ان تترجم هذه الارادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيدا لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فعلى المستوى التشريعي فقد قامت الحكومة العراقية بأصدار القانون رقم (13) لسنة 2006 التي ألغت بموجبه (القانون رقم 39 لسنة 2003) إذ تم بموجب هذا القانون تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية التي تتولى تنفيذ احكام هذا القانون كذلك تم تأسيس هيئة استثمار في كل المحافظات التي أعطي لها صلاحيات اصدار التراخيص و منح الاعفاءات وتنظيم المشاريع الاستثمارية كما أعطى القانون رقم 13 لسنة 2006 أعفاءات وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب عن طريق الاعفاءات الضريبية وأستئجار الاراضي وادخال واخراج رؤوس الاموال وعوائدها والزم القانون المستثمر الأجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم , ان اصدار هذه القوانين توفر الامان والضمان للمستثمرين الأجانب بأن استثماراتهم تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير حكومية يمكن أن تتغير بتغير الحكومة واما على المستوى التنفيذي على الحكومة أن تقوم بتنفيذ هذه التشريعات وتحويلها إلى قوانين وإجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي الاستثمار الأجنبي المباشر ويجب ان تأخذ هذه القوانين صفة الاستمرارية والتجدد حسب الظروف التي تُستجد وبما يُؤمن تحقيق مصالح مشتركة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي أو المحلي (1) .

ب- الحوافز والتسهيلات التي يمكن تقديمها لهذا التدفق المالي الأجنبي هو الاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات وتقديم التسهيلات الكمركية الاخرى بأقل تكاليف يمكن ان تتحملها ميزانية الدولة العامة المضيفة ومن ثم تحقيق الهدف من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر (2).

(1) د. ممدوح عطالله فيحان - (السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق)- مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة الانبار- العدد4 - المجلد 2 - 2010 - ص118-120 .

(2) هيئة استثمار بغداد(الضمانات) - أستناداً على قانون الاستثمار العراقي رقم13 لسنة 2006 .

ت- ان تكون سياسات دعم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سياسات داعمة ومكملة لسياسات دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناقضة معه وذلك ؛لان الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني لاسيما في اوقات الازمات العالمية والمحلية فعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع غيره من التدفقات المالية الخارجية فانه قد ينخفض بظروف عالمية ومحلية لذلك يجب ان تكون ستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية ومتوازية مع سياسة دعم الاستثمار المحلي وان يتم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات محدودة والتي تتطلب تكنولوجيا حديثة او رأس مال كبير وان لا تؤدي سياسات دعم الاستثمار الأجنبي إلى هروب الاستثمار المحلي بل إلى زيادته والافضل ان تكون بدايات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق في مرحلة البحث واستخراج النفط وذلك لمحدودية الامكانيات التكنولوجية التي يمتلكها العراق في هذا المجال كي يمكن العراق من الحصول على القيمة المضافة التي يوجهها في خدمة اهداف التنمية في القطاعات الاخرى (الزراعة و الصناعة و غيرها ..) (1) .

ث- ان تهيئة مناخ الاستثمار في العراق يعني مجموع الظروف والسياسات والمؤسسات السياسية والامنية فالمناخ الاستثماري يهتم باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية واستقرار السياسة النقدية والمالية والتحكم بالتضخم والنسبة للسياسة النقدية فإن الحكومة العراقية قامت بأصدار قانون جديد للبنك المركزي يتضمن استقلالاً قانونياً وتفويضاً لأداء السياسة النقدية للبلد في ضوء الواقع الحالي وتحرير اسعار الفائدة , وتحرير التحويل الخارجي , كذلك وضع خطة الترويج التي تتبناها هيئة الاستثمار في العراق التي تتم من خلال المرحلة الاولى الدعاية والترويج بأستغلال المؤتمرات ومعار □ الدولة وعقد اللقاءات مع المستثمرين وأبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول , والمرحلة الثانية خلق الاستثمار بأيجاد فرص مؤاتية ومحفزة لأستثمار وبناء المؤسسات وأصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر, المرحلة الثالثة المحافظة على الاستثمارات القادمة من خلال توفير كل الخدمات الحكومية اللازمة والبنى التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات الحكومية التي تشجع على بقاء الاستثمارات (2) .

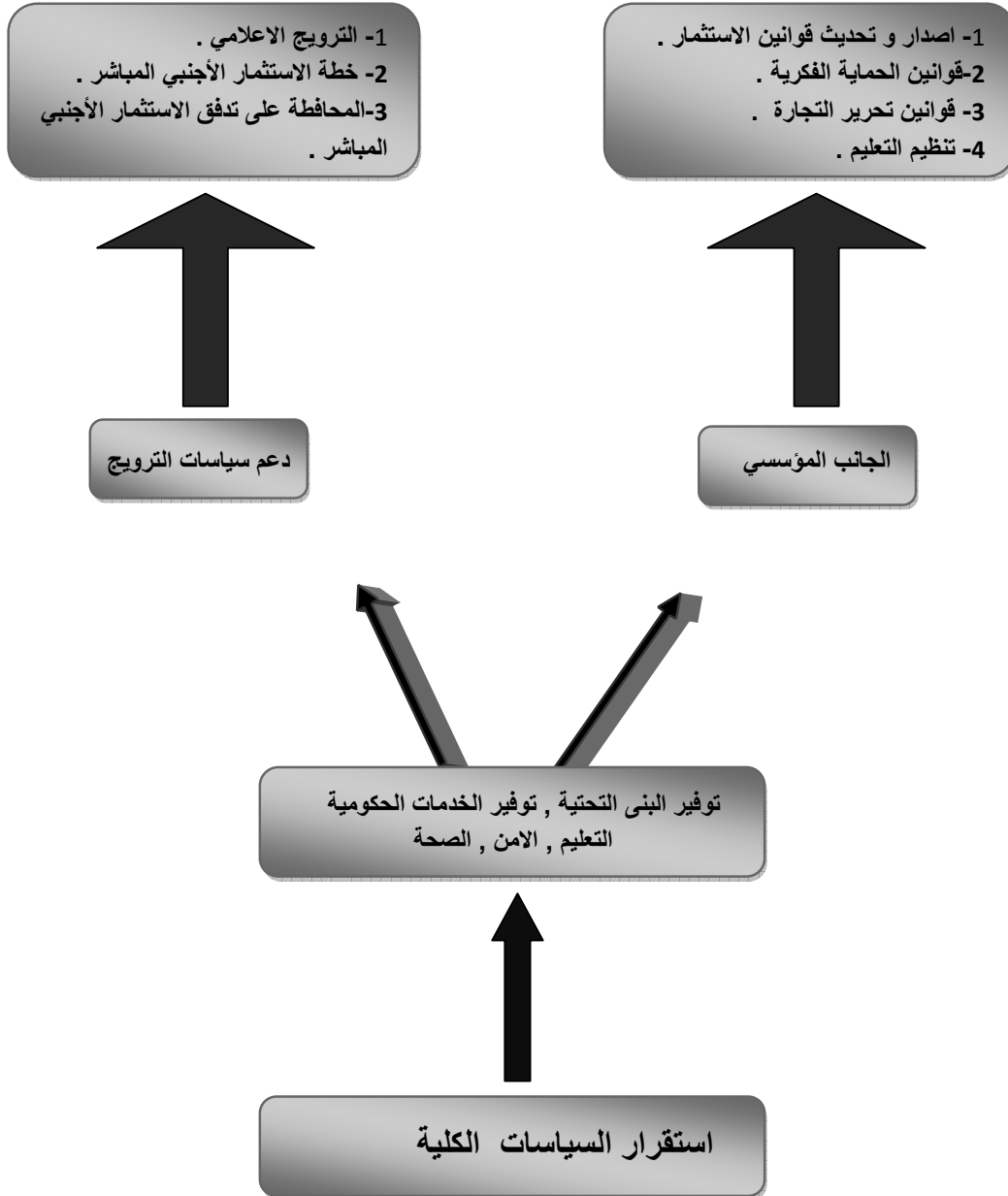
(1) د.مدوح عطا الله فيحان- مصدر سابق- ص118-120

(2) د.عدنان سالم الاعرجي - م.ميادةصلاح الدين-(تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق) - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية- الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد -بغداد -العراق- العدد32 , 2012 , ص113 .

والشكل التالي يبين خطة واهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

شكل (7)

خطة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



من عمل الباحثة استنادا الى المصدر: د.سعيد علي العبيدي- السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة الانبار- العدد4 - المجلد 2 - 2010 - ص120 .

ج - محاولة إيجاد وتطوير البيئة المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيجاد روابط ايجابية بين مشاريع قطاع الانتاج المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية للشركة او المستثمر الأجنبي وهذا يؤدي إلى تشجيع تعاونها مع الشركات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الانتفاع من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الترابط مع القطاع الانتاجي المحلي والأجنبي مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات المحلية وهذا ما تناولته المادة 15 فقرة 3 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 في الفصل الخامس والتي تشير إلى ان القانون يتيح مشاركة مستثمرين عراقيين مع مستثمرين أجانب وتعطى حوافز مغرية منها الاعفاء من الضرائب لمدة 10-15 سنة وهذه الاعفاءات تشمل المستثمر العراقي والأجنبي على حد سواء (1).

ح - الحاجة إلى اصلاح النظام التعليمي في العراق بما يساهم في زيادة كفاءة الموارد البشرية وتدريبها وهذا يؤدي إلى توفير ايدي عاملة مدربة كفوءة ورخيصة, مقارنة مع الدول النامية والمجاورة والمتقدمة مما يجعل له دورا اساسيا في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تمثل الأيدي العاملة الكفوءة والمدربة عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, وضرورة اتخاذ سياسة لاصلاح الاقتصاد العراقي يتم فيه التنسيق بين كل الجهات المعنية والمسؤولة , بما يضمن التوافق بالاهداف بين وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية ضمن اطار زمني محدد لان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتدفق إلى البلد الذي يعاني اقتصاده اضطرابات في الاستقرار السياسي والامني وعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية وعدم وضوح التشريعات بما يضمن حقوق المستثمر الأجنبي أو يعاني من ضعف في البنى التحتية المتمثلة ب (الطرق - الجسور- المطارات) و الكهرباء والماء (2).

الجدول 5 يبين الملامح العامة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2001-2012) مليون دولار مع نسبة الاستثمار الاجنبي الوارد الى الناتج المحلي الاجمالي :

(1) د.عدنان حسين يونس- مصدر سابق - ص165

(2) د. احمد عمر الراوي - مصدر سابق - ص358

جدول (5)

الملاح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (2001-2012) مليون دولار

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة (العراق)			
المؤشر	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)
2001	-6,45	..	-0,04
2002	-1,59	..	-0,01
2003	1,000	..	6,05
2004	300	..	1,15
2005	5,15	88,7	1,42
2006	3,83	305	0,70
2007	9,72	7,9	1,30
2008	1,856	33,6	1,92
2009	1,598	71,9	1,55
2010	1,396	124,9	1,26
2011	2,082	366	1,70
2012	2,549	548,6	1,76

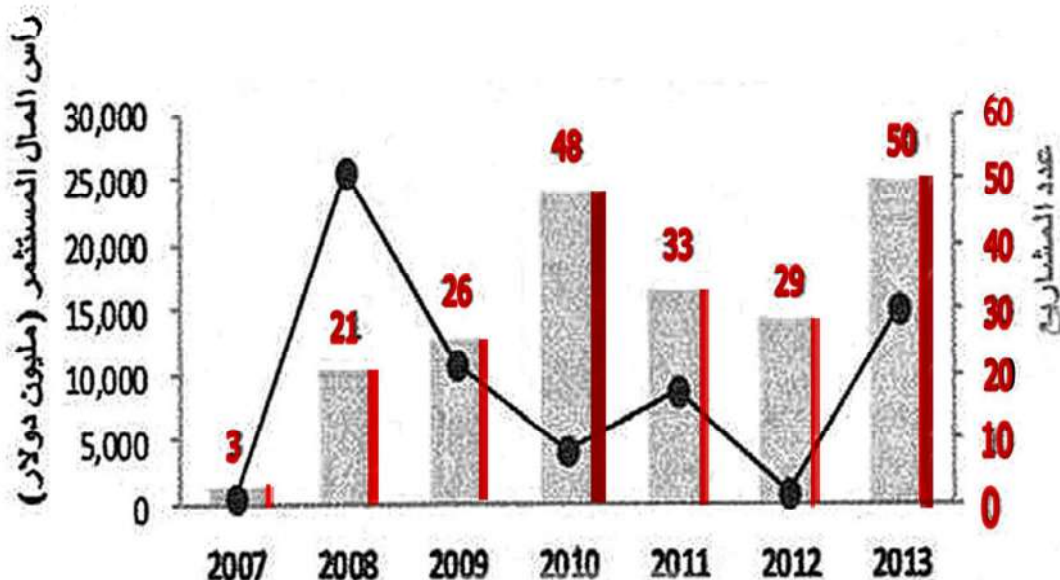
من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - السنة الثانية و الثلاثون - العدد الفصلي الاول - الكويت- اذار -2014 - ص18 .

يبين الجدول (5) ان الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى العراق منخفضة و ذلك لعدم توفر الاستقرار الامني, مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم من رؤوس الاموال التي خرجت من العراق نتيجة لعدم الاستقرار الامني واكثر العراقيين هربوا اموالهم خلال التسعينات و الثمانينات من القرن الماضي ومحاولة الدولة ان تتخذ السياسات الملائمة والمشجعة لجذب هذه الاستثمارات إلى العراق وان معظم الاستثمارات الواردة إلى العراق هي في المجال النفطي بضمنها إقليم كردستان العراق ونلاحظ من خلال الجدول ان اجمالي نسبة الاستثمار الوارد إلى الناتج الاجمالي نسبة منخفضة.

شكل (8)

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 2007-2013

عدد المشاريع و حجم الاستثمارات بضمنها اقليم كردستان العراق



من عمل الباحثة استنادا الى المصدر: ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادات - السنة الثانية و الثلاثون - العدد الفصلي الاول - الكويت - اذار - 2014 - ص 18 .

عدد المشاريع

رأس المال المستثمر

نرى ان الشكل (8) يجمع بين عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال الأجنبي المستثمر في العراق بضمنها اقليم كردستان , ان تدفقات رأس المال الأجنبي المستثمر بعد اصدار الهيئة الوطنية للاستثمار قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 قد ادى إلى زيادة عدد المشاريع الاستثمارية تدريجيا إلى عام 2010 لتصل إلى 48 مشروعاً و لكن نلاحظ بعد عام 2010 انخفض عدد المشاريع الاستثمارية و ذلك يعود لاسباب أمنية واقتصادية و سياسية و لكنها ازدادت في عام 2013 لتصل إلى 50 مشروع استثماري اجنبي برأس مال اجنبي مستثمر يقدر حسب الشكل بـ 25 مليون دولار امريكي في سنة 2008 وصل إلى اعلى مستوى وبعدها بدأ بالانخفا □ ولكنه في 2013 بدأ بالارتفاع وهذا ربما بسبب ان الشكل يضم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في اقليم كردستان أيضا.

فيما يلي جدول يوضح أكبر عشر شركات اجنبية مستثمرة في العراق بضمنها اقليم كردستان :

جدول (6)

استثمارات اكبر(10) شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر(بالعراق)بالمليون دولار(2007-2014)

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	اجمالي فرص العمل	اجمالي الاستثمار
رويال دوتش ل	هولندا	6	1819	6737
لافارج	فرنسا	3	1459	1200
لوك اويل	روسيا	3	460	1024
اوراسكوم كروب	مصر	3	569	612
ازبانك	تركيا	6	102	91
ستاندرد كارترد بانك	المملكة المتحدة	4	68	60
بايبيلوس بانك	لبنان	3	52	48
سي تي كروب	المملكة المتحدة	3	51	45
تويوتا موتور	اليابان	3	92	22
جنرال الكتريك	الولايات المتحدة	4	134	20

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر: ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات - السنة الثانية و الثلاثون - العدد الفصلي الاول - الكويت- اذار -2014 - ص18 .

إن الجدول (6) يبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق بضمنها اقليم كردستان العراق تتزايد تدريجيا كلما كانت هناك مناطق فيها نوعا من الاستقرار الامني , ان شركة لافارج الفرنسية أستثمرت معامل للاسمنت في شمال العراق (بازان وطاسلوجة) فضلا عن استثمارها لمعمل اسمنت كربلاء في سنة 2010 نظرا للاستقرار الامني الموجود في المحافظة رغم ماتعرضت له المحافظة في وقت ما إلى ظرف أمني طارىء.

المبحث الثالث

الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق

أولاً : طبيعة الفرص الاستثمارية في عراق اليوم :

تختلف فرص الاستثمار الموجودة في عراق اليوم من حيث النوع والحجم والنطاق والقطاع والغر □ والهيكـل و سيدجـد المستثمرون المجال مفتوحا لانشاء وتشغيل وتطوير المشاريع التي يرغبون بها والتي ستلبي احتياجات سكان العراق المتنوعة والمتزايدة. ان موقع العراق في مركز طرق التجارة العالمية يمنحه ميزة مهمة ممزوجة بتنوع فريد في الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير مستوى لائق للحياة هذه الميزة تخلق العديد من الفرص للمستثمرين والمجهزين والناقلين والمنتجين والممولين الذين سيجدون العديد من الوسائل التي ستساعدهم على بناء علاقات واقامة مشاريع جديدة وتطوير اسواق وروابط عمل مفيدة بشكل متبادل , وقد قدمت الهيئة الوطنية للاستثمار نظرة عامة عن المشاريع التي مُنحت إجازات استثمارية للمدة 2008-2013 مبنية على كل قطاع من القطاعات وعلى أساس الفرص الاستثمارية المتاحة حسب القطاعات وتضمنت الخارطة المحدثة العديد من الفرص التي عُرضت من الوزارات المختصة من أجل ازدهار العراق الاقتصادي وشعبه (1).

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار - بغداد- المناخ الاستثماري في العراق والفرص الاستثمارية المتاحة لعام 2013 - ص3.

ثانياً: المشاريع الاستراتيجية التي مُنحت اجازة من الهيئة الوطنية للاستثمار (محلي أو اجنبي):

- تعتبر المشاريع الاستثمارية الآتية مشاريع استراتيجية ذات طابع اتحادي⁽¹⁾ :
- أ- المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية التي لا يقل رأس مالها عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .
- ب- المشاريع المشتركة بين اكثر من اقليم أو محافظة غير منتظمة في اقليم .
- ج- المشاريع المتعلقة باستخراج الثروات الطبيعية مع مراعاة ما ورد من المادة 29 من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بقانون رقم 2 لسنة 2010 التي تنص على ان تخضع جميع مجالات الاستثمار لأحكام القانون باستثناء ما يأتي :
- اولاً : الاستثمار في مجالي أستخراج و انتاج النفط و الغاز .
- انياً : الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين .
- ت- المشاريع التي تنشأ بموجب اتفاقية تكون جمهورية العراق طرفاً فيها .
- ث - مشاريع الصناعات الهندسية والمعدنية والبتروكيماوية والدوائية وتصنيع وأنتاج العجلات المختلفة على ان لا يقل رأس مالها عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .
- ح- مشاريع تطوير المناطق الاثرية والتاريخية .
- خ- مشاريع النقل كالطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد على ان لا يقل رأس مالها عن ثلاثين مليون دولار امريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .
- د- مشاريع الكهرباء التي لا تقل طاقتها الانتاجية عن 30 ميكا واط .
- ذ- مشاريع الخزانات والسدود ومشاريع الري التي لا تقل المساحة المروية عن 20 ألف دونم .
- ر- المشاريع المتعلقة بالاتصالات .
- ز- المشاريع التي لا يقل رأس مالها عن مليار دولار امريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي .
- س- اية مشاريع أخرى يقرر مجلس الوزراء على إنها استراتيجية ذات طابع إتحادي .

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار - بغداد -استنادا على قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل بقانون 2

لسنة 2010 - مصدر سابق - ص 4-5 .

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية للاستثمار :

- 1-توجيه الاستثمارات نحو إعادة بناء البنى الأساسية المدمرة والتوجه نحو تشجيع الاستثمارات الإنتاجية ذات المردودات الكبيرة .
- 2- تشجيع الاستثمارات التي تعمل على التوظيف الامثل للموارد المتاحة في الاقتصاد العراقي وخاصة تلك التي يتمتع العراق فيها بميزة نسبية والعمل على تشجيع الاستثمارات التي تولد تنوعاً في الناتج المحلي الأجمالي و العمل على تشجيع الاستثمارات التي من الممكن أن تعمل على تحسين الميزان التجاري العراقي .
- 3-العمل على تحقيق التوازن العادل للاستثمارات بين مختلف مناطق العراق .
- 4-العمل على تشجيع الاستثمارات التي تساعد في معالجة مشكلة البطالة .

ويعتقد الباحث ان كثير من هذه الاستثمارات قد ساهمت في حل ازمة البطالة في دول متعددة مثل دول جنوب شرق اسيا ويمكن الافادة من تجارب الدول وتطبيقها في العراق لحل كثير من الازمات الاقتصادية ولاسيما البطالة.

رابعاً: بعض المزايا والضمانات التي جاءت في قانون الهيئة الوطنية للاستثمار 2013 :

- 1- يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة مع تسهيل معاملات منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الدخول والخروج والاقامة في العراق .
 - 2-عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون كلاً او جزءاً منه باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي ,وبذلك نضمن للمستثمر الامان والاستقرار.
 - 3- للعاملين الفنيين والاداريين الاجانب (غير العراقيين) في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق بعملة قابلة للتحويل (1)
- ويعتقد الباحث ان هذا يؤدي الى تشجيع المستثمر الاجنبي ويوفر مناخ استثماري مناسب له.

(1) الهيئة الوطنية للاستثمار - مصدر سابق - ص 6-8 .

اضف إلى ذلك المزايا والضمانات السابقة فقد جاء في الفصل الثالث من قانون الاستثمار المعدل (استناداً على قانون رقم 13 لسنة 2006) رقم 2 لسنة 2010 حيث نصت المادة 10 من هذا القانون على ما يأتي (1):-

أ- يحق للمستثمر العراقي أو الأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببديل تُحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص , وله حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغر □ إقامة المشاريع الاستثمارية والإسكان.

ب- توضع إشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر الأجنبي التزاماته وبتأييد من هيئة الاستثمار المانحة للأجازة .

ج- نصت المادة 11 يحق للمستثمر الأجنبي إخراج رأس المال الذي أدخله إلى العراق وعوائده وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه للحكومة العراقية وسائر الجهات .

د- في حالة أخفاق المستثمر العراقي أو الأجنبي الذي تملك ارضاً أو عقاراً بموجب هذا القانون في تنفيذ التزاماته ضمن المدة المحددة في الاتفاق المبرم مع هيئة الاستثمار المانحة للأجازة تتولى دائرة التسجيل العقاري وبناءً على طلب من الهيئة المذكورة الغاء التسجيل وإعادة الار □ أو العقار إلى مالكيها السابق مقابل إعادة بدل البيع إليه .

هـ - للمستثمر الأجنبي أو العراقي الحق في نقل ملكية كل أجزء خلال مدة الاجازة إلى أي مستثمر أجنبي أو عراقي آخر على أن يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع في الاختصاص ذاته أو في اختصاص آخر بعد موافقة الهيئة المانحة للأجازة ويحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق وله نفس الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القانون وأحكام الاتفاق المبرم مع المستثمر السابق .

و- نصت المادة (15) من قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم 2 لسنة 2010 يعفى المستثمر من الضرائب لمدة 10-15 سنوات من بدء التشغيل.

ز- نصت المادة (17) إعفاء الموجودات المستوردة لأغرا □ المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم إدخالها إلى العراق خلال 3 سنوات من تاريخ منح أجازة الاستثمار.

(1) قانون الاستثمار العراقي المعدل لسنة 2010- المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي 2015

فيما يلي جدول يوضح عدد الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظات العراق عدا اقليم كردستان:

جدول (7)

الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق لسنة 2013 حسب المحافظات ما عدا اقليم كردستان العراق/ عدد مشاريع

المجموع	النقل	قطاع الشباب و الرياضة	الخدمات	قطاع التربية و التعليم	السياحة	الاسكان و البنى التحتية	الصحة	الصناعة و المعادن	القطاع المحافظة
70	3	..	17	1	14	16	10	9	البصرة
119	21	4	22	12	10	50	الناصرية
27	..	1	2	1	6	5	10	2	صلاح الدين
50	..	13	10	1	2	4	12	8	بغداد
41	..	11	2	1	2	6	10	9	بابل
30	1	..	3	..	2	10	10	4	ميسان
30	1	..	4	3	3	4	10	5	كربلاء
42	2	..	6	..	3	7	9	15	الانبار
30	1	1	6	..	3	4	10	5	كركوك
61	2	5	24	1	3	12	4	10	نينوى
41	1	2	12	2	12	1	10	1	النجف
44	22	..	4	5	10	3	الديوانية
35	..	6	1	1	3	1	10	13	المتنى
40	12	1	6	4	10	7	ديالى
26	2	7	2	2	10	3	واسط
	10	46	144	16	85	93	145	144	المجموع

الجدول من عمل الباحثة استناداً إلى الفرص الاستثمارية المتاحة لسنة 2013 الواردة في قانون الهيئة الوطنية للاستثمار - بغداد- (حسب المحافظات).

نلاحظ من الجدول (7) إن أكبر محافظة بالنسبة للفرص الاستثمارية المتاحة هي محافظة الناصرية بسبب الوضع الامني المستقر وتوفر المشاريع الصناعية فيها حيث تبلغ 119 مشروعاً استثمارياً وأقل محافظة هي واسط 26 تليها صلاح الدين 27 . نجد إن أكثر القطاعات تتوفر فيها الفرص الاستثمارية المتاحة هي قطاع الصحة 145 تليها الصناعة والمعادن اذ بلغت 144 فرصة استثمارية و قطاع الخدمات 144 بينما الفرص الاستثمارية في النقل منخفضة تبلغ 10 فرص.

فيما يلي جدول يوضح الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء:

جدول (8)

الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء 2015

تسلسل	اسم المشروع	الموقع	السعة	المحافظة
1	مشروع محطة اليوسفية الغازية	اليوسفية	1500 ميكا واط	بغداد
2	مشروع محطة الكسك	الكسك	250 ميكا واط	نينوى
3	مشروع محطة العمارة	العمارة	1500 ميكا واط	ميسان
4	مشروع محطة الناصرية	الناصرية	1500 ميكا واط	ذي قار

من عمل الباحثة استناداً الى بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار - بغداد - المناخ الاستثماري في العراق و الفرص الاستثمارية المتاحة حسب المحافظات ص24.

نلاحظ من الجدول (8) ان الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق في مجال الكهرباء بالنسبة للمستثمرين الاجانب او المحليين تعتبر فرص اقتصادية مربحة لحاجة العراق الملحة للطاقة الكهربائية بدلا من المولدات الاهلية التي تشكل عبئا على المواطن العراقي والبيئة ولكن ينبغي الانتباه من ذوي الشأن في وزارة الكهرباء إلى عدم استغلال المواطن العراقي بالاجور العالية من المستثمرسواء أكان المستثمر محلياً أو اجنبياً ويتم ذلك بالاتفاق على تحديد تسعيرة تضمن ربحاً للمستثمر مع ادارة خدمة مناسبة للمواطن.

خامسا- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كردستان العراق :- شكل الاقليم

وبالذات بعد عام 2003 منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي بنوعيه الخارجي والداخلي الخاص لما يتمتع به الاقليم من فرص استثمارية واعدة ومتنوعة مدعومة باستقرار امني وسياسي واضح ناتج عن جهد الحكومة المتواصل في هذا المجال بعد صدور قانون الأستثمار رقم 13 لعام 2006 الذي شكل طفرة حقيقية في تعزيز وجذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية وأستقطب الفرص الاستثمارية (1) فيما يلي جدول يوضح عدد المشاريع المرخصة:

جدول (9)

اجمالي المشاريع المرخصة موزعة حسب القطاعات للمدة (2006-2011) في اقليم كردستان العراق

ت	القطاع	عدد المشاريع	الاهمية النسبية
1	الزراعة	18	0,046
2	الثقافة و الفنون	3	0,0078
3	البنوك	2	0,0052
4	الاتصالات	5	0,013
5	التعليم	6	0,015
6	الصحة	22	0,057
7	الاسكان	128	0,334
8	الصناعة	80	0,020
9	الخدمات	3	0,0078
10	السياحة	54	0,117
11	التجارة	56	0,146
12	الرياضة	6	0,0156
13	الاجمالي	383	

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د. نهاد عبد الكريم احمد-هناء صالح احمد- الاستثمار الأجنبي في كردستان العراق رؤية تحليلية لواقع اقتصاد اقليم كردستان العراق من خلال بعض المؤشرات الكلية- مجلة جامعة نوروز - العدد الخاص بمؤتمر الجامعة -2012-ص51. (تم اضافة العمود الثالث من قبل الباحثة)

نلاحظ من الجدول (9) ان اكثر الاستثمارات الأجنبية في مجال الاسكان حيث

بلغ عددها 128مشروعا وانخفا □ الاستثمار في مجال البنوك حيث بلغت عددها(6).

(1) د.عامر عبد الامير شاكر - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية في اقليم كردستان العراق - مجلة جامعة نوروز- العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الاول لعام 2010ص512.

جدول (10)

اجمالي عدد المشاريع المرخصة موزعة حسب المحافظات للمدة (2006-2011)

ت	المحافظة	عدد المشاريع المرخصة
1	اربيل	203
2	سليمانية	107
3	دهوك	73
4	الاجمالي	383

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د. نهاد عبد الكريم احمد- الاستثمار الأجنبي في كردستان العراق رؤية تحليلية لواقع اقتصاد اقليم كردستان العراق من خلال بعض المؤشرات الكلية- مجلة جامعة نوروذ ,العدد الخاص بمؤتمر الجامعة -2012 - ص514 .

يبين الجدول(10) ان محافظة اربيل حصلت على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لانها تعتبر عاصمة الاقليم وهذا يعني ان محافظة اربيل هي اكثر استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر .

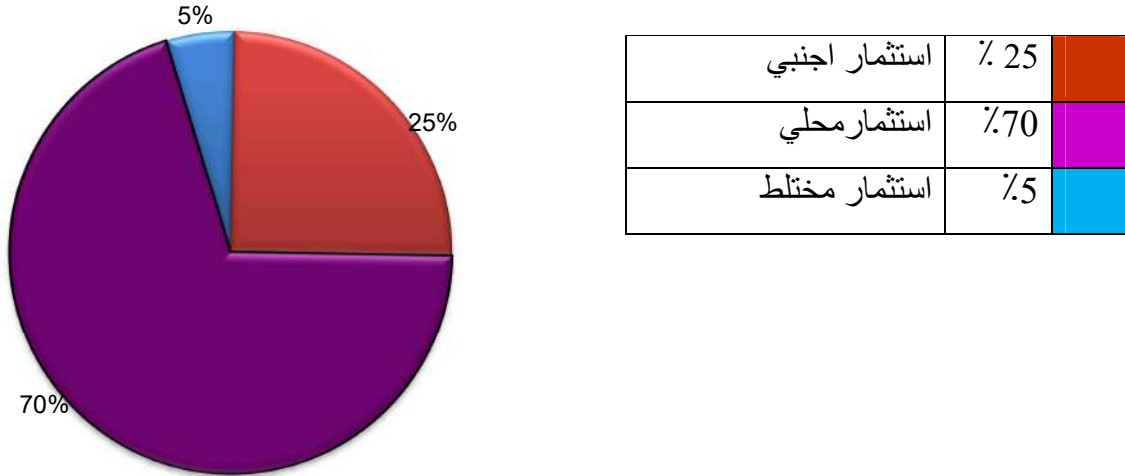
تأتي تركيا في المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات في الاقليم و يليها لبنان بالترتيب ثم تأتي طالب الاقليم الشركات الأجنبية المستثمرة بأعطاء الاولوية والأفضلية لمواطني الاقليم بالتوظيف و يُلاحظ تراجع مستوى الفقر في الاقليم إلى وتستقطب مدن اقليم كردستان الكثير من رجال الاعمال العرب والاجانب وشهدت نهضة عمرانية واقتصادية كبيرة على مدى السنوات التي اعقبت سقوط النظام العراقي السابق وُعيدَ قانون الاستثمار في اقليم كردستان واحدا من اكثر القوانين جاذبية للمستثمرين الاجانب في الشرق الاوسط باكملها إذ يحق للمستثمرين الاجانب تملك الاراضي لاغرا □ الاستثمار كما ان له حق الاعفاء الضريبي لمدة 10 سنوات ومساواته بالمستثمر المحلي من حيث الحقوق و الالتزامات (1).

(1) د.سامي حميد عباس -د.احمد عباس عبد الله - (مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى اقليم كردستان العراق)- مجلة جامعة نوروذ - العدد 3 -2013 - ص155.

فيما يلي شكل يوضح التوزيع النسبي للاستثمار المحلي والاجنبي في اقليم كردستان العراق:

شكل (9)

التوزيع النسبي للاستثمار في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-2010)



من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : د. سعد محمود الكواز - د. فريد اسماعيل السيفو - م. احمد طارق الآغا - تدفقات الاستثمار الأجنبي - نظرة خاصة لأقليم كردستان العراق - مجلة جامعة نورو - العدد 2 - 2012 - ص 333

يشير الشكل (9) ان الاستثمار الأجنبي المباشر شكل 3,744 مليار دولار و بنسبة 25% من اجمالي الاستثمار في بداية 2010 في حين ان الاستثمار المحلي بلغ 10,448 مليار دولار و بنسبة 70% من اجمالي الاستثمار للعام نفسه اما الاستثمار المختلط فقد بلغ 7,97 مليار دولار و بنسبة 5% من اجمالي الاستثمار و هذا يعني ان اجمالي الاستثمارات في الاقليم من 2006-2010 قد بلغت 22,162 مليار دولار (1) .

(1) د. سعد محمود الكواز - د. فريد اسماعيل السيفو - م. احمد طارق الآغا , تدفقات الاستثمار الأجنبي - نظرة خاصة لأقليم كردستان العراق - مجلة جامعة نورو - العدد 2 - 2012 - ص 333 .

الفصل الثالث

الأستثمار الأجنبي

المباشر في كـر بلاء

معمل اسمنت كـر بلاء

أنموذجاً

تمهيد :

يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي و تمتاز محافظة كربلاء بالاستثمار السياحي كونه من اكثر القطاعات الاقتصادية جذبا للاستثمارات المحلية والاجنبية و تأثيره في تطوير الخدمات العامة في المحافظة كوسائل النقل و الاتصالات مما يؤدي الى نشاط حركة التنمية في المحافظة وزيادة فرص العمل وفتح المجال امام تطور مهن جديدة .

ونظرا لما تتمتع به المحافظة من استقرار سياسي وامني ادى الى تشجيع حركة الاستثمار المحلي والاجنبي في كافة المجالات الاقتصادية لتلبية القطاع السياحي و نشاطه .

يقع معمل اسمنت كربلاء في الجنوب الغربي من المحافظة حيث يعتبر من المصانع الاستراتيجية في المنطقة ونظراً لاهمية المعمل كونه يقع في بيئة غنية بالمواد الاولية لصناعة الاسمنت , ان تردي اوضاع المعمل بعد عام 1991 و لغاية سقوط النظام عام 2003 لم يتمكن المعمل من النهوض بالطاقة الانتاجية التصميمية لذا تم اعلان تأهيل المعمل و ذلك بعرضه من قبل وزارة الصناعة و المعادن للاستثمار .

و قد قسم الباحث هذا الفصل على ثلاثة مباحث : المبحث الاول تناول تطور صناعة الاسمنت في العراق اما المبحث الثاني فقد تناول تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كربلاء ثم المبحث الثالث تطور انتاج الاسمنت في كربلاء معمل اسمنت كربلاء كأحد الاستثمارات .

المبحث الاول

تطور صناعة الاسمنت في العراق

اولاً: نشأة وتطور صناعة الاسمنت في العراق:

تعتبر صناعة الاسمنت من أهم وأبرز الصناعات الوطنية في العراق بدأت أول محاولة لإنشاء مشروع لإنتاج الاسمنت في العراق عام 1936 إلا أن هذه المحاولة لم تعطي ثمارها إلا في عام 1949 عندما قامت شركة الاسمنت العراقية التي تأسست عام 1948 في بغداد بإنتاج الاسمنت لأول مرة في تاريخ العراق وقد لاقت هذه الشركة نجاحاً كبيراً منذ بدأت بالإنتاج عام 1949 مما شجعها على زيادة رأسمالها ومن ثم توسيع طاقتها الإنتاجية السنوية وبسبب النجاح المتزايد الذي لاقته شركة الاسمنت العراقية اخذت هذه الصناعة تجذب الرساميل الأهلية إليها , وبمساعدة المصرف الصناعي العراقي تم تأسيس معمل (سعيدة) في عام 1949 ثم غير اسمه إلى (بغداد) يقع بالقرب من معسكر الرشيد على الضفة اليسرى من نهر دجلة وهو من أقدم المصانع في العراق واخذت تزيد من طاقتها سنة بعد اخرى حتى وصلت في عام 1955 إلى 380 ألف طن سنوياً , وبسبب النجاح المتزايد الذي لاقته الشركة آنذاك ونتيجة تزايد الحركة العمرانية في البلاد على اثر مشاريع مجلس الاعمار الذي تأسس عام 1953 قام أحد رجال الاعمال بتأسيس شركة ثانية للاسمنت في قرية بادوش شمال الموصل (شركة اسمنت الرافدين) بطاقة سنوية قدرها 200 ألف طن و بدأ المعمل بالإنتاج لأول مرة عام 1956 (1).

(1) د. عبد خليل فضيل - د. احمد حبيب رسول - جغرافية العراق الصناعية - ط1- مديرية مطبعة الجامعة - العراق - جامعة الموصل - 1978 - ص238 .

ونظراً لزيادة الطلب على الاسمنت قرر مجلس الاعمار انشاء مصنعين للاسمنت احدهما في سرجنار (السليمانية) بطاقة قدرها 100 ألف طن سنويا وبدأ الانتاج في المعمل عام 1957 والثاني في حمام العليل (جنوب الموصل) وبدأ الانتاج في المعمل عام 1961, ومن العوامل التي شجعت الممولين العراقيين على هذه الصناعة هو دعم مجلس الاعمار لهم اذ قام احد الممولين عام 1955 بتأسيس شركتين لانتاج الاسمنت احدهما في سدة الهندية (شركة اسمنت الفرات) والثانية في السماوة (شركة اسمنت المتحدة) وقد بدأت الشركة الاولى انتاجها في عام 1957 والثانية عام 1959, وهكذا اصبحت في العراق عام 1959 ثلاث شركات أهلية لانتاج الاسمنت وقد تركزت مشروعات مجلس الاعمار آنذاك على مشاريع الري والبزل والطرق والجسور والأبنية الحكومية الضخمة وإذا أضيفت معامل القطاع العام إلى القطاع الخاص تكون هناك ستة معامل في العراق في عام 1961 .

وبصدور قانون رقم 74 لسنة 1964 تم تأميم صناعة الاسمنت في العراق واصبحت هذه الصناعة كلياً تحت سيطرة القطاع العام كما منع القانون القطاع الخاص الاستثمار في هذه الصناعة في المستقبل مما أدى إلى دمج شركات الاسمنت واصبحت عددها ثلاث مجموعات :-

- 1- الشركة العامة للاسمنت العراقية وألحقت بها ثلاث معامل لانتاج الاسمنت (معمل بغداد- معمل السدة - معمل السماوة) .
- 2- الشركة العامة للاسمنت في الموصل وألحق بها معملان (معمل بادوش - معمل حمام العليل) .
- 3- الشركة العامة للاسمنت في سرجنار (معمل اسمنت سرجنار) السليمانية .

وفي سنة 1974 اصبح التوزيع الجغرافي لانتاج الاسمنت في العراق بحسب المناطق (المنطقة الشمالية - المنطقة الوسطى - المنطقة الجنوبية) نلاحظ بانها توزعت بشكل متكافئ نسبياً في مرحلة السبعينات من القرن الماضي :-

- 1- المنطقة الشمالية (السليمانية - الموصل) .
- 2- المنطقة الوسطى (بغداد - فلوجة - كبيسة) .
- 3- المنطقة الجنوبية (سدة الهندية - السماوة - الكوفة) (1) .

ويمكن توضيح معامل الاسمنت في العراق بالجدول 11 :

(1) د . عبد خليل فضيل - مصدر سابق - ص238-239.

جدول (11)

معامل الاسمنت في العراق (2010)

ت	اسم المعمل	تاريخ الانشاء	تاريخ الانتاج	الحالة التشغيلية
اولا	الشركة العامة للاسمنت العراقية			
1	معمل اسمنت بغداد	1946	1949	متوقف
2	معمل اسمنت الفلوجة	1973	1975	متوقف
3	معمل الاسمنت الابيض في الفلوجة	1977	1978	عامل
4	معمل اسمنت كبيسة	1981	1983	عامل
5	معمل اسمنت التأميم	1981	1984	عامل
6	معمل اسمنت القائم	1986	1989	عامل
ثانيا	الشركة العامة للاسمنت الجنوبية			
1	معمل اسمنت بابل (سدة الهندية سابقا)	1955	1957	عامل
2	معمل اسمنت السماوة	1955	1958	عامل
		معمل اسمنت السماوة السابق		
	معمل اسمنت الجنوب	1975	1979	عامل
3	معمل طحن اسمنت البصرة في ام قصر	1973	1974	عامل
4	معمل اسمنت النجف الاشرف (الكوفة سابقا)	1973	1974	عامل
5	معمل اسمنت الكوفة الجديد	1975	1977	عامل
6	معمل اسمنت كربلاء	1982	1984	عامل
7	معمل اسمنت المثنى	1982	1984	عامل
ثالثا	الشركة العامة للاسمنت الشمالية			
1	معمل اسمنت بادوش القديم	1953	1955	عامل
2	معمل اسمنت حمام العليل القديم	1956	1961	عامل
3	معمل اسمنت حمام العليل الحديث	1977	1979	عامل
4	معمل اسمنت سنجار	1986	1989	عامل
رابعا	معامل الاسمنت التابعة لاقليم كردستان العراق- السليمانية			
1	معمل اسمنت سرجنار	1956	1957	عامل
2	معمل اسمنت طاسلوجة	1984	1986	عامل

من عمل الباحثة استنادا الى المصدر : شاكور حمود صلال جبر - تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت كبيسة للفترة 1996-2009 (رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - 2010 - ص 15 .

نلاحظ من الجدول (11) بانه يوجد في العراق حاليا عدة معامل موزعة على ثلاث شركات فضلا عن اقليم كردستان العراق الذي يعدّ المنطقة الرابعة و يبين الجدول الحالة التشغيلية للمعامل حالياً .

اما المرحلة الثالثة (تصنيع الاسمنت) :- في القرن التاسع عشر تمكن البناء الانكليزي جوزيف أسدين (Joseph Asdin) وهو بريطاني الجنسية من إدخال تحسينات جديدة على الاسمنت المطور على يد لويس فيكات وفي عام 1824 حصل على براءة اختراع لـ (اسمنت بطئ التصلب) اطلق على هذا الاسمنت اسم الاسمنت البورتلاندي لانه يشبه الصخور الموجودة في منطقة بورتلاندي في جنوب انكلترا وقد تأسس أول مصنع للاسمنت في منطقة بولون سو مير (Boulogne-sur-mer) في فرنسا في عام 1846 وفي عام 1868 بدأت فرنسا انتاجها للاسمنت في تيل (Tell) باقليم أريش ومع تطور وتسارع عمليات □نع الاسمنت ازدهرت هذه الصناعة بشكل ملحوظ لقد تطورت □ناعة الاسمنت دون توقف بعد ظهور (فرن حركي الدوران حول نفسه مكسر لكريات الكنكر) وفي عام 1870 كان انتاج الطن الواحد من الكنكر المكون الرئيسي للاسمنت يستغرق 40 ساعة اما اليوم فيستغرق (3) دقائق (1) .

وفي اواخر القرن التاسع عشر در □الفرنسي لوشاتوليه التركيب الكيماوي لمختلف مركبات الاسمنت وتابع الامريكي بوغ استكمال هذه البحوث وانجازها , وفي بداية القرن العشرين تو □الفرنسي جولز بيد (Jules Bied) مدير ابحاث في مجال الاسمنت في سنة 1908 إلى □نع الاسمنت الالوميني من (الحجر الجيري والبوكسيت*) ومع تزايد الحاجة إلى الاسمنت, طورت □ناعته و□ذلت كل الامكانيات لتحسين نوعيته, وطرق انتاجه والوسائل التقنية المستخدمة لزيادة كمية الانتاج وتقليل الكلفة وا □بحت □ناعة الاسمنت مؤشرا لنمو الفعاليات الانشائية كما ا □بحت مادة الاسمنت احدى العنا □ر المهمة في بناء الحضارات الحديثة وأحد المعايير الاساسية للتطور الاقتصادي (2) .

ويعتقد الباحث ان اعطاء لمحة تاريخية لمادة الاسمنت عبر الزمن بسبب اهمية هذه المادة في حياة المجتمعات كافة.

(1) اي . ام . نيفيل , خواص الخرسانة , ترجمة المهندس □حقي اسماعيل محمد الجنابي , ط1 , مؤسسة المعاهد الفنية للنشر,العراق , 1985 , ص33 .

(2) محمد عبد الله الدرايسة - عدلي محمد عبد الهادي , ,مصدر سابق , ص15 .

*البوكسيت :- هو الخام الطبيعي الذي يصنع منه معدن الالومنيوم و يستعمل قسم منه في الشدذ و التلميع .
* الحجر الجيري :- نوع من انواع الصخور الرسوبية .

ثالثاً: طرق صناعة الاسمنت :

تعتبر □ ناعة الاسمنت من اهم □ ناعات مواد البناء و التشييد في العراق و التي بدأت منذ زمن بعيد و قد مرت عمليات تصنيع الاسمنت بمراحل متطورة عديدة كان الهدف منها هو التقليل من الاستخدام المتزايد للماء و الطاقة في عملية التصنيع بالاضافة الى زيادة الجودة للمنتج و الطريقة الرطبة في □ ناعة الاسمنت تكون المواد الاولية المستخدمة فيها تحتوي على كميات كبيرة من الماء فألية العمل في هذه الطريقة هي تكسير المواد الخام من حجر جيرى و سيليكات و طفلة و اتربة سطحية بواسطة الكسارات ثم تنخل و تنقل ليتم تخزينها على هيئة اكوام في مناطق مفتوحة او مغطاة تنقل المواد الخام في طواحين المعلقات (Slurry Mills) حيث تخلط بالماء و يستمر طحن المعلق حتى يصل الى درجة النعومة المطلوبة , ينقل المعلق بعد ذلك الى □ واعم التخزين اذ يصبح متجانساً بعد الضبط النهائي لمكوناته و تؤخذ منه عينات بشكل دوري لضمان مطابقة تركيباته للموا □ فات ثم ينقل المعلق الى احواض المعلقات (Slurry Basins) حيث تقوم الطواحين بتحويله الى خليط متجانس بواسطة مبرد هوائي من 1400 درجة مئوية الى ما بين 60-200 درجة مئوية يسحب المعلق من قاع الاحواض الى فتحة تغذية الفرن الدوار (Rotary Klin) و الفرن الدوار هو فرن اسطواني طويل مبطن من الداخل بالطوب الحراري و يدور ببطئ حول محور يميل قليلاً عن المستوى و يسمح هذا الميل بدفع محتويات الفرن اثناء الدوران الى الامام و تتولد عند الطرف الامامي الاسفل من الفرن غازات احتراق عالية الحرارة تتدفق الى الجزء الاعلى الخلفي من الفرن في تيار معاكس لحركة محتويات الفرن المندفعة الى اسفل و يتم تبريد الكلنكر و ينقل بعدها الى طواحين اذ يضاف اليه الجبس و يطحن و يعبئ في اكيا □ ورقية او بلاستيكية(1).

ويعتقد الباحث ان الغرض مما تقدم هو لتعريف القارئ بماهية مادة الاسمنت و مم تصنع هذه المادة (المواد الاولية الخام)- وكيف تصنع لأهمية هذه الصناعة الحيوية في الاقتصاد.

(1) عهد اسماعيل رحيم الجنابي - امثلية الانتاج و الارباح في المنشأة العامة لاسمنت الجنوبية- دراسة قياسية تطبيقية في معمل اسمنت الكوفة للمدة 2008-2010 - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الكوفة -2012 -ص45-46.

ان معامل الاسمنت في العراق تستعمل الطريقة الرطبة والجافة ,والطريقة الرطبة تعتبر اكثر تكلفة بسبب الكلفة الزائدة للطاقة الاضافية اللازمة لتبخير الماء المضاف الى المواد الخام وارتفاع اسعار الوقود ؛ لذلك اتجهت معظم مصانع العراق الى الطريقة الجافة لانها اقتصادية اكثر من الطريقة الرطبة من حيث تكاليف الانتاج (1).

رابعاً : انواع الاسمنت في العراق :

هناك انواع متعددة من الاسمنت تختلف من ناحية الترتيب ولكنها تشترك جميعها في خاصية التصلب التي يتميز بها الاسمنت العراقي ولكنها تستعمل لاجراض مختلفة ومن هذه الانواع ما يلي (2):

- 1- الاسمنت البورتلاندي بانواعه (الاعتيادي - المعدل - سريع التصلب - واطئ الحرارة - مقاوم للاملاح الكبريتية - اسمنت بورتلاندي الابيض).
- 2- الاسمنت عالي الالومينا : يستخدم في خرسانة المصانع وخرسانة الاسمنت عالي الالومينا و هو اكثر مقاومة من البورتلاندي العادي .
- 3- الاسمنت البورتلاندي الفائق النعومة : يستخدم في بناء وتشبيد الجسور وتصنيع اساسات السكك الحديدية .
- 4- الاسمنت البورتلاندي الحديدي : يستخدم في اجراض التشبيد العامة .
- 5- اسمنت الحجر الجيري البورتلاندي .

(1) د. هاني طالب - الكيمياء للمهندسين - ط1- منشورات جامعة دمشق -كلية الهندسة المدنية -2010-ص194.
(2) زهير ساكو - ارتين ليفون-انشاء المباني - جامعة بغداد - كلية الهندسة - قسم الهندسة المدنية- ط1 - 2007 - ص91-96 .

خامساً: نبذة مختصرة عن بعض معامل اسمنت العراق:

1- معمل اسمنت بغداد: هو أول معمل لإنتاج الاسمنت في العراق، بوشر بإنشائه من قبل شركة الاسمنت العراقية المساهمة عام 1946، بدأ الإنتاج فيه لأول مرة في عام 1949، بطاقة تصميمية قدرها (80) ألف طن سنوياً يعمل بالطريقة الرطبة، جهزت مكائنه من قبل شركة (أدكرالن الانجليزية). تم توسيع الطاقة الإنتاجية لهذا المعمل بإضافة ثلاثة أفران أخرى بطاقة (300) ألف طن سنوياً، وكانت الشركة المجهزة لمعدات ومكائن هذه الأفران هي (أف.أل. سميث الدنماركية). تميز معمل اسمنت بغداد بتنوع إنتاجه فقد أنتج خمسة أنواع من الاسمنت وهي الاسمنت العادي، والمقاوم، والمعتدل، وسريع التصلب، وواطئ الحرارة، إضافة إلى ذلك اسمنت آبار النفط بكميات تجريبية بلغت حوالي 250 طن في عام 1985 توقف المعمل عن الإنتاج والمبيعات عامي (1985-1986) (1).

2- معمل اسمنت الكوفة: هو احد المعامل الكبيرة التابعة للشركة العامة للاسمنت الجنوبية يعمل بالطريقة الرطبة اسس عام 1977 في قضاء الكوفة / منطقة البراكية على ارض مساحتها الكلية 1 كم² من قبل شركة دنماركية و يبعد عن مركز مدينة الكوفة 7 كم وعن مدينة النجف 10 كم وقد أسهمت عوامل موقعية ومكانية أخرى في اختيار موقعه وتعتمد □ ناعة الأسمنت على المواد الاولية (حجر الكلس، التراب، الجبس) الكبيرة الحجم وثقيلة الوزن وقليلة الثمن التي لا يمكن نقلها لمسافات بعيدة بسبب ارتفاع كلفة النقل ويستعمل المعمل الحزام الناقل في نقل الكلس الذي يبعد نحو 23.7 كم لتقليل كلفة النقل، وبالنسبة لمصادر الطاقة والوقود إذ تحتاج إلى كميات كبيرة من الكهرباء تعتمد بذلك على الشبكة الوطنية والمحطة الغازية القريبة منها، غير إن الزيوت المستخدمة توفرها من مصفى الدورة ويتحمل المعمل تكاليف نقلها (2).

(1) شاكر حمود □ لال- مصدر سابق - ص 10.

(2) عهد اسماعيل رحيم الجنابي - مصدر سابق - ص 72.

3- معمل اسمنت كبيسة : يقع معمل اسمنت كبيسة في محافظة الانبار/قضاء هيت ينتج المعمل الاسمنت البورتلاندي الاعتيادي عدد الخطوط الانتاجية في المعمل اثنان و تبلغ الطاقة التصميمية للمعمل 2,000,000 طن سنويا , تأسس المعمل في عام 1981 بدأ الانتاج عام 1983 الشركة التي أنشأت المعمل كاواساكي اليابانية يعمل المعمل بالطريقة الجافة فيما يلي جدول يبين الانتاج الفعلي للمعمل للمدة 2000-2013 (1) :-

جدول (12)

الانتاج الفعلي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة 2000-2013

ت	السنوات	الانتاج الفعلي / طن سنويا	معدل النمو السنوي %
1	2000	620320	—————
2	2001	863394	35.73
3	2002	799783	7.36-
4	2003	202831	74.63-
5	2004	197497	2.62-
6	2005	245913	24.51
7	2006	211174	14.12-
8	2007	251940	19.30
9	2008	277180	10,01
10	2009	208531	24.76-
11	2010	142792	31.52-
12	2011	169694	18.83
13	2012	479504	182.56
14	2013	1060695	121.20
15	معدل النمو السنوي المركب		4.2%

المصدر : الشركة العامة للأسمنت العراقية على الموقع الالكتروني www.icsciraq.com احتسب العمود الثالث و الحقل (15) من قبل الباحثة

نلاحظ من الجدول (12) ان اقصى قيمة و □ لها معدل النمو السنوي هي في سنة 2013 وبهذه النسبة نرى ان المعمل قد حقق تطوراً حقيقياً في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة حيث يقع المعمل وتوفر مستلزمات الانتاج من الوقود والزيوت كل ذلك ادى الى رفع معدل النمو المركب السنوي اذ بلغ 4,2% وهو نسماهمة جيدة في تكاليف الانتاج . بينما اقل معدل و □ اليه معدل النمو السنوي هو في سنة 2003 اذ بلغ -74,63 وسببه سقوط النظام والوضع الامني الذي ساد في انحاء العراق.

على الموقع الالكتروني www.icsciraq.com (1)

4- معمل اسمنت ما □ - بازيان : وهو أحد المصانع العملاقة التي قامت بإنشائها شركة ما □ العراق للاستثمار الصناعي / السليمانية (إحدى شركات مجموعة ما □ القابضة) من ضمن مشاريع استراتيجية عملاقة أخرى للمجموعة مثل (اربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، مصنع للحديد والصلب إلخ) وذلك للمساهمة بشكل فعال في إحياء البنية التحتية وإعادة إعمار العراق ومن ثم المساهمة في تطوير البلد، حيث يعتبر الاسمنت من المواد الإنشائية الأساسية لأعمال البناء , تم البدء بإنشاء مصنع اسمنت ما □ عام 2008 في إقليم كردستان العراق / ناحية بازيان الواقعة على بعد (35) كم غرب مركز مدينة السليمانية، في منطقة سهلية محاطة بالجبال من جميع الجهات، على مسافة قريبة جداً من موقع مصادر المواد الأولية (الحجر الجيري والطفلة والجبس) اللازمة لتصنيع الاسمنت .

المصنع مكون من ثلاثة خطوط متوازية لإنتاج الاسمنت بطاقة إجمالية 6 مليون طن سنوياً تم إنشاؤها تباعاً على مساحة أرض تساوي مليون متر مربع وعلى النحو التالي :

(1) الخط الأول: بطاقة إنتاجية (2) مليون طن سنوياً، تم البدء بإنشائه عام 2008 وتمت المباشرة بالإنتاج بتاريخ 2010/1/1 .

(2) الخط الثاني : بطاقة إنتاجية (2) مليون طن سنوياً، تم البدء بإنشائه أواسط عام 2009 وتمت المباشرة بالإنتاج بتاريخ 2011/8/16 .

(3) الخط الثالث : بطاقة إنتاجية (2) مليون طن سنوياً، تم البدء بإنشائه عام 2011 وتم تشغيله بتاريخ 2013/1/31 .

يتم إنتاج الأنواع التالية من الاسمنت والقابلة للزيادة حسب حاجة السوق :

- الاسمنت البورتلاندي الإعتيادي : (OPC) نوع (R 5 . 42 CEM I) للإستخدام في مختلف الأعمال الإنشائية .
- الاسمنت المقاوم للأملاح : (SRC) للإستخدام في الأعمال الإنشائية التي تتطلب مقاومة عالية للأملاح الكبريتية (خصوصاً الأساسات)
- الاسمنت البورتلاندي عالي النعومة : نوع (R 5 . 42 CEM I) للإستخدام في □ ناعة الكتل الكونكريتية الجاهزة والبلوك .

وُنفذ المشروع (الأعمال المدنية والنصب والتركيب وتجهيز المعدات) من قبل شركة سينوما الصينية المتخصصة ببناء مصانع السمنت , بطريقة تسليم المفتاح (1) .

5- معمل اسمنت كركوك : يقع المعمل في محافظة كركوك / قضاء ليلان ينتج المعمل الاسمنت البورتلاندي العادي عدد خطوط المعمل الانتاجية اثنان , الطاقة التصميمية للمعمل 2 مليون طن سنوياً تأسس المعمل بتاريخ 1981 و بدء بالانتاج في عام 1984 , الشركة المنفذة للمعمل كاواساكي اليابانية و يعمل المعمل بالطريقة الجافة .
وفيما يلي جدول يوضح الانتاج للمعمل للمدة 2000-2013 :

جدول (13)

الانتاج لمعمل كركوك للمدة 2000-2013

ت	السنوات	الانتاج الفعلي/طن سنويا	معدل النمو السنوي %
1	2000	495370	_____
2	2001	636193	28.42
3	2002	866937	36.26
4	2003	274953	68.28-
5	2004	215371	21.66-
6	2005	373695	73.51
7	2006	439355	17.57
8	2007	341945	22.17-
9	2008	325174	4.9-
10	2009	193954	40.35-
11	2010	309707	59.68
12	2011	292572	5.53-
13	2012	415384	41.97
14	2013	516890	24,43
15	معدل النمو المركب السنوي		0.33%

المصدر : الشركة العامة للاسمنت العراقية على الموقع الالكتروني: www.icsciraq.com

احتسب العمود الثالث والحقل (15) من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول.

نلاحظ من جدول (13) بلغ اقصى معدل سنوي لانتاج الاسمنت في معمل اسمنت كركوك هو في سنة 2005 ويعود الارتفاع الى عوامل اقتصادية متعلق بالموارد الاولية التي يُجهز بها المعمل كمادة الكنكر المادة الوسيطة في □ ناعة الاسمنت وكذلك الى عوامل فنية تتعلق بالمكائن والالات والطاقة الكهربائية والوقود , اما معدل السنوي المركب فهو منخفض كحال بقية المصانع في العراق.

6- معمل الاسمنت الابيض في الفلوجة : يقع معمل اسمنت الفلوجة في محافظة الانبار قضاء الفلوجة و ينتج الاسمنت الابيض , عدد خطوطه الانتاجية ثلاثة خطوط , الطاقة التصميمية للمعمل 291 الف طن اسمنت سنويا تأسس المعمل في عام 1978 بدأ في الانتاج عام 1984 , يعمل بالطريقة الجافة , الشركة التي انشأت المعمل , الخط الاول : شركة كراو □ مافاي الالمانية اما الخط الثاني والثالث : BKMI الالمانية .

و فيما يلي جدول يوضح الانتاج الفعلي للمعمل للمدة 2000-2013 :-

جدول (14)

الانتاج الفعلي لمعمل الفلوجة للاسمنت الابيض للمدة 2000-2013

ت	السنوات	الانتاج الفعلي /طن سنويا	معدل النمو السنوي%
1	2000	81861	_____
2	2001	113120	38.18
3	2002	154398	36.39
4	2003	54110	64.95-
5	3004	48871	9.68-
6	2005	57956	11.58
7	2006	19161	66.93-
8	2007	5266	72,51-
9	2008	1520	71.13-
10	2009	11716	670.78
11	2010	14717	25.61
12	2011	65671	346.22
13	2012	39476	39.88-
14	2013	51604	30.72
15	معدل النمو السنوي المركب		3.5-%

المصدر : الشركة العامة للاسمنت العراقية على الموقع الالكتروني : www.icsc-iraq.com

الحقل 15 والعمود الثالث احتسب من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول.

نلاحظ من الجدول (14) اقصى معدل نمو سنوي بلغ في سنة 2011 ويعود سبب ذلك لعدة

عوامل منها الاستقرار الامني التي كانت تتمتع به المنطقة في 2011 اضافة الى تجهيز المعمل بالوقود والطاقة الكهربائية التي يحتاجها المعمل لتشغيله .ولكن نلاحظ ان هناك انخفاض في معدل النمو السنوي المركب للمدة 2000-2010 وهذا يعود لاسباب فنية تتعلق بالمكائن والالات والطاقة الكهربائية.

المبحث الثاني

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كربلاء

أولاً: مقدمة عن محافظة كربلاء:

تقع محافظة كربلاء على بعد 105 كم الى الجنوب الغربي من العاصمة العراقية بغداد يحدها من الشمال محافظة الانبار و من الجنوب محافظة النجف و من الشرق محافظة الحلة و قسم من محافظة بغداد و من الغرب بادية الشام , تبلغ مساحة محافظة كربلاء 5034 كم² و نفوسها بحدود 1,130,000 نسمة .

ان محافظة كربلاء المقدسة تزخر بمجموعة من الثروات الطبيعية كالمعادن و مصادر المياه الطبيعية والاراضي الخصبة والموارد البشرية المتخصصة والكفاءة والتي يمكن ان تؤسس لبيئة استثمارية ناجحة .

تمتلك محافظة كربلاء مجموعة من المقومات جعلها من اكثر المحافظات جذبا للاستثمار المحلي والاجنبي المباشر و من اهم هذه المقومات :

- 1- بيئة آمنة للاستثمار لما تتمتع به من استقرار امني جيد .
- 2- اراضي زراعية و مياه ومناخ ملائم للزراعة .
- 3- موارد بشرية وايدي عاملة و خبرات فنية .
- 4- السياحة الدينية المتمثلة بالعتبتين المقدستين الحسينية والعباسية التي يزورها 35,000,000 زائر سنوياً⁽¹⁾ .

(1) هيئة استثمار كربلاء - دليل المستثمر- 2011- ص3-4 من خلال مقابلة مع رئيس القسم الاقتصادي والفني علي الشهرستاني.

يتأثر المناخ الاستثماري في العراق بشكل عام و بكربلاء بشكل خاص بعدد من العوامل التالية :

1- وضوح التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار و خاصة الاستثمار السياحي و ملائمتها لآداب الاعمال و المستثمرين المحليين و الاجانب يعتبر الاستثمار السياحي احد مصادر زيادة الدخل الوطني وزيادة فرص العمل والقضاء على البطالة نظراً لما تدره السياحة من عائد بالعملة الصعبة, ولكون العراق بلد سياحي يستطيع تحقيق نهضة سياحية شاملة لتوفر جميع مقومات الجذب السياحي فيه .

2- يتألف التشريع السياحي العراقي مجموعة من القرارات الرئاسية والقوانين الوزارية حيث شملت المادة الثانية من قانون وزارة السياحة رقم 13 لسنة 2012(ثالثاً) الآتي :

(الاهتمام بالسياحة و النهوض بواقعها و تطويرها و جعلها مناطق جذب سياحي للمراكز الدينية باعتبارها رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني و تعزيز دور القطاع الخاص و تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيها بالتنسيق مع الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة بأقليم)

المادة (رابعاً) من القانون اعلاه :

(الاشراف و الرقابة على المشاريع الاستثمارية في السياحة المملوكة للدولة و القطاعين المختلط و الخاص بما ينسجم و الاغراض السياحية و تحفيز الاستثمارات الاجنبية و الوطنية فيها).

اعتمدت محافظة كربلاء سياسة استثمارية فعالة على اهم الشركاء التجاريين على مستوى العالم و بناءً على ذلك اضافة الى المقومات السابقة قيام مجلس محافظة كربلاء بتحديد الفرص الاستثمارية المتوافرة في المحافظة وتشريعات قانونية واضحة ليتسنى للمستثمرين اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع على ما جاء بقانون الاستثمار , كذلك تطوير القطاع المصرفي وتأمين اعادة تصدير رأسمال الاجنبي وتخصيص اراضي وتهيئتها للاستثمار المحلي والاجنبي وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين الاجانب و المستفيدين و ايجاد الضمانات القانونية وتقديم التسهيلات كافة (1).

(1) هيئة استثمار كربلاء - مصدر سابق - ص 12 .

ثانياً: المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة في كربلاء:

أ- الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية :

ان هيئة الاستثمار في كربلاء تعمل على انشاء المحطات الكهربائية التالية :

- محطة غازية لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة 1250 ميكا واط في ناحية الخيرات .
- محطة كهرباء الكمالية لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة (الديزلات) بطاقة 300 ميكا واط تعمل على النفط الاسود . (بالامكان تحويلها لاحقا لتعمل على الغاز)
- محطة غازية لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة 250 ميكا واط ضمن ناحية الجدول الغربي (1).

ويعتقد الباحث ان الاستثمار في مجال الكهرباء يعتبر ناجحاً في المحافظة لوجود شحة كبيرة في انتاج الكهرباء و المحافظة تحفل بالمناسبات الدينية على مدار السنة و هذه الخدمة مطلوبة للزائرين و تعتبر فرصة استثمارية للشركات الاجنبية على ان تضع الدولة مصلحة المواطن اولا و عدم استغلاله من قبل هذه الشركات .

ب-الاستثمار في مجال الصحة : للعتبة الحسينية المقدسة دوراً في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في كربلاء و كان الهدف الاساسي من تشكيل قسم الاستثمار في العتبة هو تنشيط حركة الاستثمار في كربلاء و الهدف منها دعم الصناعة العراقية و ذلك بأنشاء مصانع حديثة تستطيع امتصاص جزء من البطالة وتقليل العملة الصعبة التي تنفق خارج البلد جراء استيراد السلع الاجنبية اذ قام قسم الاستثمار في العتبة الحسينية بتنفيذ مشروع مستشفى جديد يحتوي على احدث الاجهزة الطبية المستوردة و بأختصاصات مختلفة على الارض التابعة للعتبة الواقع على طريق الحر سيكون لهذا المشروع الاستثماري الانساني الاثر الكبير في خفض نسبة المواطنين الذين يسافرون الى خارج البلد لاجراء العمليات و تلقي العلاج و الذي يسهم في تخفيض اجور العمليات داخل البلد اضافة الى انشاء مشروع مجمع عيادات و مختبرات طبية مستعينة ببعض الخبرات الاجنبية (2).

(1) دليل المشاريع الاستثمارية و الانجازات الهندسية للعتبة الحسينية المقدسة - 2011 - ص15.

(2) هيئة استثمار كربلاء - مصدر سابق - ص31 .

ثالثاً: الاستثمار في مجال الصناعة:

هناك مشاريع في القطاع الصناعي تسعى محافظة كربلاء في ا□ دار بعض التشريعات لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتأهيل المنشآت الصناعية القائمة وانشاء منشآت جديدة وهناك أنشطة □ ناعية في محافظة كربلاء من الممكن تطويرها عن طريق هذه الاستثمارات مثل :

- 1- الصناعات ذات التقنية العالية مثل الصناعات الدوائية و البتروكيمياوية و البلاستيكية .
- 2- الصناعات الثقيلة مثل (الحديد و الصلب) وهناك منطقة مخصصة تبعد 20 كم عن المدينة .
- 3- □ ناعة تعليب الاغذية و مياه R.O. . و فيما يلي اهم الفرص الاستثمارية المطلوبة في الصناعات الغذائية : -

أ- انتاج و تعليب الفواكه و الخضروات و تجفيف بعضها .

ب- □ ناعة التمور , الدبس , السكر السائل .

ج - استخراج الزيوت النباتية , استخراج النشأ .

د- □ ناعة الورق .

هـ - □ ناعة المنسوجات القطنية و الصوفية و الجلدية(1) .

اضافة الى ذلك من الشركات الاجنبية الاستثمارية في كربلاء شركة الكوثر الايرانية المصممة لمشروع مجمع سيد الشهداء الخدمي الكبير ويقع المشروع في شارع قبلة ابا الفضل العبا□ (ع) على مساحة مقدارها 2500 م² و بكلفة تقديرية تبلغ 10 مليار دينار عراقي وبمدة انجاز قدرها 24 شهراً , اما الجهة المشرفة هندسيا فهي قسم المشاريع الهندسية في العتبة الحسينية المقدسة(2).

(1) هيئة استثمار كربلاء - مصدر سابق - ص8.

(2) عدنان مطر نا□ ر - ثقافة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد - 2013- ص202.

مربعاً - الاستثمار الاجنبي في مجال النقل :

تتوفر في محافظة كربلاء فرص استثمارية اجنبية وامكانات لقطاع النقل بفروعه و

الجدول التالي يوضح تلك الفرص : جدول (15)

ت	المشروع	طول المسار	طاقة النقل	السرعة التصميمية	تفايل اخرى
1	مشروع خط سكة حديد مسيب - كربلاء-نجف- سماوة	228 كم مزدوج	8 مليون مسافر / سنة	250 كم / ساعة للمسافرين 140 كم/ساعة للبضائع	يحتوي المشروع على 14 محطة
2	مشروع خط سكة حديد كربلاء - رمادي	113 كم مفرد قياسي	الحمولة المحورية 24 طن	250 كم / ساعة للمسافرين	يهدف المشروع الى ربط مشروع عكايش - كربلاء و مشروع بغداد - عكايش
3	قطار كربلاء المعلق	طول مسار المرحلة الاولى 18 كم مزدوج	_____	السرعة القصوى 90 كم/ساعة	سوف ينفذ على مراحل. عدد المحطات 20 محطة
4	مشروع مطار الفرات الاوسط الدولي	انشاء فندق في المطار مع كافة الخدمات	6 مليون مسافر سنويا للمرحلة الاولى	_____	يبعد 25 كم الى الجنوب من كربلاء قرب خان الربع على طريق النجف باتجاه الصحراء نحو الخط الاستراتيجي
5	الطريق الحولي الرئيسي (الرابط)	طريق حول كربلاء يستخدم لتقليل الزخم	_____	_____	_____

المصدر : الجدول من عمل الباحثة استنادا على بيانات هيئة استثمار كربلاء -ص22-23- مقابلة شخصية مع علي مجيد الشهرستاني - مسؤول القسم الاقتصادي والفني - تاريخ المقابلة 2015/3/10.

نلاحظ من الجدول (15) بأن زيادة الطرق وتحسين وسائل النقل المختلفة من طرق برية وسكك حديد و مطارات ومرآب وفق القياسات والمواصفات الدولية الحديثة تسهم في تحقيق ميزتين هما خدمة سكان محافظة كربلاء و زيادة حجم الحركة السياحية لمدينة كربلاء فضلا عن الحركات اليومية من نقل المنتجات الغذائية و الصناعية و الزراعية ... الخ , مما يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي والاجنبي في هذه القطاعات ويسهم في القضاء على البطالة وتشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة العاطلة من ابناء المحافظة.

وفيما يتعلق بالمطار بدأت شركة ADPI الفرنسية المتخصصة بإنشاء المطارات في بناء مكونات مطار كربلاء الدولي بمساحة 200 دونم و على بعد 22 كم² عن مركز المدينة باتجاه مدينة النجف الاشرف و بكلفة تتراوح بين مليار - 3 مليارات دولار ويتم على مراحل عدة , المرحلة الاولى الطاقة الاستيعابية عند بدأ التشغيل الى 6 مليون مسافر سنوياً , اما في المرحلة الثانية فتصل الطاقة الاستيعابية الى 12 مليون مسافر سنوياً , و في المرحلة الثالثة ستبلغ الطاقة الاستيعابية 20 مليون مسافر سنوياً , ان بناء هذا المطار سينعش الواقع الاقتصادي لسكان المحافظة و ذلك من خلال زيادة عدد الوافدين من خارج البلد اضافة الى ذلك انشاء مطار اخر في منطقة (عون) و يعتبر هذا المشروع فرصة استثمارية اجنبية مباشرة اخرى في المحافظة تتيح التكامل مع مطار الفرات الاوسط , طول مدرج المطار كم و عرضه 30 م و يبعد عن الطريق الرابط بين كربلاء- بغداد 6 كم قرب امام عون مجاور منشأة الفتح. اصف الى ذلك أبرمت الامانة العامة للعتبة العباسية المقدسة عقداً مع شركة (كونكريت الاسترالية) لإنشاء فندق سياحي خمس نجوم على وفق المعايير و المقاييس الدولية المتبعة في بناء الفنادق لدعم السياحة الدينية و الوضع الاستثماري في محافظة كربلاء , يقع الفندق شمال مدينة كربلاء المقدسة على الطريق المؤدي الى مدينة بغداد يحتوي على 750 غرفة من ثلاثين طابق و بمساحة قدرها 6 دونم يحتوي على مكاتب و اجنحة خاصة و قاعات للمؤتمرات و كراج لوقوف السيارات و عدد من المرافق الخدمية اضافة الى ذلك انشاء اكااديمية لتخريج ملاك مختص في مجال ادارة الفنادق و السياحة بما يتناسب و طبيعة مدينة كربلاء و تمنح شهادة البكالوريوس و الماجستير في علوم الادارة و الفنادق و السياحة و المحاسبة و التسويق ويمثل المشروع فرصة استثمارية لتشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة في كربلاء وهناك دراسة حديثة لاقامة فندق اخر خمس نجوم من تصميم المكتب الالمانى في ابو ظبي في منطقة باب على مساحة ارض 8000 م² وسينفذ من قبل مستثمر اجنبي بشرط ان تكون العمالة عراقية و الاشراف عراقي (1).

(1) عدنان مطر ناظر - مصدر سابق - ص200-202 .

والجدول (16) يوضح اهم الاستثمارات الاجنبية و العربية المباشرة في محافظة كربلاء

ت	نوع القطاع	جنسية المستثمر	و □ ف المشروع	كلفته /دولار	عدد العاملين اثناء التنفيذ	عدد العاملين الدائمين	نسبة العمالة العراقية	نسبة المواد الاولية المحلية	مدة الانجاز / شهر
1	سكني	عراقية- كندية	مجمع سكني عامودي ذات 6 طوابق بمجموع 4833 وحدة سكنية و بسنة نماذج مختلفة من حيث المساحة مع الخدمات والبنى التحتية	248,271,180	1000	100	%50	%75	54
2	سياحي	لبنانية	فندق	29,878,000	145	145	%60	قائم	
3	سياحي	لبنانية	فندق	28,319,500	140	140	%60		
4	سياحي	لبنانية	فندق	28,405,000	174	174	%60		
5	□ ناعي	عراقية- اماراتية	يتألف المشروع من معامل بأربع خطوط لإنتاج : الثرمستون (14 مليون قطعة سنويا) +البلوك و الكيربستون والانتزلوك (12مليون سنويا) + الطابوق الجيري (81,6 مليون طابوقة سنوياً)+الكاشي الموزاييك(4,5 مليون بلاطة سنوياً)مع كافة متطلبات المشروع من خدمات و منشآت	39,050,551	100		-30 % 70		18
6	خدمات	ايرانية	معمل فرز و اعادة تدوير النفايات , معمل انتاج السماد من المخلفات العضوية , موقع طمر □ حي للنفايات البلدية , موقع طمر □ حي للنفايات الخطرة	47,937,000	200	200	%80	%100	18
7	سكني	عراقية- كندية	مجمع سكني يضم 2770 وحدة سكنية توزع كما يلي : 678 شقة نوع A مساحة 76 م ² + 678 شقة نوع B مساحة 84 م ² + 678 شقة نوع C مساحة 88 م ² + 736 شقة نوع D مساحة 128 م ² مع كافة الخدمات و البنى التحتية	189,187,400	1000	100	%50	%50	48

36	_____	750	285	1000	42,479,035	فندق سياحي خمس نجوم ذو 20 طابق يتألف من 236 غرفة (180 غرفة 2 سرير + 56 غرفة 3 سرير) و 37 جناح (20 جناح 2 سرير + 17 جناح 3 سرير) منها جناح VIP عدد 5 و جناح رئاسي عدد 2 و جناح ملكي 1 و بمجموع اسرة 639 سرير بالإضافة الى كافة الخدمات و المكاتب و مصممة وفق احدث الطرز العالمية مع انظمة اطفاء الحرائق و سلام النجاة و نظام حماية (كاميرات)	اماراتية	سياحي	8
20	67%	750	1800	600	38,660,000	معمل لانتاج الحديد و الصلب و الفولاذ و حديد التسليح الملائم للبناء بطاقة 230 الف طن سنوياً بطريقة السبك و التصفيح يتكون من ورشة سبك و افران كهربائية و ورشة السبك و ورشة التصفيح لانتاج اسلاك الفولاذ و فرن التسخين و محطة توليد كهرباء و محطة معالجة الماء و اجهزة تخفيف الغبار و مختبر للتحليل الكيميائي و ابنية ملحقة اخرى مثل ورشة المواد الخام و مستودع المواد المساعدة و مستودع القطع و ابنية المكاتب و ورش لاجه الآلات و مساكن سيكون انشاء المصنع على مرحلتين الاولى 12 شهرا و الثانية 8 شهور	بنية	ناعي	9

المصدر : من عمل الباحثة استنادا على بيانات هيئة استثمار كربلاء - القسم الاقتصادي والفني-2015 .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هذه المشاريع الاستثمارية سوف تسهم في تنمية النشاط الاقتصادي في محافظة كربلاء و ذلك بتشغيل اكبر عدد من الايدي العاملة العاطلة ذات خبرة وكفاءة عالية من كافة المجالات وكذلك العمالة الاعتيادية مما يؤدي الى مساهمتها في زيادة نمو الناتج المحلي .

المبحث الثالث

تطور إنتاج الاسمنت في كربلاء

معمل اسمنت كربلاء كأحد الاستثمارات الاجنبية المباشرة

اولاً - معلومات عن معمل اسمنت كربلاء حين الانشاء كما ظهرت في سجلات المعمل (1):

الموقع : كربلاء - عين التمر - طريق الحج البري .

تاريخ الانشاء : 1982 .

تاريخ الانتاج : 1984 .

الكلفة بالدينار العراقي : 192,820,762,579 مليون دينار عراقي .

الشركة المنفذة : كروب بوليسيس الألمانية (Krupp Polysius) .

عدد الخطوط الانتاجية : اثنان .

الطاقة التصميمية : 1,900,000 طن سنوياً .

طريقة التصنيع : يعمل بالطريقة الجافة .

طاقة الأفران التصميمية : 1,862,000 طن كلنكر .

الاسمنت المنتج مطابق للمواصفات العراقية رقم 5 لسنة 1984 .

المواد الاولية : المقالع : 1- مقالع الحجر في طريق كربلاء الحج البري (النخيب).

2- مقالع التراب في منطقة الفاج ووادي الزرقاء (النخيب)

أنواع الانتاج : اسمنت بورتلاندي المقاوم للاملاح .

منافذ التسويق : مقر المعمل , مكتب تسويق اسمنت كربلاء عن طريق الوكلاء .

(1) سجلات المعمل - مقابلة خا □ مع المهندس □ ضياء حميد جعفر الطائي - تاريخ المقابلة : 2014/1/17 .

ثانياً: نبذة عن مراحل تشغيل معمل اسمنت كربلاء :

يعتبر معمل اسمنت كربلاء أحد المعامل التابعة للشركة العامة للاسمنت الجنوبية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , يقع المعمل إلى الجنوب الغربي من محافظة كربلاء على بعد 90 كم عن مركز المدينة , تم انشاء المعمل من قبل الشركة الالمانية كروب بوليسيس عام 1982 , بدأ المعمل بالانتاج عام 1984 و يعمل بالطريقة الجافة بخطين انتاجيين و ينتج المعمل مادة الاسمنت المقاوم للاملاح , الطاقة الانتاجية للمعمل 1,900,000 طن سنويا , يتم السيطرة على فعاليات المعمل التامة بالحاسوب , مزود بأنظمة سيطرة نوعية متقدمة مقارنة مع بقية المعامل بالعراق و كان المعمل يزود الاسواق بمادة الاسمنت المقاوم للاملاح لغاية 1991 , تعرض المعمل في 1991 لضربة جوية (12) □اروخ من قبل قوات التحالف الدولي عام 2003 كان لها الاثر البالغ والمباشر على منظومة السيطرة المركزية ومحطة الوقود بنحو خاص كذلك على بقية اقسام المعمل, لم يتمكن المعمل من النهوض لمدة عام بسبب هذه الضربة تلتها مدة الحصار الاقتصادي التي مر بها العراق في فترة التسعينات و □عبوة الحصول على المواد الاحتياطية و المعدات التي يحتاجها المعمل اضافة الى النقص الحاد في الطاقة الكهربائية والوقود المجهزة للمعمل حيث يحتاج المعمل 40 ميكا واط لتشغيله و كان يتم تجهيزه لحين استثماره اجنبياً من قبل شركة لافارج الفرنسية بما لا يتعدى 8 ميكا واط مما ادى الى هبوط الطاقة الانتاجية للمعمل و تردي اوضاعه وازدياد الحاجة لاجراء عملية تاهيل وتطوير واسعة لمواكبة التطور الحا □ل في □ناعة الاسمنت , استطاع بعض مهندسي المعمل بعد 1991 من ذوي الخبرة جاهدين الى الوقوف بالمعمل وتصليح ما يمكن □لاحه واعادته الى التشغيل حيث تم استبدال المواد العاطلة من الخط الاول الى الخط الثاني و بالعكس واستخدام ادوات احتياطية محلية ذات موا □فات غير جيدة وليست بالمستوى المطلوب مما ادى الى تشغيل خط انتاجي واحد بالتناوب ولكن بطاقة انتاجية منخفضة عما كان سابقاً (1).

(1) المهندس □ ضياء حميد جعفر الطائي - مصدر سابق .

الجدول التالي يبين حجم الانتاج و المبيعات خلال المدة 1993-2003 :

جدول (17)

انتاج الكلنكر و الاسمنت و المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993-2010/طن سنويا

السنة	الكلنكر	معدل النمو السنوي %	الاسمنت	معدل النمو السنوي %	المبيعات	معدل النمو السنوي %
1993	59406	-----	46495	-----	42925	-----
1994	133213	124.24	98777	112.44	94604	120.40
1995	146228	9.77	80952	18.04-	79696	15.75
1996	166687	13.99	87260	7.91	94149	18.13
1997	153864	7.69-	173318	98.62	169018	79.52
1998	229848	49.38	272213	57.05	283035	67.45
1999	245026	6.60	257414	5.40-	265932	6.04-
2000	161922	33.91-	275716	7.10	27333	2.68
2001	539297	233.06	579043	110.01	557955	104.13
2002	764552	41.77	748176	29.21	717502	28.60
2003	161257	78.90-	158257	97.96-	167193	76.70-
2004	134521	16.57-	132405	16.34-	124018	25.80-
2005	182396	35.60	190962	44.23	196652	58.56
2006	180925	0.80-	169307	11.34-	177522	9.70-
2007	173992	3.83-	177275	4.71	180880	1.90
2008	189009	8.60	238695	34.65	238891	84.02-
2009	215623	14.08	200425	16.03-	181429	24.05-
2010	79577	63.90-	106704	46.76-	127871	29.50-
معدل النمو السنوي المركب	2.27 %		6.6 %		0.91-%	

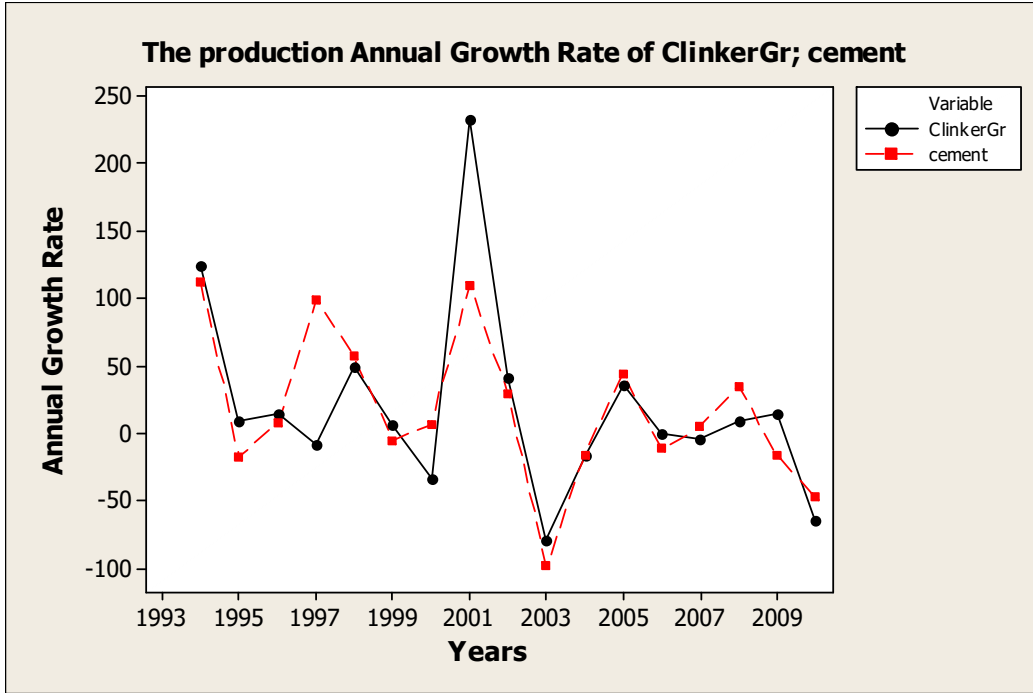
المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات سجلات المعمل - قسم الانتاج في معمل اسمنت كربلاء .

احتسب العمود 3,5,7 و معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحثة .

يبين الجدول(17) أن الطاقة الانتاجية لمعمل اسمنت كربلاء متذبذبة بين الزيادة والنقصان في الطاقة الانتاجية وذلك بسبب التوقفات التي تحدث بسبب التقادم الزمني للالات والمكائن لأن المعمل يعتمد على السوق المحلي في ادامة الآلات بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في تسعينات القرن الماضي اضافة الى النقص في الطاقة الكهربائية والوقود اضع الى ذلك سقوط النظام في 2003 وتعرض المعمل الى ضربة جوية اثرت على كل مفاصل النشاط الاقتصادي في المعمل

شكل (10)

منحني الكنكر و الاسمنت لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 1993 - 2010/ طن سنوياً

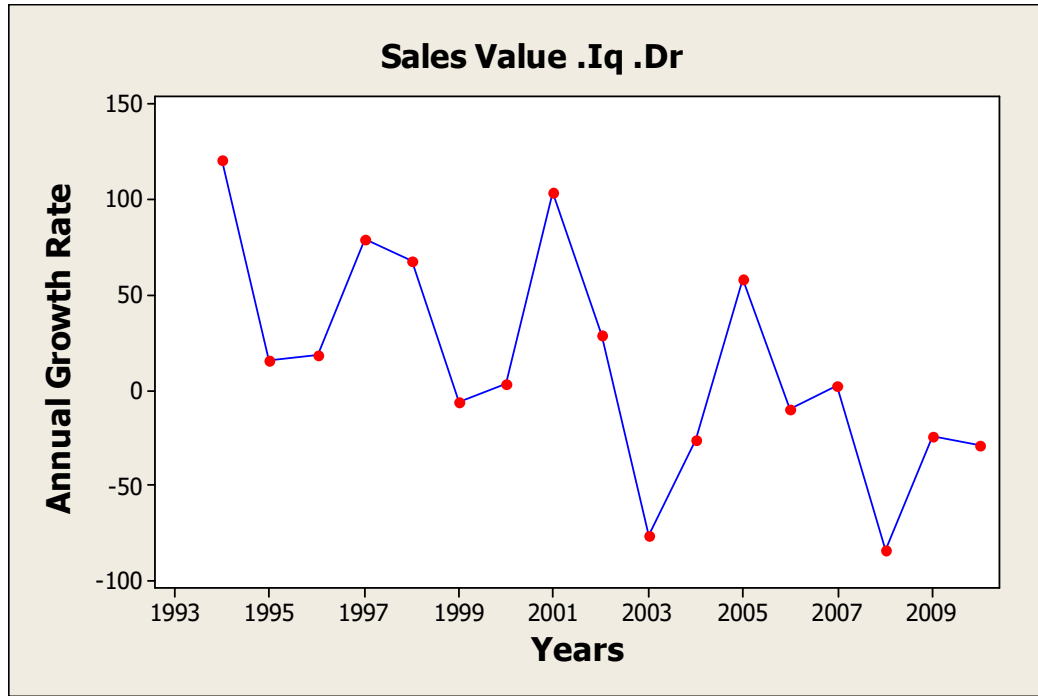


المصدر : من بيانات جدول 17 وباستخدام برنلمج 16 Minitab من قبل الباحثة.

نلاحظ من شكل (10) ان الطاقة الانتاجية للمعمل متذبذبة بين الزيادة والنقصان بسبب النقص في الطاقة الكهربائية وعطل الآلات التي يتعرض لها المعمل بسبب تقادم الآلات والمكائن والاعتماد على السوق المحلية في أدامة المعمل بسبب الحصار الاقتصادي ما عدا عامي (2001-2002) كانت الطاقة الانتاجية مرتفعة في هذين العامين وهذا يعزى إلى أسباب متعددة منها تم إصلاح عدد من المكائن والآلات في الخطوط الانتاجية من مهند □ ذي خبرة عالية في هذا المجال (يدعى الخبير الفني فؤاد نومان العنبيكي) مما أدى إلى تشغيل الخطين معا والسبب الثاني تحسن في تزويد المعمل بالوقود والكهرباء أما الانخفاض في 2003-2004 سببه سقوط النظام في العراق عام 2003 من قوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا.

شكل (11)

منحني المبيعات لمعمل اسمنت كربلاء للمدة 2010-2003



المصدر: من بيانات جدول 17 وباستخدام برنلمج Minitab 16 من قبل الباحثة.

نلاحظ من الشكل (11) ان منحني ان المبيعات متذبذب بين الزيادة والنقصان بسبب انخفاض الطاقة الانتاجية وتقادم الآلات والمكائن و النقص في الطاقة الكهربائية المجهزة للمعمل بسبب الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق في مدة التسعينات ,اضف إلى ذلك النقص في الوقود الذي تحتاجه الافران في حرق المواد الاولية للحصول على المادة الوسيطة (الكلنكر) مما أدى إلى تردي اوضاع المعمل, وعرضه من وزارة الصناعة والمعادن إلى الأستثمار.

ملاحظة : يوجد دائما هناك كلنكر مخزون (المادة الوسيطة في □ ناعة الاسمنت في السايلوات و يجهز الاسمنت حسب الطلبات لكل شهر حيث يؤخذ جزء من الكلنكر المخزون و يطحن مع الجبس للحصول على مادة الاسمنت(1).

(1) سجلات المعمل - قسم الانتاج في معمل اسمنت كربلاء.

ثالثاً: الاستثمار الاجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء :

بعد سقوط النظام سنة 2003 ظل وضع المعمل على ما هو عليه في مرحلة التسعينات من القرن الماضي , من تردي اوضاع المعمل و تقادم الالات و المكائن مما دفع وزارة الصناعة و المعادن عرضه للاستثمار .

يعتبر معمل اسمنت كربلاء من التسهيلات الحكومية التي تسلمتها شركة لافارج الفرنسية من خلال عقد ايجار مع الحكومة العراقية لمدة 15 سنة , السنتان الاوليتان تأهيل المعمل بخطوطه الانتاجية للوقود الى الطاقة الانتاجية التصميمية , تعمل لافارج في العراق منذ 2009 و تعتبر اكبر مستثمر في العراق في مجال الاسمنت و قد قامت شركة لافارج في عام 2011 بتطوير وتأهيل الخط الانتاجي الاول في المعمل ووقوت الطاقة الانتاجية 500 الف طن سنويا بعدما كان الانتاج 200 الف طن, و الخط الانتاجي الثاني في طور التأهيل من قبل شركة كروب بوليسيس الالمانية المؤسسة للمعمل اذ تعتبر المقاول الاولي بالنسبة لشركة لافارج , والشركة الالمانية استعانت بشركة سينوما الصينية المتخصصة (المقاول الثاني) بمعامل الاسمنت تكون تكاليفها منخفضة مقارنة بالعمالة الالمانية ذات التكاليف العالية وشركة لافارج تكون المشرفة على مراحل التأهيل.

ولا يزال الخط الثاني غير مؤهل الى نهاية 2014 بسبب الاحداث الاخيرة و الوضع الامني الذي مر بالعراق و خصوصاً في غرب كربلاء مما ادى الى ان تسحب جمهورية الصين الايدي العاملة و الخبراء من المعمل خوفاً عليهم من الناحية الامنية . و بعد الاستقرار الامني في المنطقة في بداية 2015 عادت شركة سينوما الصينية الى المعمل و استأنفت عملها في تأهيل الخط الثاني مع شركة كروب بوليسيس الالمانية (1).

(1) مقابلة خا□ مع معاون مدير العلاقات العامة في المعمل - محمد ناجي محمد - تاريخ المقابلة 2015/3/23.

لمعرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء نستعرض المعايير التالية :

1 - معيار الايدي العاملة :

تشير البيانات الخاصة بالمعمل و فيما يخص الايدي العاملة , عندما تم استلام شركة لافارج للمعمل في 2010, ان المعمل يعاني من البطالة المقنعة حيث إن نوعية الاسمنت من الصناعات كثيفة رأ المال اقتصادياً .

تم تطبيق (نظام الفئات) من شركة لافارج الذي ينص على أن يخير العامل بترك العمل في المعمل مقابل استلام راتبه الشهري الكامل من دون حوافز للتقليل من الايدي العاملة في المعمل وكان الامر اختيارياً بيد العامل لان من شروط العقد الابقاء على كافة العاملين في المعمل و بذلك قام 280 عاملاً بترك العمل في المعمل , و يأتي في نهاية الشهر لاستلام الراتب من دون حوافز و هؤلاء العمال الذين تركوا المعمل اغلبهم من محافظات مختلفة (كربلاء , بابل , نجف,....) مع العلم ان العمال الذين هم من أهالي قضاء عين التمر لم يتركوا العمل لأن فرص العمل في عين التمر منخفضة , وقسم آخر من الايدي العاملة انتقلوا إلى دوائر اخرى من درجات وظيفية مختلفة (1).

والجدول (18) يبين عدد الايدي العاملة قبل استلام شركة لافارج الفرنسية للمعمل وبعد استلامها :

(1) اللجنة التنسيقية في المعمل- مقابلة مع ضياء حميد جعفر الطائي, رئيس مهندسي المعمل حالياً.

جدول (18)

عدد الايدي العاملة في معمل اسمنت كربلاء (قبل و بعد استلام شركة لافارج للمعمل)

بعد استلام شركة لافارج		قبل استلام شركة لافارج		
العدد	الفئة	العدد	الفئة	ت
56	عدد المهندسين	87	عدد المهندسين	1
8	عدد الكيمياءيين	19	عدد الكيمياءيين	2
6	عدد الجيولوجيين	4	عدد الجيولوجيين	3
9	عدد الفيزياءيين	14	عدد الفيزياءيين	4
303	اداري مع الحماية	153	اداري مع الحماية	5
771	الكادر الفني مع الخدمات	1069	الكادر الفني مع الخدمات	6
6	مهندسو زراعة	—	—	7
1	علوم عسكرية	—	—	8
3	علوم حاسبات	—	—	9
1163		1346	المجموع	

المصدر : من عمل الباحثة استنادا الى بيانات سجلات معمل اسمنت كربلاء- ادارة قسم الموارد البشرية في شركة لافارج الفرنسية - مقابلة خا□ مع هاشم فاضل عطية- معاون مدير قسم الموارد البشرية .

نلاحظ من الجدول (18) ان مجموع الايدي العاملة قبل استلام لافارج للمعمل كان 1346, أما بعد استلام لافارج للمعمل انخفض إلى 1163 والفرق بين المجموعين هو (183) بسبب تطبيق شركة لافارج الفرنسية لنظام الفئات على الايدي العاملة الاختياري مع العلم اننا لم نرود بعدد الايدي العاملة الأجنبية الخا□ بشركة لافارج وذلك لاسباب امنية ولايزال المعمل يعاني من البطالة المقنعة علماً ان لافارج بعد استلام المعمل جاءت بأيدي عاملة فنية من جنسيات عربية تعمل لشركة لافارج (لبنانية ,مصرية).

نلاحظ أن هناك تغييراً في الفئات الأخرى , أن عدد المهندسين إنخفض من 87 إلى 56 وذلك بسبب انتقالهم إلى دوائر أخرى , وعدد الكيمياءيين من 19 إلى 8 بينما أرتفع عدد الجيولوجيين إلى 6 بعد ما كان 4 والكادر الفني مع الخدمات انخفض من 1069 إلى 771 وكذلك الاداري مع الحماية أرتفع العدد إلى 303 بعد ما كان 153 نتيجة للظروف الامنية السائدة حالياً في غرب كربلاء مع أضافة مهندسي زراعة 6 وعلوم عسكرية عدد 1 وحاسبات 3. وفيما يلي شكل يبين الهيكل التنظيمي لمعمل اسمنت كربلاء 2014:

اهمية الشكل (12) : يبين الهيكل التنظيمي الكامل لمعمل اسمنت كربلاء بعد استلام شركة لافارج للمعمل , ان **الهيكل التنظيمي** له تأثير على سلوك الافراد والجماعات في المنظمة فتقسيم العمل والتخصص في المجالات كل حسب تخصصه وعمله يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية في المنظمة الاقتصادية , ان المدير العام للشركة هو (مايكل طبشوري) لبناني الا ل فرنسي الجنسية وبتراً قسم التشغيل في الشركة (مايكل واطسون) فرنسي الا ل ومدير قطاع المصنع مهند عراقي يدعى (محمد جاسم موسى) من مهندسي المعمل القدامى , يشمل قطاع المالية كل تكاليف المعمل بما فيها رواتب الايدي العاملة وموظفي المعمل .

أما ما يتعلق بالانتاج وضعت الشركة برامج خاصة في مجالات الصيانة والتشغيل مثل الصيانة الوقائية التي تعالج مواضع التزبييت وتبديل قطع الغيار لديمومة عملية التشغيل واستمرارية العمل, وهناك برامج يانة مجدولة مخططة مسبقاً, اي بمعنى تحديد وقت محدد لأجراء يانة شاملة للخط الانتاج, كل جزء يعمل في المصنع يحصل فيه استهلاك (اندثار) يتم تبديله حسب جداول زمنية مخططة من قبل مهندسي الصيانة في الشركة الغاية منها للو ول إلى اعلى الطاقات الانتاجية واستمرارية العمل وتلافي توقف الآلات والمكائن .

قبل استلام لافارج للمعمل كان هناك تلكؤ في تطبيق جداول الصيانة في المعمل كانت المكائن تشتغل على طول الخط (لايتم توقيفها) حتى لو يحين موعد الصيانة لم يكن هناك التزام بالموعد المحدد للصيانة إلى أن يحصل عطل في المكائن يؤدي إلى توقف العمل عند ذلك تجري عملية تصليح العطل وما يتعلق بأموال الصيانة.

2- معيار الطاقة الانتاجية:

يمكن تعريف الطاقة الانتاجية بأنها القدرة المتوفرة في المشروع التي يمكن قياسها بصورة ساعات عمل او وحدات انتاج أو غير ذلك و تقوم الانتاجية في المشروع على جانبين (1) :-

1- جانب الكفاءة الفنية :- هي تحقيق اقصى انتاجية من الموارد المتاحة ضمن أسلوب انتاجي معين .

2- جانب الكفاءة الاقتصادية :- تحقيق اقصى اشباع ممكن وبأدنى مستوى لنفقات الوحدات الانتاجية.

تعتبر الصناعة الوسيلة الرئيسية للارتفاع بالمستوى المعاشي للشعوب وتشغيل اكبر أيدي عاملة ولا يمكن للدول غير الصناعية ان ترفع مستوى الحياة اعتمادا على الزراعة فقط او على تعدين المعادن وتصديرها او استخراج النفط وتصديره وانما الصناعة وحدها تستطيع ان تجعل الشعوب تستفيد من مواردها الطبيعية وان تغير ظروف حياتها جذريا نحو الاحسن (2) .

(1) د. يحيى غني النجار , تقييم المشروعات و دراسة الجدوى الاقتصادية , ط1 , دار دجلة للنشر , العراق , بغداد , 2010 , ص431.

(2) د. ابراهيم شريف , جغرافية الصناعة , ط1 , دار الرسالة للطباعة , العراق , بغداد , 1976 , ص4 .

جدول (19)

الطاقة الانتاجية بعد استلام لافارج لمعمل اسمنت كربلاء 2011-2014(بالطن)

السنة	الكلنكر	معدل النمو السنوي %	الاسمنت الطاقة الانتاجية المتحققة	معدل النمو السنوي %	المبيعات	معدل النمو السنوي %
2010	25905		7275			
2011	98361		192554		163527	
2012	270435	174.94	376423	95.5	380025	132.4
2013	363197	34.3	469326	24.68	494790	30.21
2014	501018	37.94	725695	54.62	704795	42.44
معدل النمو السنوي المركب	72.05	الكلنكر	55.62	الاسمنت	62.73	المبيعات

المصدر: من عمل الباحثة استناداً على سجلات المعمل , قسم الانتاج في معمل اسمنت كربلاء .

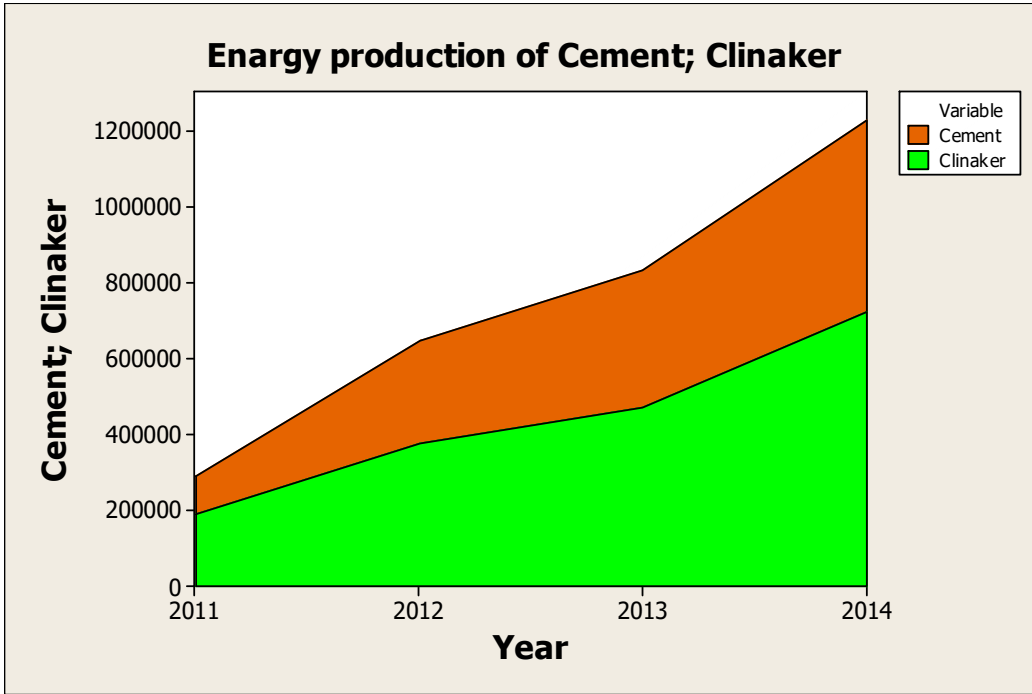
تم احتساب العمود 7,5,3 و معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحثة

يجدر الاشارة إلى أن الطاقة الانتاجية لسنة 2010 تشمل شهرين فقط هما تشرين الثاني و كانون الأول حيث توقف الانتاج في المعمل حين الاستلام في تشرين الاول .

يبين الجدول أن المبيعات في ازدياد سنة بعد اخرى مقارنة بالجدول قبل استلام لافارج و هذا يدل على ان الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء قد ساعد في نهوض الطاقة الانتاجية في المعمل , لما حدثت من التغييرات في المعمل من ادخال التكنولوجيا من مناشئ عالمية وذات جودة انتاجية عالية مما أدى الى زيادة الطاقة الانتاجية .

شكل (13)

الطاقة الانتاجية لشركة لافارج الفرنسية للمدة 2011-2014 بالطن

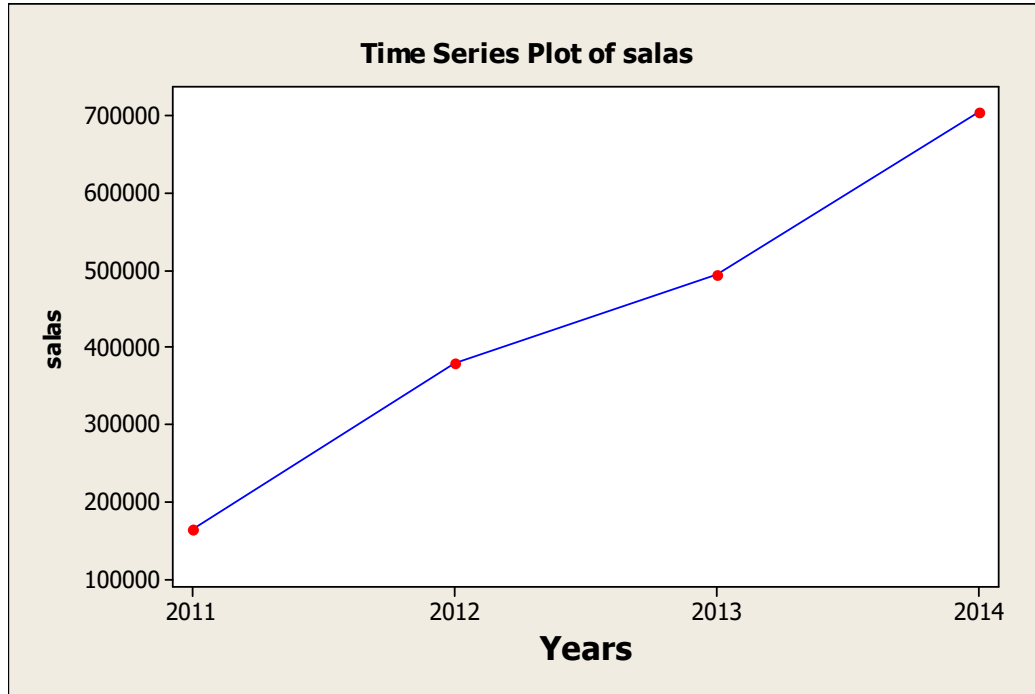


من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سجلات معمل اسمنت كربلاء - جدول 19-

نلاحظ الفرق الواضح بين شكل 10 والشكل 13 حيث ان منحنى الطاقة الانتاجية لشركة لافارج الفرنسية في زيادة و □ عود مستمر عبر الاربع سنوات من الاستثمار وهذا يدل على نجاح الاستثمار الاجنبي في معمل اسمنت كربلاء نظرا لتأهيل المعمل من قبل الشركة ودخول التكنولوجيا المتقدمة الى المعمل وتصليح وادامة الالات والمكائن وادخال منظومة التشغيل الحديثة فضلا عن ادخال الخبراء من الصين والالمان , اضافة الى ادخال الايدي العاملة العراقية في دورات لتطوير امكانياتهم الانتاجية داخل العراق وخارجه .

شكل (14)

منحني المبيعات لشركة لافارج الفرنسية /بالطن



من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات سجلات معمل اسمنت كربلاء - جدول 19 -

ان شكل (14) يبين مبيعات شركة لافارج الفرنسية في معمل اسمنت كربلاء للمدة 2011-2014 نرى الفرق الكبير بين الشكل 11 الذي يبين مبيعات المعمل قبل استلام لافارج للمعمل والشكل 14 حيث نلاحظ من الشكل اعلاه ان المبيعات مستمرة في زيادة و □ عود المنحني الى الاعلى مما يبين ازدياد الطاقة الانتاجية وهذا يدل على نجاح الاستثمار الاجنبي المباشر في المعمل مما يؤدي الى زيادة نسبة حصة الدولة العراقية من الاستثمار الاجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء لذا سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي حيث كلما زادت الطاقة الانتاجية للمعمل يؤدي الى زيادة حصة الدولة من الناتج الكلي من الطاقة الانتاجية للاستثمار .

مربعاً: أ- حصة الدولة من الطاقة الانتاجية في شركة لافارج الفرنسية:

ان حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء حالياً 23٪ من الطاقة الانتاجية سنوياً وهذه الحصة تزداد كلما زادت الطاقة الانتاجية لشركة لافارج , من المؤمل ان تصل الى 40٪ واكثر في السنوات المقبلة لان الطاقة الانتاجية في زيادة مستمرة منذ ان استلمت لافارج المعمل مما يؤدي الى ان تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي, علماً ان حصة الدولة من الاسمنت 12498 طن لعام 2013 كما ظهرت في سجلات المعمل ويعزى سبب زيادة الطاقة الانتاجية إلى دخول التغيرات التكنولوجية إلى المعمل وتصليح وأدامة الآلات والمكائن وأدخال منظومة تشغيل السيطرة الحديثة إلى المعمل فضلا عن الخبراء الصين والالمان التابعين لمجموعة كروب بوليسيس التي انشأت المعمل في عام 1982, ولكن رغم زيادة الطاقة الانتاجية للمعمل إلا أن شركة لافارج حالياً, لم تحقق الارباح المرجوة وذلك؛ بسبب الاستيراد العشوائي لمادة الاسمنت لذلك اضطرت الشركة إلى البيع بأسعار تنافسية منخفضة, كذلك الوضع الامني المتردي في البلد, وتعطل كثير من المشاريع الخا□ة بالدولة, وتوجيه ايرادات الدولة إلى شراء السلاح, لمواجهة العنف والارهاب (1).

ب- تكاليف الاتاج: يكلف انتاج طن الاسمنت في معمل اسمنت كربلاء لشركة لافارج الفرنسية حالياً (1015), 82 دولار طن / اسمنت وهذه التكاليف تشمل كل مستلزمات الانتاج التي تنفق لانتاج طن اسمنت (2).

والمعلومات الفنية المطلوبة لأنتاج طن / اسمنت : الوقود : النفط الأسود للفرن والمسخنات حوالي 740 – 760 كالوريز / طن , الكهرباء 120 – 130 كيلو واط ساعة / طن, حجر الجبس 4 – 6 ٪ ويتم اضافة نسبة اضافية من حجر الكلس والتراب وهذا يعتمد على نوعية الكلنكر المنتج , ماء للتبريد والخدمات, الاجسام الطاحنة 60 – 80 غم / طن سمنت فقط في طواحين الاسمنت, الحراريات (طابوق ناري اكاستيل) perfractories بحدود 500-700غم / طن, اكي□ السمنت سعة الكيس الواحد 50 كغم وبعده 20 كيس / طن(3).

(1) التقرير الشهري الذي ترفعه شركة لافارج الفرنسية شهريا إلى شركة الاسمنت الجنوبية - الكوفة.

(2) سجلات المعمل - من خلال مقابلة مع المهندس □ ضياء حميد الطائي.

(3) د. كاظم البطاط- د. □ فاء عبد الجبار الموسوي -خبير الفني فؤاد العنبيكي -دراسة جدوى اقتصادية -بحث مقدم الى مكتب الاستشارات الاقتصادية و الادارية -كلية الادارة و الاقتصاد - جامعه كربلاء -2009-ص12-13.

خامساً - شروط العقد مع شركة لافارج (1):

- 1- تأهيل معدات الخطوط الانتاجية للمعمل واعادة تطويرها بغية الوفاء الى الطاقة الانتاجية البالغ قدرها 1900000 طن سنويا
- 2- توفير الطاقة الكهربائية للمعمل بنصب محطة كهربائية بسعة 45 ميكا واط ؛ لذلك تم قطع الكهرباء بعد استلام لافارج للمعمل بأسبوع مما اضطرت شركة لافارج إلى تأجير مولدات أهلية ضخمة مؤقتاً لحين وصول المعدات والآلات والمكائن، والمولدات من خارج العراق .
- 3- الابقاء على جميع العاملين في المعمل مع توفير رواتبهم ومستحققاتهم التقاعدية والحوافز.
- 4- الاهتمام بصحة العمال لذلك وفرت لافارج مركزاً طبياً مجهزة بكل المستلزمات مع كادر طبي كامل وسيارات اسعاف للحالات الطارئة داخل المعمل.
- 5- تم تشكيل لجنة من المهندسين و الفنيين لمراقبة تنفيذ بنود العقد ومتابعة حقوق الدولة والمنتسبين .
- 6- ترفع شركة لافارج شهريا إلى شركة الاسمنت الجنوبية في الكوفة تقريراً توضح فيه كل ما يدور داخل المعمل فيما يخص الايدي العاملة , الطاقة الانتاجية , المعوقات , المبيعات, اي حدث طارئ يحصل في المعمل يتم رفعه (2) .
- 7- من شروط العقد ان تجهز وزارة الصناعة الوقود للشركة وبواقع 100دينار للتر الواحد .
- 8- الاهتمام بالوجبات الغذائية الرئيسية لجميع العاملين اثناء العمل .

(1) ادارة قسم العلاقات في شركة لافارج محمد ناجي محمد معاون مدير العلاقات.

(2) شركة الاسمنت الجنوبية - النجف - كوفة - علي عزيز علي مدير قسم الاستثمار في الشركة.

سادساً- المعوقات التي لاقت شركة لافارج (1): -

- 1- عدم تسهيل فيز الدخول للخبراء الفرنسيين, الصينيين والالمان من الجهات المختصة .
- 2- رفع سعر الوقود من 100 دينار إلى 180 دينار للتر الواحد ,واحياناً تحولهم الدولة إلى محافظات أخرى لتجهزهم بالوقود.
- 3- نظرا للظروف الامنية التي عصفت بالعراق في النصف الثاني من 2014 مما أدى إلى عدم سهولة دخول الادوات الاحتياطية والآلات التكنولوجية والمولدات التي تحتاجها الشركة إلى كربلاء عن طريق شمال العراق , مما أدى إلى تغيير مسارها إلى جنوب العراق ودخولها عن طريق البصرة وهذا سبب للشركة تأخير في العمل وزيادة في تكاليف النقل (2).
- 4- المناسبات الدينية مثل زيارتي الشعبانية والاربعينية في كربلاء واعطاء عطلة اسبوعين من قبل المحافظة مما يؤدي إلى توقف بعض العمال عن العمل في هذه المدة فتضطر الشركة إلى عدم رف الحوافز لمدة اسبوعين لهؤلاء العمال وهذا يؤدي إلى اضراب العمال بحجة ان الطاقة الانتاجية تزيد يوما بعد يوم مما يؤدي إلى ارباك وتأخر العمل (3).
- 5- يقع المعمل ضمن الحدود الادارية لمحافظة كربلاء و المعمل يحصل على المواد الاولية من موقعين في النخيب حجر الكلس والتراب من منطقة النخيب الغنية بهذه المواد ومنطقة النخيب من المعروف تقع اداريا ضمن محافظة الانبار مما شكلت هذه النقطة معوقا إضافيا للشركة للاوضاع السائدة حاليا وحجر الكلس إذ إنه المادة الحيوية لصناعة الكنكر - المادة الوسيطة- وكذلك تراب الحديد يوجد في اعالي الهضبة الغربية في منطقة العبد , لذلك اضطرت شركة لافارج لاستيراد خبث الحديد من خارج العراق أو من معامل بازان وطاسلوجة في شمال العراق , وحسب بيانات المعمل في السجلات يحتاج المعمل سنويا إلى 100 ألف طن من حجر الكلس و 50 ألف طن من التراب ومن النادر ان توجد هذه المواد الأولية في الطبيعة في مكان واحد قريبة من بعضها ؛لأن حجر الكلس يتكون في بيئات جيولوجية تختلف عن الطين أو أكاسيد الحديد (4) .

(1) ادارة العلاقات العامة في شركة لافارج - محمد ناجي محمد ,معاون مدير العلاقات .

(2) ادارة الخدمات في شركة لافارج الفرنسية- كريم مجيد شعيب - مدير الادارة .

(3) التقرير الشهري الذي ترفعه شركة لافارج إلى شركة الاسمنت الجنوبية - الكوفة - .

(4) اللجنة التنسيقية في المعمل - ضياء حميد جعفر الطائي , رئيس مهندسي المعمل.

سابعاً: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء (شركة لافارج) (1): -

1- تطبيق نظام السلامة المهنية بشكل نظامي : من أجل الحفاظ على □ حة العاملين في المعمل طبقت الحد الأدنى من متطلبات معدات الحماية الشخصية الالزامية للايدي العاملة داخل المعمل , و هذه المعدات تتضمن (2) :

أ- ملابس القدم الواقية مزودة بأطراف قدم واقية مقاومة للصدمات ونعل مقاوم للتقوب والحرارة وغير مو □ ل للكهرباء .

ب- النظارات الواقية مزودة بعدسات واقية وواقيات جانبية مقاومة للصدمات .

ج - القبعات الصلبة مزودة بغلاف خارجي □ لب غير مو □ ل للحرارة أو الكهرباء وبطانة ممتصة للصدمات ومصممة للتعامل مع الصدمات الناتجة عن الاجسام الساقطة .

د - ملابس الرؤية الواضحة التي تسمح لمرتيديها بمقاومة الخلفيات المحيطة الموجودة في بيئة العمل , (مع العلم كان العامل سابقاً يعمل داخل المعمل بملابسه الاعتيادية دون رقيب لذلك كثير من العمال يشكون من امراض جلدية و □ درية)

2- عدم السماح لاي عامل أو موظف أو زائر الدخول إلى موقع العمل بدون ملابس السلامة المهنية المذكورة أعلاه واذا خالف القوانين احد من العاملين تقطع عنه الحوافز لذلك الشهر.

3- اذا عُلم ان احداً من الايدي العاملة مريض ولم يُبلغ عن مرضه من المقربين له من العمال الاخرين سيعاقب المقرب له بقطع الحوافز عنه لشهر واذا كان حد العلم على مستوى القسم يعاقب القسم كله بما فيهم مدير القسم بقطع الحوافز عنهم لشهر (3).

(1) ادارة العلاقات في شركة لافارج - من خلال مقابلة مع الموظف محمد ناجي محمد.

(2) اللجنة التنسيقية في المعمل من خلال مقابلة مع ضياء حميد جعفر الطائي , رئيس مهندسي المعمل .

(3) قسم الاستثمار في شركة الاسمنت الجنوبية-الكوفة- نجف مقابلة مع علي عزيز مدير قسم الاستثمار .

4- قامت شركة لافارج باعادة المعمل إلى التكنولوجيا الحديثة استوردت منظومة حاسبات حديثة (منظومة السيطرة التشغيلية الحديثة) الخاصة بتشغيل المصنع بالكامل بعد ان كانت على شكل بوردادات قديمة تحولت إلى حاسبات منضدية تبين (من تغذية الفرن , ضغط , حرارة).

5- تحليل جذري للمشكلة يتم من خلال معرفة الاسباب والتأثيرات (causes-effectes) لأي تحديات (challenges) تواجه العملية الانتاجية ووضع الحلول المناسبة لها التي بتطبيقها يتم تجاوزها , إن أي جزء يتعرض إلى مشكلة يعالج فوراً من خلال التحليل الجذري للمشكلة وهذا يحل من المشاكل و التحديات الموجودة بالمعمل.

6- ادخلت برامج و اجهزة حديثة للصيانة و هناك خبراء للنظر في العمل و الخطط التنظيمية مما أدى إلى التقليل من المفقودات في الاسمنت و الوقود .

7- تدريب الايدي العاملة بكل فئاتها و إرسالهم في دورات تدريبية خارج المعمل في معامل اخرى مثل معمل بازان في السليمانية (معمل السليمانية هو استثمار اجنبي لشركة لافارج), او خارج العراق إلى دبي و فيينا و كينيا على درجة مدير قسم الاسمنت و مدير صيانة و مهندس كيميائي و مهندس اجهزة دقيقة (قياس ضغط الطواحين , حرارة , تغذية) و مهندس سيطرة نوعية و مهندس كهرباء و مشغل غرفة السيطرة (1) .

8- جهزت المعمل بأسطول جديد من السيارات (ستاركس حديثة) و منشآت حديثة لنقل العمال ذهاباً و إياباً إلى (كربلاء- حله -عين التمر) و من الملاحظ بأن أكثر العمال في المعمل من اهالي قضاء عين التمر.

9- رفعت الطاقة الانتاجية للمعمل و وصلت في بداية سنة 2015 إلى 800 ألف طن سنوياً لخط انتاجي واحد و من المحتمل أن تصل إلى الطاقة التصميمية عند تشغيل الخط الثاني في نهاية 2015 وهذا يؤدي إلى زيادة حصة الدولة من الاستثمار.

(1) التقرير الشهري الذي ترفعه شركة لافارج الفرنسية إلى شركة الاسمنت الجنوبية - الكوفة- نجف .

ثامناً: الاسلوب التي تتبعه شركة لافارج في البيع:

- ان الشركة اتبعت اسلوباً خا□اً في السياسة التسويقية في بيع الاسمنت وهي كما يلي (1) :-
- 1- قامت بدراسة السوق وعملية تسويق المنتج وفق حاجة السوق المحلية وأسس التنافس من حيث السعر والنوعية وطرق التجهيز ووضع التسهيلات في عملية البيع وفق زيادة الكمية مقابل حصول فرق في سعر البيع مع مراعاة بعد المسافة للمجهزين في المحافظات الاخرى.
 - 2- كلما زادت الكميات المطلوبة كلما انخفض سعر الطن الواحد .
 - 3- تنخفض المبيعات في فصل الشتاء وخا□ة في شهر كانون الثاني وشباط .
 - 4- يباع الطن الواحد في كربلاء 110 ألف دينار عراقي ويبيع في محافظة أبعده من كربلاء مثل بابل 100 ألف دينار للطن الواحد وكلما تباعد المسافة عن كربلاء تُخفض الشركة السعر وهي بذلك تتحمل تكاليف النقل اضافة إلى وضع اسعار متوازنة لضمان سعر ثابت أو متقارب في منافذ التسويق المحلية في المحافظات .
 - 5- في عام 2006 وما بعدها حصل التنافس في الاسواق العراقية بسبب استيراد الاسمنت الأجنبي من عدة دول عربية وأجنبية, قامت شركة لافارج بوضع اجراءات تسويقية منها بيع شركة لافارج بأسعار منخفضة اقل من الاسعار السائدة للاسمنت المستورد وذلك للسيطرة على السوق المحلية ولضمان استمرار خطتها التسويقية(2).
 - 6- يوجد وكلاء و مندوبين لشركة لافارج في المحافظات وخا□ة الجنوبية منها و تتفق معهم على اسعار مناسبة (منخفضة) مقارنة إلى أنواع الاسمنت الأجنبي الموجود في الاسواق العراقية, فضلاً عن تشجيع الوكلاء والمندوبين إلى التعامل معها بطرق خا□ة.

(1) ادارة العلاقات العامة في شركة لافارج الفرنسية- محمد ناجي محمد معاون مدير العلاقات.

(2) اللجنة التنسيقية في المعمل - مقابلة مع ضياء حميد جعفر-رئيس مهندسي المعمل .

تاسعاً: البيانات الأيضاحية عند تعبئة الاسمنت:

يجب أن يكتب على كل عبوة البيانات المبينة أدناه (بحيث تكون باللّغة العربيّة هي اللغة الرئيسية بالنسبة للاسمنت المنتج محلياً ويجوز كتابتها بالانكليزية أو الفرنسية):-
أ- وزن العبوة بالـ(كغم) . ب- اسم الشركة المنتجة .

ج- عبارة الاسمنت البورتلاندي البوزولاني . د- اسم المنتج او العلامة التجارية المسجلة (1).

يشكل اسمنت الجسر نوعاً من انواع الاسمنت البورتلاندي الخاص المقاوم للأملاح والكبريتات وبما يتفق مع المواصفات العراقية - تزن العبوة 50 كغم , الأكياء التي تعبئ بالاسمنت مصممة لـ (50-52 كغم) , تتم تعبئة الاسمنت بواسطة مكائن التكييس الدوارة وهناك ست مكائن في القسم (ستة عيون) للتجهيز عدد الاكيااء المجهزة في الساعة 2000 كيس , قدرة المحرك الكهربائي لفتحة التجهيز تساوي 5.5 كيلو واط , عدد العمال على الماكنة عامل واحد , الحدود المسموح بها 2% - 3% زيادة أو نقصان بالمواصفات العراقية , يتكون الكيس من عدد من الطبقات من 2-6 طبقة حسب الحاجة تحتوي كل ماكنة على فلتر لغرض سحب الغبار وهناك نواقل حلزونية اسفل الماكنة تعيد الاسمنت المتساقط ونقله إلى الماكنة من جديد وكذلك تتبع نفس الطريقة عند سيارات التحميل لغرض التنظيف وإعادة الاسمنت المتساقط إلى الماكنة ويتم اخذ نماذج من الاسمنت المجهز إلى دائرة الفحص لغرض التأكد من نوعية الاسمنت المنتج من خلال مختبرات موجودة في المعمل لفحص الخواص الفيزياوية مثل الشد السطحي وسرعة التصلب والفحص الكيماوي من خلال نسب المكونات المضافة والعنااء الداخلية في الاسمنت المنتج واحيانا يكون وزن بماكنة من المكائن الست الدوارة يوجد ميزان ميكانيكي يتم معايرة هذا الميزان وضبط دقته وضغط الهواء في مكائن التعبئة ميكانيكيا ليزن الوزن القياسي 50 كغم ومن ثم يعاد تشغيل المكائن الست(2).

(1) المهندس كامل الخطيب , مدخل إلى صناعة الاسمنت , ج 2 , الاتحاد العربي للاسمنت و مواد البناء , 1991 , ص 571 .

(2) قسم الميكانيك في شركة لافارج - مقابلة مع المهندس عادل سعيد جاسم .

نرى مما سبق أن , رغم زيادة الطاقة الانتاجية والمبيعات ولكن شركة لافارج لم تحقق الارباح التي تطمح لها الشركة بسبب سياسة الدولة في اغراق السوق العراقي بالاسمنت المستورد من دول عديدة والذي ينافس المنتج الوطني , لذلك تضطر الشركة اتخاذ سياسة المنافسة (تخفيض الاسعار) بالنسبة إلى الاسمنت المستورد من عدة دول عربية واجنبية ولهذا السبب تطلب الشركة من الدولة الى اتخاذ الاجراءات لحماية المنتج الوطني من خلال التقارير الشهرية التي ترفعها شركة لافارج إلى شركة الاسمنت الجنوبية لكي تستمر الشركة بالانتاج , فضلا عن تكاليفها في تأهيل الخط الثاني من رواتب الخبراء من الألمان والصين والايدي العاملة الخا□ة بشركة سينوما الصينية زد على ذلك توقف مشاريع الدولة في الاعمار والتنمية بسبب الظروف الحالية وعدم الاستقرار الامني الذي يمر بها البلد في الوقت الحاضر وتوجيه معظم ايرادات الدولة إلى التجهيز العسكري وبناء القدرات العسكرية للجيش والقوات الامنية لمواجهة العنف والارهاب .

الاستنتاجات

و

التوصيات

الاستنتاجات :-

تناولت الدراسة موضوعاً معاصراً مهماً هو الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية تنشيط جو الاستثمار في العراق , من خلال مااستعرضناه في الدراسة يمكن ان نستنتج النقاط التالية :

1- على الرغم من اصدار القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن جو الاستثمار في العراق يعتبر طارداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني بالدرجة الاولى , وعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

2- يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً اذ يعتمد بنسبة 95% على واردات النفط - أحادي الجانب - مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات التي تحدث في سوق الاقتصاد العالمي لأسعار النفط وهذا يؤثر على بقية القطاعات الاخرى التي تعتمد في تمويلها على الايرادات النفطية.

3- الاطلاع على قوانين وقرارات الدول المشابهة في بيئتها للعراق للاستفادة منها في سن القوانين والقرارات المشابهة لها في العراق والاخذ بنظر الاعتبار القوانين التي تخدم البلد وتجنب القوانين التي تؤدي الى هروب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية

4- ان قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 يعاني من ضعف كبير على الرغم من تعديل قسم منها الخاص في التمليك في المشاريع الاقتصادية بعدما كانت في الاسكان حصراً, وتشريع قوانين داعمة للاستثمار المحلي والاجنبي.

5- من خلال عينة البحث نجد أن هناك تأثيراً ايجابياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد العراقي حيث نجد دخول التكنولوجيا الحديثة والخبراء مما أدى إلى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة مهارة الايدي العاملة من خلال الدورات التدريبية التي قامت بها شركة لافارج الفرنسية.

6- لم تستطع سياسات الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لبعض السياسات التي تتبعها الدولة تجاه هذه الاستثمارات منها عرقلة دخول الخبراء الاجانب أو التكنولوجيا وعدم توفير الطاقة الكهربائية للمصانع الحكومية او تقليص ساعات القطع.

7- هناك ضرورة لاعتماد مجموعة من الاجراءات والوسائل التي يمكن من خلالها اصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال برامج يستطيع الاقتصاد العراقي النهوض والاندماج بالاقتصاد العالمي .

8- من خلال عينة الدراسة (معمل اسمنت كربلاء) ساهم في خفض تكاليف الانتاج وذلك باستيراد الادوات الاحتياطية التي يحتاجها المعمل من مناشئ عالمية وعالية الجودة مما أدى إلى استمرارية العمل وزيادة الطاقة الانتاجية في المعمل عما كانت عليه قبل الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة الى حصة الدولة 23% من الطاقة الانتاجية بعد ماكان المعمل يحقق خسارة للدولة اضافة الى التكاليف التي تتحملها الدولة قبل الاستثمار اجنبياً.

9- ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في معمل اسمنت كربلاء على تحسين الوضع الصحي و الغذائي للعمال مما ساهم في زيادة انتاجية العامل فضلا عن اهتمامه في توزيع الحوافز إلى العمال و تشجيعهم على العمل بافضل شكل .

10- يعاني العراق من الفساد الاداري والمالي المستشري في معظم دوائر الدولة مما يؤدي الى عدم تشجيع دخول رؤوس الاموال للاستثمار في العراق.

11- تشجيع القطاع الخاص العراقي لماله دور كبير في زيادة العائدات من خلال مشاركته مع القطاع العام مما يؤدي الى تقليل البطالة واستخدام الموارد البشرية وتحسين مستوى دخل الفرد العراقي وتحسين النمو الاقتصادي.

التوصيات :-استناداً الى استنتاجات الدراسة يمكن اقتراح اهم التوصيات الضرورية الاتية:

1- ضرورة بذل الجهد من الدولة في توفير الامن والاستقرار السياسي الذي يساهم في جذب المستثمرين الى العراق ,فان أي مستثمر سواء أكان محلياً أو اجنبياً يخشى من البلدان التي يكون فيها الاستقرار السياسي متذبذباً .

2- توحيد سياسات الاستثمار في قانون الاستثمار العراقي وأجراء تعديلات شاملة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم صناعة الاسمنت كما تفعل بقية الدول و ايجاد صناديق دعم لهذه الصناعة الحيوية.

3- تنويع الاقتصاد العراقي وعدم اعتماده على مورد واحد حيث لا يمكن لدولة سواء كانت تلك الدول متقدمة او نامية أن تعتمد على مورد اقتصادي واحد وتوجيه نسبة من ايرادات النفط للمساهمة في النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي الذي تعد قطاعات مهمشة من طر □ المستثمرين المحليين والاجانب والدولة.

4- محاربة الفساد الاداري والمالي وتحسين البنى التحتية من خلال انشاء سكك الحديد وتهيئة المناطق الصناعية وتطويرها وايصال الخدمات اللازمة وتطوير الطرق والعمل على اشراك المستثمر الأجنبي في ذلك حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للبلد وتبني الموضوع من قبل وزارات الدولة المعنية.

5- من الضروري أن تكون السياسة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من السياسة العامة للدولة سواء كان من النوع و الحجم و القطاعات الاقتصادية في العراق عدا النفط .

6- تحسين المناخ الأستثماري وذلك عن طريق فتح المزيد من الحوافز والضمانات التي تشجع المستثمر الأجنبي على توجيه استثماراته نحو البلد الذي يمنح الحوافز والاعفاءات التي تؤدي إلى تخفيض الاعباء المالية للمستثمر .

7- تبسيط اجراء الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتوفير مختلف الاحصائيات الخاصة بهذا الموضوع للمستثمر المحلي او الأجنبي وبشكل منتظم من خلال مفهوم الحكومة الالكترونية .

8- من خلال عينة البحث, نوصي ان تكون عقود الايجار للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من (15) سنة للمشاريع الانتاجية الضخمة التي تخدم اقتصاد البلد وهذه المدة تعتبر قصيرة بالنسبة للمستثمر الاجنبي لتخوفه بعدم تحقيق الارباح لقصر مدة الأستثمار.

9- الافضل ان لاي كون الاستثمار الأجنبي المباشر على مشاريع قائمة وانما تكون على إقامة مشاريع صناعية جديدة على الارض والاتفاق مع الدولة على كيفية إقامة المشروع من حيث المدة والعوائد والملكية وفق مواد قانون الاستثمار العراقي.

10 - نرجو من ذوي الشأن في الدولة العراقية إتخاذ سياسة خاصة لمنع الاستيراد العشوائي وحماية المنتج المحلي وخاصة السلع التي يملك العراق الميزة النسبية فيها ووفرة المواد الخام الخاصة بها وهنا اعني مادة الاسمنت, وايجاد سياسات لرفع التعريفات الكمركية على الاسمنت المستورد الى 25% ودعم الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والهيئة العامة للكمارك مادياً وبشراً للسيطرة على كمية ونوعية الاسمنت المستورد.

11- ان احتياجات العراق واسعة وتشمل كافة القطاعات بما في ذلك مشاريع بناء سكك الحديد والموانئ والتنمية البشرية والاسكان والمصانع والكهرباء والبنى التحتية لذا نوصي بتشجيع دخول رؤوس الاموال الاجنبية والمساهمة في بناء هذه المشاريع مما يؤدي الى تشغيل الايدي العاملة العاطلة وتوفير مستوى معاشي افضل لهذه الشريحة من المجتمع.

12- الاستفادة من الخبرات والمهارات والتكنولوجيا التي سو □ ينقلها الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة المضيفة (العراق) لان العراق يمتلك موارد اقتصادية اولية اضافة الى الموارد البشرية.

13- ضرورة فتح المجالات للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى عدا النفط من اجل خلق التوازن في الاقتصاد العراقي.

14- وضع ضوابط تلزم المستثمر الاجنبي والشركات الاجنبية العاملة في العراق بتشغيل ايدي عاملة عراقية وتدريبها على التكنولوجيا الحديثة التي أدخلت مع هذه الشركات.

15- التعامل مع المعامل المستثمرة بطريقة عقود المشاركة بالانتاج اسوة بالمعامل الحكومية كونها لاتزال مملوكة للدولة ومنتسبواها مو □ فون حكوميون وان هناك حصة من الانتاج للدولة وان هذه المعامل ستؤول في نهاية العقد للدولة العراقية .

قائمة

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

أولاً: المصادر العربية:

أ- الكتب العربية :-

- 1- أبديمان - مايكل - الاقتصاد الكلي - ترجمة محمد ابراهيم منصور-ط1 - دارالمريخ - للنشر والتوزيع -الرياض- السعودية-1999.
- 2- أبو حرب - عثمان - الاقتصاد الدولي - ط1 - دار اسامة للنشر و التوزيع - الاردن عمان - 2008 .
- 3- أبو شرار-علي عبد الفتاح -الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات- ط1-دارالمسيرة للنشر- الاردن - عمان-2010 .
- 4- أقبال - اشرف السيد حامد - الاستثمار الأجنبي - ط1 - دار الفكر للنشر - مصر- الاسكندرية - 2013 .
- 5- أرثر أوسيلفان و ستيفن أم شيفرن و ستيفن ج بيريز- الاقتصاد الكلي - ط1-ترجمة صائغ عالمية ناشرون بالتعاون مع بيرسون أديوكايشن - مكتبة لبنان ناشرون -لبنان- 2014 .
- 6- بريجهام - أوجين وميشيل إيرهارد - الادارة المالية - النظرية والتطبيق - تعريب سرور علي ابراهيم - الكتاب الثاني- دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 2009 .
- 7- البيرماني - خزعل جاسم و كريم الحسناوي - مبادئ علم الاقتصاد - ط7 - وزارة التربية - العراق - 2008 .
- 8- بيرلي - ريتشارد و فرانكلين الين - أساسيات تمويل المنشأة - الكتاب الثاني - تعريب سرور علي ابراهيم - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض -2011.
- 9- تودارو - ميشيل - التنمية الاقتصادية - ترجمة محمود حسين حسن - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 2009 .

- 10- توهامي - ابراهيم وعاكف الزيات - قضايا اقتصادية وأدارية معاصرة - ط1 - المجتمع العربي للنشر و التوزيع - الاردن -عمان- 2009 .
- 11- الجبوري - عبد الرزاق حمد - دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية - بلدان مختارة للمدة(1999-2005) -ط1- دار الحامد للنشر - الاردن - عمان - 2014 .
- 12- جواد - صائب ابراهيم - اقتصاديات الصناعة و التنمية الصناعية - ط1 - ج2 - مطبعة جامعة صلاح الدين - العراق - أربيل - 2011.
- 13- جوارتيني - جيمس - الاقتصاد الكلي- ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 1999 .
- 14- الحسن - باسم حمادي - الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان - بيروت -2014 .
- 15- الحسني - عرفان تقي - التمويل الدولي - ط2 - دار مجدلاوي للنشر - الاردن -عمان - 2002 .
- 16- حشيش - عادل احمد و مجدي شهاب - العلاقات الاقتصادية الدولية - ط1 - دار الجامعة الجديدة للنشر - مصر - الاسكندرية - 2005.
- 17- حمزة - حسن كريم - العولمة والنمو الاقتصادي - ط1- دار صفاء للنشر - الاردن - 2011.
- 18- الخطيب - كامل - مدخل لصناعة الاسمنت - ج1 - الاتحاد العربي للاسمنت و مواد البناء - العراق - الكوفة - 1991 .
- 19- خلف - فليح حسن - النظم الاقتصادية - ط1 - عالم الكتب الحديث للنشر - الاردن - اربد - 2008 .
- 20- خلف - فليح حسن - العولمة الاقتصادية - ط1 - عالم الكتب الحديث للنشر - الاردن - اربد - 2010 .

- 21- دانيالز - جوزيف وديفيد فانهوز - اقتصاديات النقود والتمويل الدولي - تعريب محمود حسين حسن - مراجعة ونيس فرج عبد العال - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض - 2012 .
- 22- داؤد - باسمه علي احسان - الخصخصة - ط1- مطبعة الزمان للنشر والتوزيع - العراق - بغداد - 2009 .
- 23- الدرايسة - محمد عبد الله وعدلي محمد عبد الهادي - تقنيات الخرسانة - ط1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر - الاردن - عمان - 2012 .
- 24- الدوري - زكريا مطلق واحمد علي صالح - ادارة الاعمال الدولية - ط1 - اليازوري للنشر و التوزيع - الاردن - عمان - 2009 .
- 25- الراوي - احمد عمر - دراسات في الاقتصاد العراقي بعد 2003 - ط1 - الناشر دار الدكتور للعلوم -العراق -بغداد- 2010 .
- 26- الزين - منصور محمد - تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية - ط1 - دار الراية للنشر والتوزيع - الاردن - عمان -2012 .
- 27- سالم - عماد عبد اللطيف - الدولة والقطاع الخاص في العراق - ط1 - المطبعة العربية - العراق - بغداد - 2001 .
- 28- ساكر - محمد العربي - محاضرات في الاقتصاد الكلي - ط1 - دار الفجر للنشر - مصر - القاهرة - 2006 .
- 29- ساكو - زهير وارتين ليفون - انشاء المباني - ط1- جامعة بغداد / كلية الهندسة - قسم الهندسة المدني - 2007 .
- 30- السامرائي - هناء عبد الغفار - الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية - بيت الحكمة - العراق - بغداد - 2002 .
- 31- سعيد - أمام محمد - البترو دولار والاستثمار الأجنبي - ط1 - المكتب العربي للمعارف - مصر - القاهرة - 2013 .

- 32- السلامي - نصر محمد - الضوابط الشرعية للاستثمار - دراسة وتطبيق - ط1 - دار
الايمان للنشر - مصر - الاسكندرية - 2009
- 33- شريف - ابراهيم - جغرافية الصناعة - ط1 - دار الرسالة للطبع والنشر- العراق -
بغداد - 1976 .
- 34- شلغوم - عميروش محند - دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي
المباشر - ط1 - مكتبة حسن العصرية - لبنان - بيروت - 2012 .
- 35- الشواربي - عبد المجيد - موسوعة الشركات التجارية وشركات الاشخاص والاموال
والاستثمار - ج2- منشأة المعارف للنشر -مصر- الاسكندرية -2003 .
- 36- صالح - مظهر محمد - الاقتصاد الريعي المركزي - ط1 - بيت الحكمة - العراق- بغداد
- 2012 .
- 37- صالح - هاني - الاقتصاد اليوم - كيف يعمل - ط1 - مكتبة العبيكان للنشر - السعودية
- الرياض - 2008 .
- 38- طالب - هاني - الكيمياء للمهندسين - ط1 - منشورات جامعة دمشق - كلية الهندسة
المدنية - 2010 .
- 39- العامري - محمد علي ابراهيم - الادارة المالية المتقدمة - ط1 - اثراء للنشر و التوزيع -
الاردن - عمان - 2010 .
- 40- العذاري- عدنان داوود - اثرا لاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة
في بعض الدول الاسلامية -ط1-دار غيداء للنشر والتوزيع-عمان-الاردن -2016.
- 41-عباس - علي - ادارة الاعمال الدولية - الاطار العام - ط1 - دار الحامد للنشر -عمان -
الاردن 2013 .
- 42- عبد الله - محمد عبد العزيز - الاستثمار الأجنبي المباشر - ط1 - دار النفائس للنشر -
عمان - الاردن -2005 .
- 43- عبد المجيد - اسعد - العولمة وابعادها الاقتصادية - ط1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر
- الاردن - عمان - 2011 .

- 44- عبد المجيد - محمد توفيق - العولمة و التكتلات الاقتصادية - ط1 - دار الفكر الجامعي الحديث للنشر - مصر- الاسكندرية - 2013 .
- 45- عبد المقصود - نزيه - الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية - ط1 - دار الفكر الجامعي الحديث للنشر - مصر - الاسكندرية - 2013 .
- 46- العبيدي - فاضل محمد - البيئة الاستثمارية - ط1 - مكتبة المجتمع العربي للنشر - الاردن - عمان - 2012 .
- 47- عجمية - محمد عبد العزيز - التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق - ط1 - الدار الجامعة للنشر - مصر-الاسكندرية - 2007 .
- 48- عطا الله - ماجد احمد - ادارة الاستثمار- ط1 - دار اسامة للنشر - الاردن - عمان - 2011 .
- 49-علي -احمد بريهي - الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرارالاقتصادي - ط1- دار الكتب للنشر- العراق - كربلاء -2014.
- 50-العساف -احمدعارف ومحمود حسين الوادي ووليد احمد صافي -الاقتصاد -الكلي- ط3- دار المسيرة للنشر والتوزيع- الاردن - عمان-2013.
- 51- العيساوي -عبد الكريم جابر شنجار -التمويل الدولي-ط1-(الناشر) المؤلف -العراق- بغداد -2008.
- 52-العيساوي - عبد الكريم جابر شنجار- التمويل الدولي - مدخل حديث - - ط1- دار صفاء للنشر والتوزيع - الاردن -عمان-2012.
- 53- العنبيكي - عبد الحسين محمد - الاصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق - - ط1-دار الصنوبر للطباعة - العراق -2008.
- 54- فضيل - عبدخليل واحمد حبيب رسول- جغرافية العراق الصناعية -ط1- مديرية مطبعة الجامعة - العراق - الموصل-1977.
- 55- القرشي -محمد صالح-المالية العامة-ط1-الوراق للنشر والتوزيع- الاردن - عمان-2008.

- 56- كداوي - طلال - تقييم القرارات الاستثمارية - اليازوري للنشر والتوزيع -الاردن - عمان- 2008.
- 57- كريانين -موردخاي-الاقتصاد الدولي-تعريب محمد ابراهيم منصور-دار المريخ للنشر والتوزيع-السعودية - الرياض-2010.
- 58- لينش -ميريل وكابجيميبي - الثروة-ط1-ترجمة علا احمد صلاح-مجموعة النيل العربية للنشر-مصر- القاهرة-2009.
- 59- اللقماني - سمير-منظمة التجارة العالمية-اثارها الايجابية والسلبية على اعمالنا العالمية والمالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية- ط1-المكتبة الوطنية للنشر-السعودية - الرياض-2003.
- 60- مرسي - فؤاد-الراسمالية تجدد نفسها-ط1-عالم المعرفة للنشر والتوزيع-الكويت-1990.
- 61- مطر - موسى سعيد- التمويل الدولي- ط1- دار صفاء للنشر- الاردن -عمان -2008.
- 62- موسى شقيري نوري واسامة عزمي سلام - دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات -ط2- دار المسيرة للنشر -الاردن - عمان -2010.
- 63- النجار - فريد -الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي - ط1- مؤسسة شباب الجامعة للنشر-مصر- الاسكندرية-2000.
- 64- النجار- يحيى غني- تقييم المشروعات ودراسة الجدوى الاقتصادية-ط1-دار دجلة للنشر - العراق - بغداد -2010.
- 65- نيفيل -اي.ام-خواص الخرسانة - ترجمة حقي اسماعيل الجنابي-ط1-مؤسسة المعاهد الفنية للنشر-العراق -1985.
- 66- هالوود -سي بول ورونالد ماكدونالد-النقود والتمويل الدولي -دار المريخ للنشر والتوزيع -السعودية- الرياض-2007.
- 67- هدسون -جون ومارك هرندر-العلاقات الاقتصادية الدولية -ترجمة محمد عبد الصبور- دار المريخ للنشر والتوزيع-السعودية- الرياض -1987.

- 68- الوادي -محمودحسين ونضال علي عباس و ابراهيم محمد خريس -مبادئ علم الاقتصاد- ط1-دار المسيرة للنشر - الاردن -2010.
- 69- الوطيان -محمد-المدخل الى اساسيات الاستثمار-ط1- مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع - الكويت -1990.
- 70- يونس - عدنان حسين - التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الخارجي - ط1 - دار المناهج للنشر والتوزيع - الاردن - عمان - 2011 .

ب-الدوريات والبحوث:-

- 1- أحمد - موفق - الاستثمار الاجنبي و اثره في البيئة الاقتصادية - مجلة الادارة و الاقتصاد - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الموصل - العدد 80 - 2010 .
- 2- أحمد - نهاد عبد الكريم - الاستثمار الاجنبي في كردستان العراق - رؤية تحليلية لواقع اقتصاد اقليم كردستان العراق من خلال المؤشرات الكلية - مجلة جامعة نوروز - العدد الخاص بمؤتمر الكلية - 2012 .
- 3- ألبطاط - كاظم و صفاء عبد الجبار الموسوي و فؤاد نومان العنبيكي- دراسة جدوى اقتصادية (معمل اسمنت شركة التكامل والتطوير) - بحث مقدم الى مكتب الاستشارات الاقتصادية والادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة كربلاء - 2009 .
- 4- حاجي - انمار امين - الخصخصة واثرها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - مجلة تنمية الرافدين - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل - عدد97 - مجلد32- 2010 .
- 5- جاسم - عبير محمد - هروب رؤوس الاموال من الدول العربية مع اشارة خاصة الى العراق - مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد - عدد94 - 2013 .
- 6- حديد - عامر اسماعيل - آليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول النامية - مجلة نوروز - جامعة الموصل - كلية الادارة والاقتصاد - مجلد 5 - العدد الخاص بمؤتمر الكلية - 2010 .

- 7- رشيد - حسن حنوش وعقيل كريم زغير - الاستثمار الاجنبي بين القانون والاقتصاد - مجلة رسالة الحقوق - جامعة كربلاء - كلية القانون - عدد3 - 2013 .
- 8- شاكر - عامر عبد الامير وهناء صالح احمد - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان العراق - مجلة نوروز - جامعة الموصل - كلية الادارة والاقتصاد - العدد الخاص بمؤتمر الجامعة - 2012 .
- 9- شندي - اديب قاسم - واقع الاقتصاد العراقي - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط - عدد1 - مجلد 1 - 2009 .
- 10- الطائي - هناء عبد الحسين - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية في العراق - مجلة الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء - مجلد1 - عدد4 - 2012 .
- 11- عباس - سامي حميد و احمد عباس عبد الله - مساهمة القطاع الخاص العراق مع اشارة الى اقليم كردستان العراق - مجلة نوروز - جامعة الموصل - كلية الادارة والاقتصاد - عدد3 - 2013 .
- 12- عبد الله - سهاد احمد - تأثير استقرارية السلسلة الزمنية في تقدير دالة الاستثمار في العراق - المجلة العراقية للعلوم الادارية - جامعة كربلاء - العدد 37 - المجلد 9 - 2013 .
- 13- عبد الله - احمد عباس - دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - مجلد 9 - 2013 .
- 14- الاعرجي- عدنان سالم وميادة صلاح الدين- تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق وخيار التمويل - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد - العدد 32 - 2012 .
- 15- العطية - منعم دحام - العقبات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 - مجلة الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية - العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني عشر(93) -المجلد الاول - 2012.
- 16- الكواز - سعد محمود وفريد اسماعيل السيفو و احمد طارق الأغا - تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر - نظرة خاصة لاقليم كوردستان العراق - مجلة جامعة نوروز - عدد2 - 2012 .

17- فيحان - ممدوح عبد الله - السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - عدد 4 - مجلد 2 - 2012 .

18- محمد - سحر قاسم - الآليات الواجب توافرها لانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية - كانون الاول - 2011 .

19- محمد - حاكم محسن - اثر تنوع الاستثمارات الدولية - دراسة تطبيقية في مصارف دولية اردنية - المجلة العراقية للعلوم الادارية - جامعة كربلاء مجلد 3 - عدد 12 - 2006 .

20- محمد - سعيد علي و علي احمد درج - الاصلاح الاقتصادي في العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار عدد 4 مجلد 2 - 2010 .

21- الموسوي - عبد الوهاب وحيدر نعمة بخيت- الاستثمار الاجنبي المباشر في محافظات الفرات الاوسط - المجلة العراقية للعلوم الادارية - جامعة كربلاء - مجلد 6 - عدد 22 - 2008 .

22- ضمان الاستثمار - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - السنة الثانية والثلاثون- العدد الفصلي الاول - الكويت - اذار-2014.

ج- الرسائل والاطاريح :-

1- الجبوري - عبد الرزاق حمد - تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر وقياس اثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بلدان مختارة للمدة (1990-2005) - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .

2- جبر - شاکر حمود صلال - تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة (1996-2009) - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة الانبار - 2010 .

- 3-الجنابي -عهد اسماعيل رحيم - امثلية الانتاج والارباح في العامة المنشأة للاسمنت الجنوبية- دراسة قياسية تطبيقية في معمل اسمنت الكوفة للمدة 2008- 2010- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الكوفة-2012.
- 4- حسن - تغريد سعيد - دور الاستثمار الاجنبي في تنمية القطاع السياحي تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية - 2013 .
- 5- الركابي - محمد شاكر علي - امكانية استخدام الاسمنت في انتاج زجاج الخزف - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الفنون الجميلة - جامعة بابل - 2013 .
- 6- الزبيدي - محمد ناجي محمد - فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .
- 7- الساعدي - سامي فالح - واقع الاستثمار الاجنبي ومحدداته في دول مجلس التعاون الخليجي - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة - 2003 .
- 8- الاعرجي - كاظم سعد عبد الرضا - اثر الاستثمار الاجنبي على التنمية الاقتصادية في بلدان اسبوية مختارة- اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 .
- 9- عيسى - جلييلة عبد اللطيف - دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية - 2007 .
- 10- الكبيسي - لورنس يحيى صالح - التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد- 2005 .
- 11- ناصر-عدنان مطر- ثقافة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء-اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب- جامعة بغداد -2013.

12- هجيج - عمر عبد الله محمد - آليات تحفيز وتنمية تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الى البلدان العربية الجزائر أنموذجاً - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة تكريت - 2013 .

د- التقارير والنشرات :

- 1- الهيئة الوطنية للاستثمار -المناخ الاستثماري في العراق 2013.
- 2- الفرص الاستثمارية المتاحة حسب المحافظات لعام 2013.
- 3- الهيئة الوطنية للاستثمار - قانون الاستثمار العراقي المعدل رقم 2 لسنة 2010- المكتبة العراقية للحكم المحلي 2015.
- 4- هيئة استثمار كربلاء.
- 5- دليل المشاريع الاستثمارية والانجازات الهندسية للعتبة الحسينية المقدسة 2011.
- 7- سجلات شركة كروب بوليسيس الالمانية التي انشأت المعمل 1982.
- 8- التقرير الشهري التي ترفعه شركة لافارج الفرنسية الى شركة الاسمنت الجنوبية-الكوفة- نجف
- 9-الانكتاد- تقرير الاستثمار العالمي (تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لبعض الدول) لسنة 2014.
- 10- الانكتاد - تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012 .

هـ- مواقع الانترنت :

1- جاك بيركوسكي - الصين تتصدر الاستثمار الاجنبي المباشر - 2012

www.forbes.com/foreign-direct-investment

2- دراسة ليندا كولدبرغ

<http://ideas.repec.org/f/pgo256.html>

5- <http://sdhnews.com/archives/20973>

6- <http://www.lafarge-iraq.com/wps/portal/iq/ar/4-3-1-ALGESR>

7- http://www.lafarge.com.jo/wps/portal/jo/ar/2_2_1-Manufacturing_Process

8- <http://www.eng-uni.com/en/t13925.html>

9- www.southern-cement.com

10- www.icsc-iraq.com

و- المقابلات الشخصية :-

أولاً:- معمل اسمنت كربلاء :

- 1- ضياء حميد جعفر الطائي - رئيس مهندسي معمل اسمنت كربلاء.
- 2- محمد ناجي محمد - معاون مدير العلاقات العامة في شركة لافارج الفرنسية.
- 3- كريم مجيد شعيب - مدير ادارة الخدمات في شركة لافارج الفرنسية.
- 4- هاشم فاضل عطية - معاون مدير الموارد البشرية في شركة لافارج الفرنسية.
- 5- محمد جاسم محمد - مدير قطاع المصنع في معمل اسمنت كربلاء.
- 6- حيدر عبد الرزاق سلمان- رئيس مهندسي المعمل في اللجنة التنسيقية حالياً.
- 7- عبد الحليم حامد محمد - مدير انتاج معمل اسمنت كربلاء .
- 8- شاكر مطشر سماري - مهندس في اللجنة التنسيقية في المعمل.
- 9- عادل سعيد جاسم -معاون رئيس مهندسي المعمل .
- 10- علي الشهرستاني - مسؤول القسم الفني والاقتصادي في هيئة استثمار كربلاء

ثانياً:- شركة الاسمنت الجنوبية -النجف- الكوفة :

- 1- علي عزيز علي - مدير قسم الاستثمار في شركة الاسمنت الجنوبية .
- 2- جابر عباس - رئيس مهندسي كهرباء اقدم - رئيس قسم البحث و التطوير .

ثانياً- الكتب الاجنبية :-

- 1- Arthur H. Nilson - David Darusin - Design of Concrete Structures - 13th ED. - MC GRAW-HELL
- 2- Bradley R.Schiller - The Micro Economy today -12th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york -2010 .
- 3- Bradley R.Schiller - The Economy today - 11th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york-2008.
- 4- Charles p.Jones - Investment&Manegment - 9th Ed.-Printed in India by Replika Press - 2004 .
- 5- David Colander -Middlebury Collage - Macro Economics- 6th Ed.- MC-Graw-Hell Irwin - New york -2009.
- 6- Dennis R.Appleyard - David Son Collage - International Economics - 7th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york - 2010 .
- 7- Dominick Salvatore - International Economics - Trade and Finance - 10th Ed. - John Wiley&Sons INC. -2011.
- 8- Dr.H.L. Alhujja - Modern Economics - 15th Ed. - S. Chand & Company ltd - Delhi- 2010.
- 9- Frank Fabobozzi - Capital Market - 2nd Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york - 1996 .
- 10- Geoffrey A.Hirt - Investment Mangment - 10th Ed. - MC-Graw-Hell Irwin - New york -2010.

- 11- Irvin B.Tucker -Economics For Today`s World - 5thEd.- Thomson-South Wistern - 2008 .
- 12- Philip Kotler - Gary Armstrong - Principles Of Markiting - 12th Ed. - Pearson Hall - 2008.
- 13- Robert C.Feenstra - Alan M.Taylor - International Economic - 2nd Ed. - Pearson Hall - 2008 .
- 14- Roger Leroy Miller - Daniel K.Benjamin - Douglass C.North - The Economic of Puplic Issues - 16th Ed. - Pearson Hall-2010.
- 15- Stephen D. Williamson - Macro Economic - 4th Ed. - Pearson Hall - 2011 .
- 16- Walter H. Duda - Cement - Data- book - International Process Engineering In The Cement Industry - Berlin -1977.

ABSTRACT

The foreign direct investment of important phenomena in the contemporary global economy and despite the fact that this phenomenon has emerged since the mid-twentieth century, but it took space important in the global economy during the late twentieth century in terms of the development of capitalism ideas and control over the world after the collapse of the Soviet Union (the camp Socialist) and the emergence of thought of globalization and this thought took control of most of the world that these reasons and others have made foreign direct investment turn into a suitable solution to many of the problems of the economies of developing countries have promised him the best for funding loans that are a burden on the pitch rather than the means the national economy, foreign investment in Iraq mainstay for the development of industrial sectors, agricultural and service, that the industrial sector is the need to legislation and facilities to develop it through the stimulus means and the incentive and the industrial movement in the country needs to create a favorable investment climate would help bring foreign investment and to give importance to the subject of this investment to exploit the economic resources untapped and provide new opportunities for the unemployed Vdilan transfer of modern Altkoggio and raise the productive sectors ability through economic stability and boliticien , economic and converting the profites of investors , departing from the duty of foreign investment in the development of other sectors of the economy except oil to addresses the economy unilateral renter economic in Iraq being dependent on the oil sector by 95% as it is unbelievable depends on any of the countries on the one economic resource in financing expenses.



The Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Karbala`a University
Administration and Economics College
Department of Economic

Economic analysis of the opportunities for foreign direct investment in Iraq - A model of Karbala Cement Plant

A search Submitted To

The Council of the College of Administration and Economics
University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirement for the Master Degree

In Economical Sciences

By Ameera Aboud Merza Alakraa

Under the supervised by

ASS.Prof. Dr. kadhim Sa`ad Abdul Ridha Ala`raji

2015A.H

1436A.D